MICROFICHE N° 08437

République Tunisienne

MINISTERE DE L'AGRICULTURE

CENTRE NATIONAL DE

DOCUMENTATION AGRICOLE

TUNIS

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

المركز القومي

للتوثيق الفلاحي

تونس

F 1

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

متابعة إنجاز المخطط الثامن

تقييم الإنجازات في قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية

تقرير لجنة الفلاحة والموارد المائية

تقرير سنة 1994

30 ماي 1994

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

متابعة إنجاز المخطط الثامن

تقييم الإنجازات في قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية

تقرير لجنة الفلاحة والموارد المائية

تقرير سنة 1994

30 ماي 1994

الـفـهـرس

- تقديم
- الجزء الأوّل : الإستراتيجيات والإصلاحات 2
- الجزء الثاني : الإنجازات الكمية 23
- الجزء الثالث : تقدم إنجاز المشاريع والبرامج 52
- الجزء الرابع : الإستنتاجات والمقترحات 59
- ملحق

تقديم

يندرج هذا التقرير في إطار متابعة إنجاز المخطط الثامن و تقييم النتائج المسجلة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية . وقد تمّ إعداده من طرف لجنة الفلاحة والموارد المائية المحدثة للغرض عملا بأحكام منشور السيد الوزير الأوّل عدد 3 المؤرخ في 13 جانفي 1994 .

و عقدت لجنة الفلاحة والموارد المائية إجتماعا تمهيديا يوم 24 فيفري 1994 برئاسة السيد وزير الفلاحة و بحضور السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة المكلف بالموارد المائية وممثلين عن مختلف الوزارات والهياكل المعنية ، إضافة إلى إطارات وزارة الفلاحة .

و تمّ خلال الإجتماع تدارس منهجية إعداد التقرير الذي إتفق الحاضرون على أن يحتوي على أربعة أجزاء وهي :

- الجزء الأوّل : متابعة تنفيذ الإستراتيجيات والإصلاحات
- الجزء الثاني : الإنجازات الكمية (العملية والقطاعية)
- الجزء الثالث : إنجاز المشاريع والبرامج
- الجزء الرابع : الإستنتاجات والمقترحات

و يغطي هذا التقرير الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن وذلك بالإعتماد على النتائج النهائية لسنة 1992 ، والنتائج الشبه نهائية لسنة 1993 ، والتوقعات المعيّنة لسنة 1994 مع مقارنتها بأهداف المخطط لنفس الفترة .

الجزء الأول

الإستراتيجيات و الإصلاحات

يجدر التذكير في البداية بأنّ المخطط الثامن للتنمية ضبط التوجهات الأساسية التي من المفروض أن ترتكز عليها سياسة التنمية الفلاحية كالتالي :

- إنتهاج القطاع الفلاحي منوالا جديدا للتنمية يعتمد على إحكام توظيف الموارد وإستغلالها الإستغلال الأمثل مع ضمان الجدوى
- مواصلة الجهود التي إنطلقت منذ المخطط السابع والرامية إلى تمكين القطاع الفلاحي من ضمان ديمومة نموّه وإحتلال مكانته في الفضاء المغاربي والفضاء العالمي
- تحقيق نقلة نوعية على مستوى منوال التنمية تمكّن من بروز فلاحة عصرية تستند إلى التصرف المحكم وتعتمد على الإستغلال الرشيد لكافة الطاقات الطبيعية والبشرية المتوفرة وكذلك على الخلق والإبداع .

إنطلاقا من هذه التوجهات الأساسية ، إعتمدت سياسة التنمية الفلاحية على أربعة مبادئ أساسية هي :

- توظيف الإستثمارات في القطاع وكذلك أنماط الإنتاج حسب مبدأ الميزات التفاضلية
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية بما فيها تخلي القطاع العام عن الأنشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص
- الإستغلال الأمثل للموارد والبنية الأساسية والطاقات المعبئة
- التشجيع على بروز قطاع مهني منظم ومتطور وفعّال

و تجسمت هذه التوجهات الأساسية بضبط خطة عشرية للتنمية الفلاحية تعتمد على خمسة محاور :

- تعبئة الموارد المائية وحمايتها وضمان حسن إستغلالها
- المحافظة على الوسط الفلاحي وحمايته
- تحسين إنتاجية القطاع
- تحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي
- تنفيذ خطط قطاعية تهدف إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي و تنوير إنتاج الصناعات الغذائية .

1. تعبئة الموارد المائية وحمايتها وضمان حسن إستغلالها :

تهدف الخطة العشرية في هذا الميدان إلى تعبئة كل الطاقات الممكن تعبئتها تقنيا قصد تلبية الحاجيات المتزايدة من ماء الشراب ومياه الري والإستعمالات الأخرى وذلك في آفاق سنة 2000 .

ولبلوغ هذا الهدف ، تمت برمجة بناء 21 سداً كبيرا تناهز طاقة إستعابها 740 مليون متر مكعب ، و 203 سداً تليا (110 مليون متر مكعب) و 1000 بحيرة جبلية (50 مليون متر مكعب) و 2000 حاجزا للمياه و 2000 منشأة لتغذية المائدة المائية (43 مليون متر مكعب) و 610 بئرا جديدة (288 مليون متر مكعب) و 1150 بئرا إستكشافية .

و قد إنطلق تنفيذ هذه الخطة سنة 1990 . و تواصلت المجهودات المبذولة خلال السنوات الأولى من المخطط الثامن على نسق سريع ، و يمكن القول أنّ نسق الإنجاز قد بلغ السرعة المطلوبة على الرغم من أنّ بعض المؤشرات تدل على تأخير نسبي في بعض المكوّنات .

فقد تمّ الإنتهاء من أشغال سدّ سمنان الذي سوف يمكن من تعبئة 100 مليون متر مكعب في السنة ، في حين إستكملت الدراسات المركّب بربرة والأشغال على وشك الإنطلاق بسدّ زويتنية وكذلك بسدّ سيدي البراق (250 مليون متر مكعب) . و بالنسبة لسدّ سيدي عيش ، فإن أشغال الإنجاز سوف تنطلق في غضون سنة 1994 .

بخصوص بقية السدود المبرمجة ضمن الخطة ، فإنّ تقدّم الإنجاز يختلف من سدّ لآخر حيث أن البعض منها في مرحلة فرزّ العروض (سدّ الرّمل) والبعض الآخر في طور إنجاز الدراسات التفصيلية و إعداد العروض .

و بالنسبة للسدود التلية فقد وقعت برمجة 70 منها للفترة 1990/1994 ، و تمّ إلى حدّ الآن إنجاز 27 سداً (13,5 مليون متر مكعب) ، و تتواصل الأشغال في 26 سداً آخر بنسب تقدّم متفاوتة بينما سيشرع خلال سنة 1994 في إنجاز 16 سدا تليا جديدا وسوف يقع إنطلاق بناء 30 سدا أخرا في غضون سنتي 1995 و 1996 ليرتفع عدد السدود المنجزة منذ إنطلاق الخطة إلى 70 سداً مع نهاية المخطط تسمح بتعبئة 70 مليون متر مكعب ، وبلغت تكاليفها 100 مليون دينار .

و تجدر الملاحظة إلى أنّ نهاية الخطة الثامن سوف تشهد إنجاز ما تمّت برمجته ضمن المرحلة الأولى من الخطة (1996/1990) مع تدارك التأخير الذي لوحظ في السنوات الأولى من الإنجاز والذي يرجع أساسا إلى الإنطلاق في إنجاز الخطة بالسدود الصغيرة والكبيرة العجم مثل سد برحيّة بولاية القصرين (5.6 مليون متر مكعب) وسدّ الهاروني الحجر بولاية نابل (5.5 مليون متر مكعب) وزغطور بولاية الكاف (2.6 مليون متر مكعب) . كما شرع في إنجاز الخطة بعدد قليل من المقاولات التونسية المختصة . و نشير إلى أن المجهودات المبذولة مكّنت من الرفع في عدد المقاولات التونسية التي تساهم في إنجاز الأشغال حيث إرتفع عددها إلى 24 مقاولة بعد أن كانت لا تتعدى 4 أو 5 مقاولات في بداية تنفيذ الخطة .

بخصوص البحيرات الجبلية المدرجة ضمن الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية وكذلك ضمن إستراتيجية المحافظة على المياه والتربة ، فقد تمّ إنجاز 134 بحيرة جبلية ، والأشغال متواصلة في 68 بحيرة أخرى ، و 31 بحيرة في طور المناقصة ليبلغ العدد الجملي 233 بحيرة من مجموع 1000 بحيرة .

و تختلف نسبة الإنجاز من ولاية إلى أخرى حيث سجل بعض التأخير بكل من الكاف وزغوان وسليانة . ولتلافي هذا الوضع ، تم عقد أيام إعلامية وإجتماعات خاصة بالمقاولات لإعلامهم بالمشاريع وحثّهم على المشاركة ، الشيء الذي مكّن من تحقيق تحسّن تدريجي لإنجاز الأشغال من طرف المقاولات .

أمّا من برنامج الإستكشاف المائي ، فقد تطوّر نسق إنجاز المفريات الإستكشافية بصفة ملحوظة حيث تمّ إنجاز 44 مفرية سنة 1990 ، و 45 مفرية سنة 1991 ، و 89 مفرية سنة 1992 و 90 مفرية سنة 1993 .

ويقع إنجاز برنامج المفريات الإستكشافية بالإعتماد على حفارات وكالة التنقيب عن المياه بنسبة 60٪ ، في حين تتقاسم الشركات الأخرى و عددها 7 النسبة المتبقية .

كل هذه الإنجازات المتعلقة بتعبئة الموارد المائية سوف تساهم في تلبية الطلبات المتزايدة من الماء الصالح للشراب والإستعمالات الأخرى ، وكذلك في التوسع في المناطق السقوية . و تتمثل الإنجازات على مستوى إحداث وإعادة التهيئة أو حماية المناطق السقوية في :

و تجدر الملاحظة إلى أنّ نهاية الخطة الثامن سوف تشهد إنجاز ما تمّت برمجته ضمن المرحلة الأولى من الخطة (1996/1990) مع تدارك التأخير الذي لوحظ في السنوات الأولى من الإنجاز والذي يرجع أساسا إلى الإنطلاق في إنجاز الخطة بالسدود الصغيرة والكبيرة العجم مثل سد برحيّة بولاية القصرين (5.6 مليون متر مكعب) وسدّ الهاروني الحجر بولاية نابل (5.5 مليون متر مكعب) وزغطور بولاية الكاف (2.6 مليون متر مكعب) . كما شرع في إنجاز الخطة بعدد قليل من المقاولات التونسية المختصة . و نشير إلى أن المجهودات المبذولة مكّنت من الرفع في عدد المقاولات التونسية التي تساهم في إنجاز الأشغال حيث إرتفع عددها إلى 24 مقاولة بعد أن كانت لا تتعدى 4 أو 5 مقاولات في بداية تنفيذ الخطة .

بخصوص البحيرات الجبلية المدرجة ضمن الخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية وكذلك ضمن إستراتيجية المحافظة على المياه والتربة ، فقد تمّ إنجاز 134 بحيرة جبلية ، والأشغال متواصلة في 68 بحيرة أخرى ، و 31 بحيرة في طور المناقصة ليبلغ العدد الجملي 233 بحيرة من مجموع 1000 بحيرة .

و تختلف نسبة الإنجاز من ولاية إلى أخرى حيث سجل بعض التأخير بكل من الكاف وزغوان وسليانة . ولتلافي هذا الوضع ، تم عقد أيام إعلامية وإجتماعات خاصة بالمقاولات لإعلامهم بالمشاريع وحثّهم على المشاركة ، الشيء الذي مكّن من تحقيق تحسّن تدريجي لإنجاز الأشغال من طرف المقاولات .

أمّا من برنامج الإستكشاف المائي ، فقد تطوّر نسق إنجاز المفريات الإستكشافية بصفة ملحوظة حيث تمّ إنجاز 44 مفرية سنة 1990 ، و 45 مفرية سنة 1991 ، و 89 مفرية سنة 1992 و 90 مفرية سنة 1993 .

ويقع إنجاز برنامج المفريات الإستكشافية بالإعتماد على حفارات وكالة التنقيب عن المياه بنسبة 60٪ ، في حين تتقاسم الشركات الأخرى و عددها 7 النسبة المتبقية .

كل هذه الإنجازات المتعلقة بتعبئة الموارد المائية سوف تساهم في تلبية الطلبات المتزايدة من الماء الصالح للشراب والإستعمالات الأخرى ، وكذلك في التوسع في المناطق السقوية . و تتمثل الإنجازات على مستوى إحداث وإعادة التهيئة أو حماية المناطق السقوية في :

- بالنسبة لسنة 1992 : تمت تهيئة 7 مناطق للرّي المستديم على مساحة 500 هكتار و 9 مناطق للرّي الظرفي أو التكميلي على مساحة 1815 هكتار بحيث يكون المجموع 315 2 هكتار . و تتوزع هذه المساحة بين ولايات الكاف (450 هكتار) والمنستير (910 هكتار) والقصرين (630 هكتار) وسيدي بوزيد (225 هكتار) وسليانة (40 هكتار) و زغوان (40 هكتار) و نابل (20 هكتار) وتعتمد على مياه الآبار (2175 هكتار) و المياه المستعملة (100 هكتار) ومياه السد التلّي بقصر العقلة (40 هكتار) .
- بالنسبة لسنة 1993 : تمت تهيئة 20 منطقة للري المستديم (1542 هكتار) و 8 مناطق للري الظرفي أو التكميلي (1207هكتار) ويكون المجموع 2750 هكتار تتوزع بين ولايات بنزرت (300 هكتار) و باجة (100 هكتار) والكاف (612 هكتار) وسليانة (180 هكتار) والقيروان (360 هكتار) والمنستير (415 هكتار) وصفاقس (164 هكتار) وزغوان (92 هكتار) و نابل (380 هكتار) وسيدي بوزيد (30 هكتار) . و تعتمد هذه المساحات على مياه الآبار العميقة (1840 هكتار) والسدود التلية (385 هكتار) وسد ملاق (424 هكتار) ومياه الأودية (100 هكتار) .
- بالنسبة لبرنامج سنة 1994 ، فهو يشمل تهيئة 11 منطقة سقوية بمساحة جملية قدرها 900 هكتار وهي حاليا في طور الدراسات التنفيذية . كما وقع حصر 36 منطقة سقوية جديدة بمساحة 1960 هكتار تقع حاليا دراستها على أن يقع إعتمادها في برنامج 1995 .

2. المحافظة على الوسط الفلاحي وحمايته :

ترتكز الخطة العشرية للمحافظة على عناصر الإنتاج على المحاور التالية :

- تحويل أشغال مقاومة الإنجراف إلى مشاريع إحياء فلاحية
- ترشيد وتشريك الفلاحين في مختلف مراحل أشغال مقاومة الإنجراف وخاصة في إنجاز قسط منها
- تكثيف التحسيس بمخاطر الإنجراف وذلك بإستعمال كل القنوات من أيام إعلامية والوسائل السمعية البصرية ومختلف وسائل الإعلام
- ترشيد إستغلال الثروات السمكية

وتشتمل الأشغال المبرمجة في نطاق المحافظة على المياه والتربة على تهيئة مصبات المياه وحماية وصيانة المنشآت وحماية أراضي الزراعات الكبرى بإستعمال التقنيات التي تتماشى ونوعية هذه الأراضي ، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المائية .

- بالنسبة لسنة 1992 : تمت تهيئة 7 مناطق للرّي المستديم على مساحة 500 هكتار و 9 مناطق للرّي الظرفي أو التكميلي على مساحة 1815 هكتار بحيث يكون المجموع 315 2 هكتار . و تتوزع هذه المساحة بين ولايات الكاف (450 هكتار) والمنستير (910 هكتار) والقصرين (630 هكتار) وسيدي بوزيد (225 هكتار) وسليانة (40 هكتار) و زغوان (40 هكتار) و نابل (20 هكتار) وتعتمد على مياه الآبار (2175 هكتار) و المياه المستعملة (100 هكتار) ومياه السد التلّي بقصر العقلة (40 هكتار) .
- بالنسبة لسنة 1993 : تمت تهيئة 20 منطقة للري المستديم (1542 هكتار) و 8 مناطق للري الظرفي أو التكميلي (1207هكتار) ويكون المجموع 2750 هكتار تتوزع بين ولايات بنزرت (300 هكتار) و باجة (100 هكتار) والكاف (612 هكتار) وسليانة (180 هكتار) والقيروان (360 هكتار) والمنستير (415 هكتار) وصفاقس (164 هكتار) وزغوان (92 هكتار) و نابل (380 هكتار) وسيدي بوزيد (30 هكتار) . و تعتمد هذه المساحات على مياه الآبار العميقة (1840 هكتار) والسدود التلية (385 هكتار) وسد ملاق (424 هكتار) ومياه الأودية (100 هكتار) .
- بالنسبة لبرنامج سنة 1994 ، فهو يشمل تهيئة 11 منطقة سقوية بمساحة جملية قدرها 900 هكتار وهي حاليا في طور الدراسات التنفيذية . كما وقع حصر 36 منطقة سقوية جديدة بمساحة 1960 هكتار تقع حاليا دراستها على أن يقع إعتمادها في برنامج 1995 .

2. المحافظة على الوسط الفلاحي وحمايته :

ترتكز الخطة العشرية للمحافظة على عناصر الإنتاج على المحاور التالية :

- تحويل أشغال مقاومة الإنجراف إلى مشاريع إحياء فلاحية
- ترشيد وتشريك الفلاحين في مختلف مراحل أشغال مقاومة الإنجراف وخاصة في إنجاز قسط منها
- تكثيف التحسيس بمخاطر الإنجراف وذلك بإستعمال كل القنوات من أيام إعلامية والوسائل السمعية البصرية ومختلف وسائل الإعلام
- ترشيد إستغلال الثروات السمكية

وتشتمل الأشغال المبرمجة في نطاق المحافظة على المياه والتربة على تهيئة مصبات المياه وحماية وصيانة المنشآت وحماية أراضي الزراعات الكبرى بإستعمال التقنيات التي تتماشى ونوعية هذه الأراضي ، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المائية .

يهمّ برنامج التهيئة المندمجة لحصبّات المياه عددا من الأشغال المتكاملة كتسوية الأرض وإصلاح الأودية وإحداث الجسور والطوابي وغيرها . ولضمان نجاح فاعلية هذه الإنجازات يقع تشبيثها بغراسة الأشجار الغابية والأشجار المثمرة والشجيرات العلفية وغيرها . وقد شملت إنجازات سنتي 1992 و 1993 وبرنامج 1994 حوالي 154 ألف هكتار مقابل تقديرات بـ 127 ألف هكتار ، بحيث تكون نسبة الإنجاز 121٪ .

أما أشغال الصيانة والحماية فهي تهمّ المنشآت والجسور والغراسات التي تم إحداثها ، وقد شملت هذه الأشغال 33150 هك في الفترة 1992 /1994 مقابل توقعات بـ 17700 هك ، في حين لم تشمل أشغال حماية أراضي الزراعات الكبرى بالتقنيات اللّينة سوى 16300 هك خلال نفس الفترة مقابل توقعات بـ 25500 هك . ويرجع هذا النقص في نسبة الإنجاز إلى عدم إقبال الفلاحين على إنجاز مثل هذه الأشغال في أراضيهم من ناحية ، و إلى تقلص عدد الوحدات الإنتاجية وشركات الإحياء التي لم تتم تهيئتها بهذه التقنيات من ناحية أخرى .

بخصوص عنصر تعبئة مياه السيلان الذي يشتمل على منشآت لفرش مياه الأودية و تغذية المائدة وإنجاز البحيرات الجبلية ، فقد كانت الإنجازات خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن (1994/1992) دون التقديرات حيث بلغت نسبة الإنجاز على التوالي 81٪ و 93٪ و 84٪ من ذلك أن الأشغال شملت 381 وحدة لفرش المياه (مقابل تقديرات بـ 468 وحدة) و 534 وحدة لتغذية المائدة (مقابل تقديرات بـ 573) . وتعود أسباب هذا النقص في الإنجاز إلى تواضع التجهيزات التي تستعملها الشركات للقيام بهذه الأعمال ، إضافة إلى محدودية إمكانيات التأطير الفني والإعتمادات المالية المفتوحة للفرض .

أما الخطة الوطنية للغابات فتهدف إلى إنجاز 320 ألف هكتار من التشجير الغابي و 400 ألف هكتار من التشجير الرعوي ، منها على التوالي 90 ألف هكتار و 100 ألف هكتار خلال فترة المخطط الثامن ، مع الإشارة إلى أنّه منذ إنطلاق تنفيذ الخطة ، تمّ إنجاز 17 ألف هكتار من التشجير الغابي و 37 ألف هكتار من التشجير الرعوي خلال سنتي 1990 و 1991 .

وبالنسبة للثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن (1994/1992) ، تتمثل الإنجازات في :

- التشجير الغابي : 32 ألف هكتار
- التشجير الرعوي : 30 ألف هكتار
- تجديد الغابات : 23700 هكتار
- تخفيف الغراسات : 54 ألف هكتار

يهمّ برنامج التهيئة المندمجة لحصبّات المياه عددا من الأشغال المتكاملة كتسوية الأرض وإصلاح الأودية وإحداث الجسور والطوابي وغيرها . ولضمان نجاح فاعلية هذه الإنجازات يقع تشبيثها بغراسة الأشجار الغابية والأشجار المثمرة والشجيرات العلفية وغيرها . وقد شملت إنجازات سنتي 1992 و 1993 وبرنامج 1994 حوالي 154 ألف هكتار مقابل تقديرات بـ 127 ألف هكتار ، بحيث تكون نسبة الإنجاز 121٪ .

أما أشغال الصيانة والحماية فهي تهمّ المنشآت والجسور والغراسات التي تم إحداثها ، وقد شملت هذه الأشغال 33150 هك في الفترة 1992 /1994 مقابل توقعات بـ 17700 هك ، في حين لم تشمل أشغال حماية أراضي الزراعات الكبرى بالتقنيات اللّينة سوى 16300 هك خلال نفس الفترة مقابل توقعات بـ 25500 هك . ويرجع هذا النقص في نسبة الإنجاز إلى عدم إقبال الفلاحين على إنجاز مثل هذه الأشغال في أراضيهم من ناحية ، و إلى تقلص عدد الوحدات الإنتاجية وشركات الإحياء التي لم تتم تهيئتها بهذه التقنيات من ناحية أخرى .

بخصوص عنصر تعبئة مياه السيلان الذي يشتمل على منشآت لفرش مياه الأودية و تغذية المائدة وإنجاز البحيرات الجبلية ، فقد كانت الإنجازات خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن (1994/1992) دون التقديرات حيث بلغت نسبة الإنجاز على التوالي 81٪ و 93٪ و 84٪ من ذلك أن الأشغال شملت 381 وحدة لفرش المياه (مقابل تقديرات بـ 468 وحدة) و 534 وحدة لتغذية المائدة (مقابل تقديرات بـ 573) . وتعود أسباب هذا النقص في الإنجاز إلى تواضع التجهيزات التي تستعملها الشركات للقيام بهذه الأعمال ، إضافة إلى محدودية إمكانيات التأطير الفني والإعتمادات المالية المفتوحة للفرض .

أما الخطة الوطنية للغابات فتهدف إلى إنجاز 320 ألف هكتار من التشجير الغابي و 400 ألف هكتار من التشجير الرعوي ، منها على التوالي 90 ألف هكتار و 100 ألف هكتار خلال فترة المخطط الثامن ، مع الإشارة إلى أنّه منذ إنطلاق تنفيذ الخطة ، تمّ إنجاز 17 ألف هكتار من التشجير الغابي و 37 ألف هكتار من التشجير الرعوي خلال سنتي 1990 و 1991 .

وبالنسبة للثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن (1994/1992) ، تتمثل الإنجازات في :

- التشجير الغابي : 32 ألف هكتار
- التشجير الرعوي : 30 ألف هكتار
- تجديد الغابات : 23700 هكتار
- تخفيف الغراسات : 54 ألف هكتار

- تحسين المراعي بالبذور : 52 ألف هكتار
- إحداث كثبان إصطناعية : 980 كلم
- ترفيع كثبان إصطناعية : 1650 كلم
- فتح مسالك غابية : 765 كلم
- صيانة مسالك غابية : 5890 كلم
- مقاومة حشرات الغابات : 37250 هك

ولئن كان نسق الإنجاز دون التوقعات فذلك يرجع بالأساس إلى إنتهاء الجيل الأوّل من مشاريع التنمية الريفية المندمجة والتأخير المسجل على مستوى المشروع الثاني للتنمية الغابية مع البنك الدولي . ومن المنتظر أن يرتفع نسق الإنجاز بإنطلاق الجيل الثاني من مشاريع التنمية الريفية المندمجة وكذلك المشروع الثاني للغابات خلال سنة 1994 ، إضافة إلى إمكانية تعبئة موارد مالية جديدة في نطاق التعاون الثنائي مع ألمانيا و إيطاليا .

وفي ما يتعلق بفتح القطاع للخواص ، تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء يشاركون في عملية الإستغلال عن طريق البيّنات العمومية . كما إنطلقت تجربة مساهمة المستغلين وغيرهم من الخواص في فتح المسالك الغابية وإنجاز عمليات التشجير وإحداث المراعي ، ومن المنتظر أن يتكثف هذا التدخل سواء عن طريق المقاولات الكبرى أو الصغرى المتكونة من متساكني الغابات بإعتبار الجدوى الإقتصادية والإجتماعية لهذه العملية والتشجيعات الممنوحة من طرف الدولة .

و في مجال ترشيد إستغلال الثروات السمكية فإنّ الخطة الرسومة تهدف إلى إعادة التوازن الطبيعي للمخزون بمختلف مناطق الصيد وخاصة منها التي تشكو من ظاهرة الإستغلال المفرط كخليج قابس .

وفي هذا الإطار إندرج إصدار القانون الجديد المنظّم لممارسة الصيد البحري بالمياه التونسية الذي يتضمّن أحكاما لحماية الأصناف السمكية من خلال التحكم في مجهود الصيد والمحافظة على التوزيع الطبيعي والمتوازن لهذه الأصناف التي تشكل أحد العناصر المهمّة للمحيط البحري .

وعلاوة على ذلك فقد تم إقرار ترتيبات جديدة لتنظيم مواسم الصيد البحري (مواسم القمبري والأخطبوط والمعار والقراض) بكيفية تضمن أسباب الإستغلال الأرشد لهذه الثروات ، و تكفّل ديمومتها .

كما تم في هذا السياق توخّي نهج حازم لدى التصدّي لمخالفات الصيد المرتكبة التي لها إنعكاسات سلبية على الثروات السمكية ومحيط تواجدها .

- تحسين المراعي بالبذور : 52 ألف هكتار
- إحداث كثبان إصطناعية : 980 كلم
- ترفيع كثبان إصطناعية : 1650 كلم
- فتح مسالك غابية : 765 كلم
- صيانة مسالك غابية : 5890 كلم
- مقاومة حشرات الغابات : 37250 هك

ولئن كان نسق الإنجاز دون التوقعات فذلك يرجع بالأساس إلى إنتهاء الجيل الأوّل من مشاريع التنمية الريفية المندمجة والتأخير المسجل على مستوى المشروع الثاني للتنمية الغابية مع البنك الدولي . ومن المنتظر أن يرتفع نسق الإنجاز بإنطلاق الجيل الثاني من مشاريع التنمية الريفية المندمجة وكذلك المشروع الثاني للغابات خلال سنة 1994 ، إضافة إلى إمكانية تعبئة موارد مالية جديدة في نطاق التعاون الثنائي مع ألمانيا و إيطاليا .

وفي ما يتعلق بفتح القطاع للخواص ، تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء يشاركون في عملية الإستغلال عن طريق البيّنات العمومية . كما إنطلقت تجربة مساهمة المستغلين وغيرهم من الخواص في فتح المسالك الغابية وإنجاز عمليات التشجير وإحداث المراعي ، ومن المنتظر أن يتكثف هذا التدخل سواء عن طريق المقاولات الكبرى أو الصغرى المتكونة من متساكني الغابات بإعتبار الجدوى الإقتصادية والإجتماعية لهذه العملية والتشجيعات الممنوحة من طرف الدولة .

و في مجال ترشيد إستغلال الثروات السمكية فإنّ الخطة الرسومة تهدف إلى إعادة التوازن الطبيعي للمخزون بمختلف مناطق الصيد وخاصة منها التي تشكو من ظاهرة الإستغلال المفرط كخليج قابس .

وفي هذا الإطار إندرج إصدار القانون الجديد المنظّم لممارسة الصيد البحري بالمياه التونسية الذي يتضمّن أحكاما لحماية الأصناف السمكية من خلال التحكم في مجهود الصيد والمحافظة على التوزيع الطبيعي والمتوازن لهذه الأصناف التي تشكل أحد العناصر المهمّة للمحيط البحري .

وعلاوة على ذلك فقد تم إقرار ترتيبات جديدة لتنظيم مواسم الصيد البحري (مواسم القمبري والأخطبوط والمعار والقراض) بكيفية تضمن أسباب الإستغلال الأرشد لهذه الثروات ، و تكفّل ديمومتها .

كما تم في هذا السياق توخّي نهج حازم لدى التصدّي لمخالفات الصيد المرتكبة التي لها إنعكاسات سلبية على الثروات السمكية ومحيط تواجدها .

3. تحسين إنتاجية القطاع :

ترتكز خطة تحسين إنتاجية القطاع على التحكم في التقنيات وفي التكنولوجيا وذلك عبر البحوث والإرشاد ، و إحكام إستغلال الأراضي الدونية .

بخصوص البحوث والإرشاد ، يهدف المخطط الثامن إلى تدعيم نتائج البحوث والعمل على توظيفها عبر الإرشاد ، إلى جانب تنفيذ برامج بحثية تخص الزراعات الكبرى والأعلاف و تربية الماشية والأشجار المثمرة والزياتين والخضروات والبطاطا وإستعمال مياه الري والمكننة الفلاحية والتشجير الغابي والزراعة في المناطق الجافة ومقاومة التصحر والصحة الحيوانية والصيد البحري و تربية الأسماك .

و لتنفيذ هذا البرنامج ، أقرّ المخطط الثامن مبدأ تدعيم مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي وذلك بإنتداب 12 باحثا جديدا كلّ سنة و تنظيم برامج تكوين و إعادة تأهيل لفائدة الباحثين المباشرين وتشريك سلك التعليم العالي الفلاحي في تنفيذ البرامج البحثية .

أما بالنسبة للإرشاد ، فإنّ المخطط الثامن يهدف إلى أن تعتمد وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي منهجية ترتكز على التخطيط والبرمجة والتقييم مع تكريس مبدأ ، المرشد الطرف المقابل الوحيد للفلاّح » و تشريك المهنة في الإرشاد .

ولبلوغ هذه الأهداف ، تم إحداث 10 لجان بحثية تهم الميادين ذات الأولوية ، وقد تقدمت هذه اللجان في أعمالها إلى مرحلة تحديد الأولويات بالنسبة لأغلبها ، و توصلت بعضها إلى توزيع المهام البحثية و تحديد مستلزماتها من الموارد البشرية والتجهيزات . كما تم إنجاز برامج بحوث تطبيقية تتكوّن من عمليات بحثية ميدانية لدى الفلاحين قصد تقييم مدى ملاءمتها مع الواقع .

كما تم وضع خطة تعتمد إرساء 7 أقطاب جهوية للبحث والتنمية تغطي كامل البلاد . وفي هذا الصدد تم فتح القطب الأوّل في مدينة الكاف ليغطي ولايتي الكاف وسليانة وبعض المعتمديات من ولايتي القصرين وزغوان . و تتمثل مهمة هذا القطب في التنسيق بين البحوث الجارية في الجهة و تنظيم عمليات تمرير النتائج إلى الفلاحين بالتعاون مع كل الهياكل الإرشادية والمهنية الجهوية .

وفي ميدان الربط بين البحث والإرشاد ، نظمت مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي بالإشتراك مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي أياما إعلامية جمعت الباحثين والمرشدين وبعض الإطارات الفلاحية الجهوية بجهة الشمال الغربي وذلك حول موضوع تمرير نتائج البحوث إلى الحقل الميداني شملت المحاور التالية :

3. تحسين إنتاجية القطاع :

ترتكز خطة تحسين إنتاجية القطاع على التحكم في التقنيات وفي التكنولوجيا وذلك عبر البحوث والإرشاد ، و إحكام إستغلال الأراضي الدونية .

بخصوص البحوث والإرشاد ، يهدف المخطط الثامن إلى تدعيم نتائج البحوث والعمل على توظيفها عبر الإرشاد ، إلى جانب تنفيذ برامج بحثية تخص الزراعات الكبرى والأعلاف و تربية الماشية والأشجار المثمرة والزياتين والخضروات والبطاطا وإستعمال مياه الري والمكننة الفلاحية والتشجير الغابي والزراعة في المناطق الجافة ومقاومة التصحر والصحة الحيوانية والصيد البحري و تربية الأسماك .

و لتنفيذ هذا البرنامج ، أقرّ المخطط الثامن مبدأ تدعيم مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي وذلك بإنتداب 12 باحثا جديدا كلّ سنة و تنظيم برامج تكوين و إعادة تأهيل لفائدة الباحثين المباشرين وتشريك سلك التعليم العالي الفلاحي في تنفيذ البرامج البحثية .

أما بالنسبة للإرشاد ، فإنّ المخطط الثامن يهدف إلى أن تعتمد وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي منهجية ترتكز على التخطيط والبرمجة والتقييم مع تكريس مبدأ ، المرشد الطرف المقابل الوحيد للفلاّح » و تشريك المهنة في الإرشاد .

ولبلوغ هذه الأهداف ، تم إحداث 10 لجان بحثية تهم الميادين ذات الأولوية ، وقد تقدمت هذه اللجان في أعمالها إلى مرحلة تحديد الأولويات بالنسبة لأغلبها ، و توصلت بعضها إلى توزيع المهام البحثية و تحديد مستلزماتها من الموارد البشرية والتجهيزات . كما تم إنجاز برامج بحوث تطبيقية تتكوّن من عمليات بحثية ميدانية لدى الفلاحين قصد تقييم مدى ملاءمتها مع الواقع .

كما تم وضع خطة تعتمد إرساء 7 أقطاب جهوية للبحث والتنمية تغطي كامل البلاد . وفي هذا الصدد تم فتح القطب الأوّل في مدينة الكاف ليغطي ولايتي الكاف وسليانة وبعض المعتمديات من ولايتي القصرين وزغوان . و تتمثل مهمة هذا القطب في التنسيق بين البحوث الجارية في الجهة و تنظيم عمليات تمرير النتائج إلى الفلاحين بالتعاون مع كل الهياكل الإرشادية والمهنية الجهوية .

وفي ميدان الربط بين البحث والإرشاد ، نظمت مؤسسة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي بالإشتراك مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي أياما إعلامية جمعت الباحثين والمرشدين وبعض الإطارات الفلاحية الجهوية بجهة الشمال الغربي وذلك حول موضوع تمرير نتائج البحوث إلى الحقل الميداني شملت المحاور التالية :

- مقاومة الأمراض الفيروسية للنباتات
- الطرق الفنية لإرساء زراعة الحبوب في ظروف مناخية تتسم بالجفاف
- تكثيف إنتاج الحليب عند الأغنام
- إدخال زراعة البطاطا في المساحات السقوية الحديثة بجهة الشمال الغربي

في مجال الإرشاد الفلاحي تمّ بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية إعادة تقسيم المهات إلى خلايا ترابية للإرشاد ومراكز إشعاع فلاحي أفضت إلى 153 خليّة تغطي كل منها معتمدية أو أكثر يشرف على تسييرها مهندسون لهم صلوحيات رئيس مصلحة إدارة مركزية وقد تمّ بعد تعيين 90 رئيس خليّة تتوفر فيهم الشروط الإدارية كما أدّى هذا التقسيم إلى إحداث 807 مركز إشعاع سمي على رأس 642 منها مرشدون فلاحيون لتسييرها بالتنسيق مع رؤساء الخلايا المعنية .

كما تمّ إنجاز المكونات التالية :

- إقرار مبدأ المرشد كطرف وحيد لمخاطبة الفلاح وتكليفه تدريجيا بالقيام بالأعمال الإرشادية دون سواها حيث أصبح المرشد يخصص ما يزيد عن 70٪ من وقته للأنشطة الإرشادية بعد ما كان لا يتعدّى هذا القسط في بداية الخط 30٪ .
- إعداد البرمجة الدقيقة لأنشطة الإرشاد بصفة تصاعدية من القاعدة إلى القمّة تتم بالتعاون مع ما يقارب الألف مجموعة مستهدفة من الفلاحين المتطوعين تظم 1200 عنصر ، وتأخذ بعين الإعتبار حاجيات المزارعين ونظم الإنتاج الخاصة بكل جهة وقد إعتمدت هذه المنهجية في برمجة أنشطة الإرشاد لمواسم (1992-1993) ، (1993-1994) و (1994-1995) .
- وضع خطة خماسية تهدف إلى تمكين المرشدين من التكوين البيداغوجي المتعلق بتقنيات الإرشاد والتبليغ و التنشيط كما شرع في إعداد و إنجاز برامج سنوية للرسكلة الفنية للمرشدين وقد بلغت نسبة التغطية خلال هذه الفترة الأولى من الخط 30٪ من عدد المرشدين أي تكوين 265 من مجموع 79 رئيس خليّة ترابيّة للإرشاد ومركز إشعاع فلاحي المباشرين حاليا لأعمالهم الإرشادية .
- تشريك المهنة على مستوى مجالس المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية و وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وكذلك على المستوى المحلّي بإنشاء لجان محليّة للإرشاد تظم ممثلين من جميع أصناف الفلاحين للعمل بصفة تطوعيّة إلى جانب رئيس مركز الإشعاع الفلاحي .

وفي نطاق المشروع التونسي الفرنسي الهادف إلى دعم و تأطير مجموعات من صغار و متوسطي الفلاحين قصد إعانتهم على بعث جمعيات تنموية حسب أشكال مختلفة ، تمّ تشخيص 15 مجموعة في ولايات جندوبة ، بنزرت والقيروان وصفاقس و توزر شرع بعد في تركيز 5 منها و البقية مبرمجة لآخر سنة 1994 .

- توفير البنية الأساسية والتجهيزات الضرورية للإرشاد، وخاصة بالنسبة للخمسة عشرة مندوبية المنتفعة بالمشروع الخاص بتنمية الإرشاد الفلاحي الممّول من طرف البنك العالمي بإعتمادات تساوي 15,5 مليون دينار .

وفي هذا الصدد تمّ :
- بناء 27 مركز إشعاع من مجموع 54
- ترميم 20 مركز إشعاع من مجموع 30
- إقتناء 132 وسيلة نقل من مجموع 184 (سيارات خفيفة ، شاحنات وحافلات)
- إقتناء 93 دراجة نارية من مجموع 141
- إقتناء 11 آلة طباعة ونشر من مجموع 16
- إقتناء 23 وحدة إعلامية من مجموع 23
- إقتناء 913 أدوات سمعية بصرية من مجموع 1323
- إقتناء 237 أدوات للقيام بالقطع المثاليّة من مجموع 408 .

و في مجال تحسين إنتاجية قطاع الصيد البحري فإن الخطة المرسومة أثرّت تطوير مناهج التكوين والإرشاد ودعم وسائلها بما يتلائم مع المستجدات التقنية ومتطلبات الصيد بالمياه التونسية .

ولهذا الغرض تمت إعادة النظر في إختصاص بعض المؤسسات التكوينية خاصة في الشمال والتركيز على الجانب التطبيقي والميداني للتكوين بغية تحسين مهارات المتخرّجين بما يساهم في الرفع من مردودية مراكب الصيد .

وفي هذا الإتجاه أيضا تركزت العناية في مجال الإرشاد على تكثيف حملات التوعية من خلال عمل 5 وحدات للإرشاد تم بعثها بأهم مناطق الصيد بكيفية تسمح بتغطية كامل السواحل التونسية .

ودعما للإحاطة بالمنتجين تم بعث وكالة لموانئ الصيد البحري تعنى بتوفير الخدمات المينائية و تقريبها من البحارة بما يكثف أنشطة الصيد ، ويدفع حركية الإنتاج.

أما بخصوص الأراضي الدولية ، فيتمثل الهدف في إحكام إستغلالها وذلك عن طريق تنفيذ خطة وطنية تعتمد على تدعيم المركبات الفلاحية التي حققت نتائج مرضية والتي لا تتطلب مجهودا إضافيا من الإستثمار مع إدخال أكثر مرونة على مستوى التصرف ، و تثبيت الوحدات التعاهدية للإنتاج الفلاحي التي أنجزت مشاريع تنموية و التي تتميز بتصرف مرضي ، و إعادة هيكلة المركبات والوحدات التعاهدية التي تتطلب مجهودا إضافيا من الإستثمار أو التي لم تتمكن من تحقيق نتائج مرضية .

و تتم إعادة هيكلة هذه المركبات والوحدات التعاضدية سواء في شكل شركات إحياء و تنمية فلاحية أو في شكل مقاسم يقع إسنادها للفنيين أو للفلاحين الشبان . أما القطع الصغرى فيقع التفويت فيها لفائدة المستغلين المباشرين أو الفنيين أو الشبان عن طريق الكراء .

و لتنفيذ و متابعة هذه الخطة أحدثت لجنة قومية متخصصة عهد لها السهر على ملف الأراضي الدولية ، فقامت بإحصاء قائمة أولية للضيعات الدولية ذات المردودية الضعيفة تحتوي على 115 ضيعة تمسح 140 ألف هكتار . و إنطلقت الهيكلة الفعلية سنة 1991 حيث تمت دراسة 102 ضيعة على مساحة 142 93 هكتار ، و أفرزت الدراسة الهيكلة التالية :

- بعث 132 شركة إحياء على مساحة 75846 هك
- تخصيص مقاسم للفنيين والفلاحين الشبان 10444 هك
- ما تبقى من المساحة يقع إستغلاله من طرف مصلحة الغابات

أما في ما يتعلق بالإعلانات ، فقد وقع الإعلان عن 9 قائمات للشركات تتضمن 103 شركة إحياء على مساحة 600 60 هك ، وتمت إحالة 57 ملفا لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإبرام عقود الكراء . وقد تمكنت هذه الشركات العديدة العهد من تحقيق شوطا هاما على مستوى إنجاز الإستثمارات والإنتاج وذلك على الرغم من بعض الصعوبات الظرفية . أما بالنسبة للشركات المتبقية ، فلا تزال بصدد إتمام الإجراءات المتعلقة بعقود الكراء ، مع العلم أن مطالب الكراء الخاصة بالقائمتين الثامنة والتاسعة مازالت تحت الدرس والتقييم ، في حين تم نشر القائمة العاشرة المتضمنة لتسع ضيعات تمسح 3828 هك منها 770 هك سقوي وذلك يوم 15 مارس 1994.

و تتواصل أعمال اللجنة القومية للهيكلة لإتمام المساحة المبرمجة (140 000 هك) و إعداد برنامج لإعادة هيكلة أراضي دولية أخرى .

أما بخصوص الفنيين ، فقد وقع الإعلان عن قائمتين تضمنت 79 مقسما تمسح 3 300 هكتار و تمّ تركيز الفنيين المنتفعين بالقائمة الأولى و عددهم 33 . و في ما يتعلق بالفلاحين الشبان ، فقد خصصت لفائدتهم مساحة 144 7 هك ، و عهد للسلط الجهوية بإختيار المنتفعين حسب مقاييس مضبوطة وتركيزهم بعد إبرام عقود الكراء .

4. تحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي :

يهدف هذا العنصر من الخطة التنموية إلى توفير ظروف النجاح للعمل الفلاحي وذلك عبر إصلاح الأوضاع العقارية ، ومراجعة نظام القرض والإستثمار والجبائية ، وسنّ سياسة أسعار وتسويق ملائمة وتحسين ظروف العيش في الريف .

4.1 الأوضاع العقارية :

تضمن المخطط الثامن أهدافا تخص الأوضاع العقارية تتعلق بالإسراع في تحيين الرسوم المجمدة والعمل على تلافي مسببات هذه الوضعية ، والحد من تشتت وتجزئة المستغلات الفلاحية ومكافحة ظاهرة التغيب والإهمال ، بالإضافة إلى الإنتهاء من عملية تصفية الأراضي الإشتراكية و أراضي السيالين وأراضي الأحباس مع نهاية المخطط .

أما بخصوص الإنجازات ، فنشير إلى أنّ القانون عدد 39 المؤرخ في 27 أفريل 1992 أسند مهمة تحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود إلى لجنة جهوية تحدث بكل ولاية يترأسها الوالي أو الكاتب العام للولاية . وقد أمدّت وزارة الفلاحة السادة الولاّة بقائمات الرسوم المجمدة بما في ذلك الأحباس العامة والخاصة المتواجدة خاصة بالمناطق السقوية العمومية .

و تتواصل أعمال اللجان الجهوية بإنتظام قصد تحيين الرسوم ، ولتلافي مسببات هذه الوضعية ، فإن إخضاع عمليات نقل الملكية العقارية إلى التسجيل سوف يضع حدّا لتجميد الرسوم .

أما بخصوص تشتت وتجزئة المستغلات الفلاحية ، فإن الدراسات والإحصائيات أبرزت أن هذه الظاهرة تشكل خطرا كبيرا على وحدة المستغلات وعلى طاقاتها الإنتاجية . ولمعالجة هذه الظاهرة ، و بعد القيام بالدراسات اللاّزمة بمشاركة الأطراف المعنية ، تتجه النيّة نحو وضع الصيغ التالية قصد إجتناب تجزئة الأراضي الفلاحية :

- توفير أسباب الإستغلال المشترك للعقار المشاع
- تدعيم إمكانية الإستغلال على وجه المهايئة المكانية أو الزمانية
- إقرار اللجوء إلى تخصيص أحد الشركاء بالأفضلية في صورة عدم إتفاق الشركاء في الملك على الإستغلال طبق الصيغتين المذكورتين

و قد تم التطرق إلى مختلف الصيغ الرامية إلى مقاومة تجزئة الأراضي الفلاحية ضمن خطة عمل معروضة حاليا على أنظار مختلف الوزارات قصد إستكمال النظر فيها من مختلف الجوانب .

وفي ما يتعلق بمعالجة ظاهرة الإهمال ونقص الإستغلال للأراضي الفلاحية ، فقد أعدّت وزارة الفلاحة مشروع قانون في الموضوع يندرج في إطار خطة إصلاح الهياكل العقارية والزراعية بصورة عامة .

4.1 الأوضاع العقارية :

تضمن المخطط الثامن أهدافا تخص الأوضاع العقارية تتعلق بالإسراع في تحيين الرسوم المجمدة والعمل على تلافي مسببات هذه الوضعية ، والحد من تشتت وتجزئة المستغلات الفلاحية ومكافحة ظاهرة التغيب والإهمال ، بالإضافة إلى الإنتهاء من عملية تصفية الأراضي الإشتراكية و أراضي السيالين وأراضي الأحباس مع نهاية المخطط .

أما بخصوص الإنجازات ، فنشير إلى أنّ القانون عدد 39 المؤرخ في 27 أفريل 1992 أسند مهمة تحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود إلى لجنة جهوية تحدث بكل ولاية يترأسها الوالي أو الكاتب العام للولاية . وقد أمدّت وزارة الفلاحة السادة الولاّة بقائمات الرسوم المجمدة بما في ذلك الأحباس العامة والخاصة المتواجدة خاصة بالمناطق السقوية العمومية .

و تتواصل أعمال اللجان الجهوية بإنتظام قصد تحيين الرسوم ، ولتلافي مسببات هذه الوضعية ، فإن إخضاع عمليات نقل الملكية العقارية إلى التسجيل سوف يضع حدّا لتجميد الرسوم .

أما بخصوص تشتت وتجزئة المستغلات الفلاحية ، فإن الدراسات والإحصائيات أبرزت أن هذه الظاهرة تشكل خطرا كبيرا على وحدة المستغلات وعلى طاقاتها الإنتاجية . ولمعالجة هذه الظاهرة ، و بعد القيام بالدراسات اللاّزمة بمشاركة الأطراف المعنية ، تتجه النيّة نحو وضع الصيغ التالية قصد إجتناب تجزئة الأراضي الفلاحية :

- توفير أسباب الإستغلال المشترك للعقار المشاع
- تدعيم إمكانية الإستغلال على وجه المهايئة المكانية أو الزمانية
- إقرار اللجوء إلى تخصيص أحد الشركاء بالأفضلية في صورة عدم إتفاق الشركاء في الملك على الإستغلال طبق الصيغتين المذكورتين

و قد تم التطرق إلى مختلف الصيغ الرامية إلى مقاومة تجزئة الأراضي الفلاحية ضمن خطة عمل معروضة حاليا على أنظار مختلف الوزارات قصد إستكمال النظر فيها من مختلف الجوانب .

وفي ما يتعلق بمعالجة ظاهرة الإهمال ونقص الإستغلال للأراضي الفلاحية ، فقد أعدّت وزارة الفلاحة مشروع قانون في الموضوع يندرج في إطار خطة إصلاح الهياكل العقارية والزراعية بصورة عامة .

وسعيا لتوفير أسباب النجاح لهذه الخطة الطموحة بإعتبار المعطيات الفنية والإجتماعية لمثل هذه المواضيع الحساسة ، فقد إتجه الرأي إلى التعمق أكثر في دراسة موضوع إهمال الأراضي الفلاحية حتى تكون المقترحات ضامنة لمقاومة هذه الظاهرة بالجدوى المرجوّة ودون المساس بالحقوق المشروعة للمالكين .

4.2 مراجعة نظام القرض والإستثمار الفلاحي :

إستندت الخطة المقترحة ضمن المخطط الشامل لمراجعة نظام القرض والإستثمار في القطاع الفلاحي على العناصر التالية :

- توفير الموارد اللازمة لتمويل الفلاحة وحث البنوك على تكثيف مساهمتها في تمويل القطاع
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بملائمة التمويل مع خصوصيات القطاع الفلاحي
- إعتماد نظام تأميني يوفّر الضمانات اللازمة
- تعميل المنتفعين بالقروض لمسؤولياتهم الكاملة المتعلقة بإستخلاص القروض
- مراجعة التشجيعات المسندة للإستثمار الفلاحي في نطاق المجلة الجديدة للإستثمار
- تشريك البنوك التجارية في التصرف في موارد ميزانية الدولة وكذلك الموارد الخارجية المخصصة للقروض والإستثمار الفلاحي
- تحسين نسبة إستخلاص القروض الفلاحية ومكافئة البنوك حسب نسبة الإستخلاص

وقد إتخذت خلال الفترة 1994/1992 عدة إجراءات لفائدة القرض الفلاحي و كذلك الإستثمار ، أبرزها صدور المجلة الجديدة للإستثمارات ، مجلة تشجيع الإستثمارات ، بالقانون عدد 120 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 . و من أبرز ما أتت به هذه المجلة الموحدة من جديد لفائدة القطاع الفلاحي نذكر :

- إعتبار ، التنمية الفلاحية ، كهدف وطني إلى جانب بقية الأهداف الأخرى كالتصدير والتنمية الجهوية
- سحب إمتيازات الفلاحة على عمليات التكييف والتحويل الأولي لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري
- إفراد الفلاحة الصغرى ومنحها إمتيازات خصوصية
- سحب الإمتيازات الممنوحة للفلاحة المتوسطة (صنف ب) على تعاهديات وشركات الخدمات الفلاحية

وسعيا لتوفير أسباب النجاح لهذه الخطة الطموحة بإعتبار المعطيات الفنية والإجتماعية لمثل هذه المواضيع الحساسة ، فقد إتجه الرأي إلى التعمق أكثر في دراسة موضوع إهمال الأراضي الفلاحية حتى تكون المقترحات ضامنة لمقاومة هذه الظاهرة بالجدوى المرجوّة ودون المساس بالحقوق المشروعة للمالكين .

4.2 مراجعة نظام القرض والإستثمار الفلاحي :

إستندت الخطة المقترحة ضمن المخطط الشامل لمراجعة نظام القرض والإستثمار في القطاع الفلاحي على العناصر التالية :

- توفير الموارد اللازمة لتمويل الفلاحة وحث البنوك على تكثيف مساهمتها في تمويل القطاع
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بملائمة التمويل مع خصوصيات القطاع الفلاحي
- إعتماد نظام تأميني يوفّر الضمانات اللازمة
- تعميل المنتفعين بالقروض لمسؤولياتهم الكاملة المتعلقة بإستخلاص القروض
- مراجعة التشجيعات المسندة للإستثمار الفلاحي في نطاق المجلة الجديدة للإستثمار
- تشريك البنوك التجارية في التصرف في موارد ميزانية الدولة وكذلك الموارد الخارجية المخصصة للقروض والإستثمار الفلاحي
- تحسين نسبة إستخلاص القروض الفلاحية ومكافئة البنوك حسب نسبة الإستخلاص

وقد إتخذت خلال الفترة 1994/1992 عدة إجراءات لفائدة القرض الفلاحي و كذلك الإستثمار ، أبرزها صدور المجلة الجديدة للإستثمارات ، مجلة تشجيع الإستثمارات ، بالقانون عدد 120 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 . و من أبرز ما أتت به هذه المجلة الموحدة من جديد لفائدة القطاع الفلاحي نذكر :

- إعتبار ، التنمية الفلاحية ، كهدف وطني إلى جانب بقية الأهداف الأخرى كالتصدير والتنمية الجهوية
- سحب إمتيازات الفلاحة على عمليات التكييف والتحويل الأولي لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري
- إفراد الفلاحة الصغرى ومنحها إمتيازات خصوصية
- سحب الإمتيازات الممنوحة للفلاحة المتوسطة (صنف ب) على تعاهديات وشركات الخدمات الفلاحية

- تمويل عمليات تهيئة مناطق الرّي بالمياه الساخنة الطبيعية ومناطق تربية الأسماك من مساهمة الدولة في تحمّل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية
- تمكين المنتجين الفلاحيين من الإنتفاع بالإمتيازات المخولة للمؤسسات المصدرة
- تمكين الباعثين الجدد (بالإضافة إلى الفنيين والشبان) من إمتيازات إضافية

أما على مستوى الإمتيازات المخولة للإستثمارات في القطاع الفلاحي فتنقسم إلى قسمين :

أوّلا : الإمتيازات الجبائية :

تنتفع الإستثمارات الفلاحية بأقصى الإمتيازات الجبائية التي تخوّلها المجلة والمتمثلة في :

- طرح المداخيل أو الأرباح التي يقع إستثمارها من المداخيل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل
- تخفيض المعاليم الديوانية إلى نسبة 10٪ وتوظيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الإستهلاك بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا ، وتوظيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا
- طرح كل المداخيل المتأتية من الإستثمار من أساس الضريبة على الدخل خلال العشر سنوات الأولى
- إسترجاع المعلوم المدفوع على عقود نقل الملكية للأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز الإستثمار.

ثانيا : الإمتيازات المالية :

تخوّل المجلة الجديدة للإستثمار الإمتيازات المالية التالية للإستثمارات في الفلاحة :

- منحة إستثمار بنسبة 25٪ للفلاحة الصغرى (صنف أ) وهي النسبة القصوى التي تخوّلها المجلة بعنوان منحة الإستثمار
- منحة إستثمار بنسبة 20٪ للفلاحة المتوسطة (صنف ب)
- منحة إستثمار بنسبة 7٪ للفلاحة الكبرى (صنف ج)

- تمويل عمليات تهيئة مناطق الرّي بالمياه الساخنة الطبيعية ومناطق تربية الأسماك من مساهمة الدولة في تحمّل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية
- تمكين المنتجين الفلاحيين من الإنتفاع بالإمتيازات المخولة للمؤسسات المصدرة
- تمكين الباعثين الجدد (بالإضافة إلى الفنيين والشبان) من إمتيازات إضافية

أما على مستوى الإمتيازات المخولة للإستثمارات في القطاع الفلاحي فتنقسم إلى قسمين :

أوّلا : الإمتيازات الجبائية :

تنتفع الإستثمارات الفلاحية بأقصى الإمتيازات الجبائية التي تخوّلها المجلة والمتمثلة في :

- طرح المداخيل أو الأرباح التي يقع إستثمارها من المداخيل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الدخل
- تخفيض المعاليم الديوانية إلى نسبة 10٪ وتوظيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الإستهلاك بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا ، وتوظيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا
- طرح كل المداخيل المتأتية من الإستثمار من أساس الضريبة على الدخل خلال العشر سنوات الأولى
- إسترجاع المعلوم المدفوع على عقود نقل الملكية للأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز الإستثمار.

ثانيا : الإمتيازات المالية :

تخوّل المجلة الجديدة للإستثمار الإمتيازات المالية التالية للإستثمارات في الفلاحة :

- منحة إستثمار بنسبة 25٪ للفلاحة الصغرى (صنف أ) وهي النسبة القصوى التي تخوّلها المجلة بعنوان منحة الإستثمار
- منحة إستثمار بنسبة 20٪ للفلاحة المتوسطة (صنف ب)
- منحة إستثمار بنسبة 7٪ للفلاحة الكبرى (صنف ج)

- تحديد نسبة التمويل الذاتي بـ 10٪ بالنسبة للفلاحة الصغرى والمتوسطة و بـ 30٪ بالنسبة للفلاحة الكبرى . و تخفّض هذه النسبة إلى 25٪ إذا كان الباعث جديدا أو فنيًا أو شابا
- الترفيع في نسبة المنحة المخولة بعنوان الإستثمار في المناطق ذات الظروف المناخية الصعبة وفي مناطق الصيد البحري الناقصة الإستغلال من 6٪ إلى 8٪
- إسناد منحة إضافية لفائدة الباعثين الجدد والفنيين والشبان بنسبة 6٪
- إسناد منحة بعنوان الدراسة اللازمة لإنجاز الإستثمار بنسبة 1٪ من مبلغ الإستثمار مع تحديد السقف لهذه المنحة بـ 5000 دينار
- سحب منحة الإستكشاف والتنقيب عن المياه على كل الإستثمارات مهما كان صنفها في حين كانت تقتصر على صنف « 1 » (الفلاحة الصغرى) فقط
- مضاعفة سقف القروض العقارية (000 100 دينار عوضا عن 000 50 دينار)
- تمكين المؤسسات الفلاحية التي تقوم بعمليات بحث من أجل التنمية من منحة إضافية بنسبة 6٪
- تمكين المؤسسات الفلاحية التي تنتدب حاملي الشهادات العليا (4 سنوات بعد البكالوريا) من تكفل الدولة لمدة خمس سنوات بـ 50٪ من مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي
- إسناد منحة خصوصية لبعض مكوّنات الإستثمار الفلاحي كعمليات مقاومة الإنجراف والإقتصاد في مياه الري وتحسين المراعي ... دون إعتبار الحدّ الأقصى المنصوص عليه (25٪)
- تمكين الباعثين الجدد والفنيين والشبان من إعتماد يقع إرجاعه يمثل 70٪ من التمويل الذاتي المطلوب بشروط ميسرة .

و تعتبر كل هذه الإمتيازات كسبا إضافيا للإستثمار الفلاحي على الرغم من التخلي عن العمل بالفائض التفاضلي على القروض وتحديد سقف جملي لمنح الإستثمار بنسبة 25٪ بإستثناء بعض الأنشطة الخصوصية وقد تم إتخاذ هذه الإجراءات تجسيما للأولوية التي يحظى بها القطاع الفلاحي في سياسة التنمية .

وحتى تكون لهذه الإجراءات في مجال الإستثمار الفعالية المرجوة ، يجب أن تساندها سياسة قرض مرنة تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات النشاط الفلاحي . وفي هذا المجال ، شهدت الفترة 1992-1994 إتخاذ الإجراءات التالية في ميدان القرض الفلاحي :

- تحديد نسبة التمويل الذاتي بـ 10٪ بالنسبة للفلاحة الصغرى والمتوسطة و بـ 30٪ بالنسبة للفلاحة الكبرى . و تخفّض هذه النسبة إلى 25٪ إذا كان الباعث جديدا أو فنيًا أو شابا
- الترفيع في نسبة المنحة المخولة بعنوان الإستثمار في المناطق ذات الظروف المناخية الصعبة وفي مناطق الصيد البحري الناقصة الإستغلال من 6٪ إلى 8٪
- إسناد منحة إضافية لفائدة الباعثين الجدد والفنيين والشبان بنسبة 6٪
- إسناد منحة بعنوان الدراسة اللازمة لإنجاز الإستثمار بنسبة 1٪ من مبلغ الإستثمار مع تحديد السقف لهذه المنحة بـ 5000 دينار
- سحب منحة الإستكشاف والتنقيب عن المياه على كل الإستثمارات مهما كان صنفها في حين كانت تقتصر على صنف « 1 » (الفلاحة الصغرى) فقط
- مضاعفة سقف القروض العقارية (000 100 دينار عوضا عن 000 50 دينار)
- تمكين المؤسسات الفلاحية التي تقوم بعمليات بحث من أجل التنمية من منحة إضافية بنسبة 6٪
- تمكين المؤسسات الفلاحية التي تنتدب حاملي الشهادات العليا (4 سنوات بعد البكالوريا) من تكفل الدولة لمدة خمس سنوات بـ 50٪ من مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي
- إسناد منحة خصوصية لبعض مكوّنات الإستثمار الفلاحي كعمليات مقاومة الإنجراف والإقتصاد في مياه الري وتحسين المراعي ... دون إعتبار الحدّ الأقصى المنصوص عليه (25٪)
- تمكين الباعثين الجدد والفنيين والشبان من إعتماد يقع إرجاعه يمثل 70٪ من التمويل الذاتي المطلوب بشروط ميسرة .

و تعتبر كل هذه الإمتيازات كسبا إضافيا للإستثمار الفلاحي على الرغم من التخلي عن العمل بالفائض التفاضلي على القروض وتحديد سقف جملي لمنح الإستثمار بنسبة 25٪ بإستثناء بعض الأنشطة الخصوصية وقد تم إتخاذ هذه الإجراءات تجسيما للأولوية التي يحظى بها القطاع الفلاحي في سياسة التنمية .

وحتى تكون لهذه الإجراءات في مجال الإستثمار الفعالية المرجوة ، يجب أن تساندها سياسة قرض مرنة تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات النشاط الفلاحي . وفي هذا المجال ، شهدت الفترة 1992-1994 إتخاذ الإجراءات التالية في ميدان القرض الفلاحي :

كما تم إتخاذ بعض الإجراءات الظرفية كتلك التي إتخذت في جانفي 1992 والمتعلقة بجدولة ديون منتجي البطاطا على إثر تراجع الأسعار نظرا لوفرة الإنتاج مع إعفاؤهم من فوائد القروض التي أسندت لهم ، وتلك التي إتخذت في جويلية 1993 على إثر موجة الشهيلي المسجلة يومي 4 و 5 من نفس الشهر والتي تعلقت بجدولة ديون صغار الفلاحين من مربّي الدواجن مع تحمّل الدولة للفائض الناتج عن هذه الديون وتكبير صغار الفلاحين المتضررين من قروض جديدة ، و إعادة جدولة قروض مالكي عرشات عبر الحائط المتضررين بنسبة تفوق 20٪ ، وتكوين صغار و متوسطي مربي در جين البيض من منحة لشراء الفراخ اللازمة ، وتكوين مصانع العلف المركب من تسهيلات في الدفع لدى ديوان الحبوب لإقتناء المواد الأولية اللازمة لصناعة العلف .

4.3 مراجعة الجباية :

ينشير في هذا المجال إلى التشاريع الجديدة الخاصة بالجامع المهنية المشتركة والتي من أهدافها تمكين هذه الجامع من الضرائب الشبه جبائية لإستعمالها لتنمية القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية ، كما تشير إلى أن قانون المالية لسنة 1994 الصادر في 27 ديسمبر 1993 حذف المعلوم الموظف على منتجات الصيد البحري عند التصدير و أخضع المبيعات من هذه المنتوجات بالسوق المحلية إلى معلوم بنسبة 2٪ .

كما تمّ التخفيض في الأداء على القيمة المضافة والأداء على الإستهلاك بالنسبة لبعض منتوجات الصناعات الغذائية .

4.4 الأسعار والتسويق :

إرتكزت سياسة الأسعار والتسويق التي نصّ عليها المخطط الثامن على :

- إعتماد أسعار مشجعة يقع ضبطها قبل بداية كل موسم بالنسبة للمواد الأساسية التي تخضع لنظام التسعيرة (الحبوب والألبان وزيت الزيتون) مع الأخذ بعين الإعتبار تطور الكلفة وكذلك مستوى الأسعار العالمية لهذه المواد ، وإخضاع بقية المواد لقاعدة العرض والطلب مع السهر على مراقبة حسن سير آليات السوق واللجوء إلى صناديق تعديل الأسعار عند الإقتضاء .
- تقليص المنح على مستوى أسعار بعض المستلزمات لتعكس حقيقة أسعارها وتمكن من بلوغ توظيف أسلم للموارد .
- تشجيع تعاضديات الخدمات وإحداث أسواق إنتاج في مختلف المناطق الفلاحية وإعادة هيكلة المجامع المهنية

كما تم إتخاذ بعض الإجراءات الظرفية كتلك التي إتخذت في جانفي 1992 والمتعلقة بجدولة ديون منتجي البطاطا على إثر تراجع الأسعار نظرا لوفرة الإنتاج مع إعفاؤهم من فوائد القروض التي أسندت لهم ، وتلك التي إتخذت في جويلية 1993 على إثر موجة الشهيلي المسجلة يومي 4 و 5 من نفس الشهر والتي تمثلت بجدولة ديون صغار الفلاحين من مربّي الدواجن مع تحمّل الدولة للفائض الناتج عن هذه الديون وتمكين صغار الفلاحين المتضررين من قروض جديدة ، و إعادة جدولة قروض مالكي فراسات عنب المائدة المتضررين بنسبة تفوق 20٪ ، وتمكين صغار و متوسطي مربي دواجن البيض من منحة لشراء الفراخ اللازمة ، وتمكين مصانع العلف المركب من تسهيلات في الدفع لدى ديوان الحبوب لإقتناء المواد الأولية اللازمة لصناعة العلف .

4.3 مراجعة الهباية :

نشير في هذا المجال إلى التشاريع الجديدة الخاصة بالجامع المهنية المشتركة والتي من أهدافها تمكين هذه المجامع من الضرائب الشبه جبائية لإستعمالها لتنمية القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية ، كما نشير إلى أن قانون المالية لسنة 1994 الصادر في 27 ديسمبر 1993 حذف المعلوم الموظف على منتوجات الصيد البحري عند التصدير و أخضع المبيعات من هذه المنتوجات بالسوق المحلية إلى معلوم بنسبة 2٪ .

كما تمّ التخفيض في الأداء على القيمة المضافة والأداء على الإستهلاك بالنسبة لبعض منتوجات الصناعات الغذائية .

4.4 الأسعار والتسويق :

إرتكزت سياسة الأسعار والتسويق التي نصّ عليها المخطط الثامن على :

- إعتماد أسعار مشجعة يقع ضبطها قبل بداية كل موسم بالنسبة للمواد الأساسية التي تخضع لنظام التسعيرة (الحبوب والألبان وزيت الزيتون) مع الأخذ بعين الإعتبار تطور الكلفة وكذلك مستوى الأسعار العالمية لهذه المواد ، وإخضاع بقية المواد لقاعدة العرض والطلب مع السهر على مراقبة حسن سير آليات السوق واللجوء إلى صناديق تعديل الأسعار عند الإقتضاء .
- تقليص المنح على مستوى أسعار بعض المستلزمات لتعكس حقيقة أسعارها وتمكن من بلوغ توظيف أسلم للموارد .
- تشجيع تعاهديات الخدمات وإحداث أسواق إنتاج في مختلف المناطق الفلاحية وإعادة هيكلة المجامع المهنية

كما تم إتخاذ بعض الإجراءات الظرفية كتلك التي إتخذت في جانفي 1992 والمتعلقة بجدولة ديون منتجي البطاطا على إثر تراجع الأسعار نظرا لوفرة الإنتاج مع إعفاؤهم من فوائد القروض التي أسندت لهم ، وتلك التي إتخذت في جويلية 1993 على إثر موجة الشهيلي المسجلة يومي 4 و 5 من نفس الشهر والتي تمثلت بجدولة ديون صغار الفلاحين من مربّي الدواجن مع تحمّل الدولة للفائض الناتج عن هذه الديون وتمكين صغار الفلاحين المتضررين من قروض جديدة ، و إعادة جدولة قروض مالكي فراسات عنب المائدة المتضررين بنسبة تفوق 20٪ ، وتمكين صغار و متوسطي مربي دواجن البيض من منحة لشراء الفراخ اللازمة ، وتمكين مصانع العلف المركب من تسهيلات في الدفع لدى ديوان الحبوب لإقتناء المواد الأولية اللازمة لصناعة العلف .

4.3 مراجعة الهباية :

نشير في هذا المجال إلى التشاريع الجديدة الخاصة بالجامع المهنية المشتركة والتي من أهدافها تمكين هذه المجامع من الضرائب الشبه جبائية لإستعمالها لتنمية القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية ، كما نشير إلى أن قانون المالية لسنة 1994 الصادر في 27 ديسمبر 1993 حذف المعلوم الموظف على منتوجات الصيد البحري عند التصدير و أخضع المبيعات من هذه المنتوجات بالسوق المحلية إلى معلوم بنسبة 2٪ .

كما تمّ التخفيض في الأداء على القيمة المضافة والأداء على الإستهلاك بالنسبة لبعض منتوجات الصناعات الغذائية .

4.4 الأسعار والتسويق :

إرتكزت سياسة الأسعار والتسويق التي نصّ عليها المخطط الثامن على :

- إعتماد أسعار مشجعة يقع ضبطها قبل بداية كل موسم بالنسبة للمواد الأساسية التي تخضع لنظام التسعيرة (الحبوب والألبان وزيت الزيتون) مع الأخذ بعين الإعتبار تطور الكلفة وكذلك مستوى الأسعار العالمية لهذه المواد ، وإخضاع بقية المواد لقاعدة العرض والطلب مع السهر على مراقبة حسن سير آليات السوق واللجوء إلى صناديق تعديل الأسعار عند الإقتضاء .
- تقليص المنح على مستوى أسعار بعض المستلزمات لتعكس حقيقة أسعارها وتمكن من بلوغ توظيف أسلم للموارد .
- تشجيع تعاهديات الخدمات وإحداث أسواق إنتاج في مختلف المناطق الفلاحية وإعادة هيكلة المجامع المهنية

وقد أتت هذه التوجهات تدعيما لما تمّ إقراره خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد يوم 19 أفريل 1991 والذي كرّس مبدأ توخي سياسة أسعار تراعي تطوّر تكلفة الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاّح وذلك بالنسبة للمواد الأساسية المستوردة ، والتأكيد على حرّية الأسعار بالنسبة إلى بقية المنتوجات الفلاحية مع مواصلة إصلاح مسالك التوزيع .

من هذا المنطلق ، تمت مراجعة أسعار المنتوجات الفلاحية الأساسية على النحو التالي :

. الحبوب :
. القمح الصلب : 2ر5د/ق سنة 1992 مقابل 24.5د/ق سنة 1991
. القمح اللين : 2.5د/ق سنة 1992 مقابل 20.9د/ق سنة 1991
الشعير : الإبقاء على سعر 15د/ق مع إعتباره سعر تدخّل أدنى من طرف مؤسسات التجميع وتحرير تسويقه

- الحليب : زيادة 10 مليم في اللتر إبتداء من غرّة فيفري 1993 ليصبح السعر
. حليب غير مبرد : 310 مليم/للتر في الضيعة و 325 مليم/اللتر في مراكز التجميع أو في المعمل
. حليب مبرد : 320 مليم/ اللتر في الضيعة و 335 مليم/ اللتر في مراكز التجميع أو في المعمل

- اللفت السكري : مراجعة الأسعار على مستوى الإنتاج بالنسبة لسنة 1993 لتصبح كما يلي :
. مروي : 35 د/طن مقابل 32 د/طن (نسبة السكر 15٪)
. بعلي : 44د/طن مقابل 41.5 د/طن (نسبة السكر 15٪)

- القطن : تمّ ضبط السعر على مستوى الإنتاج في حدود 670 د/طن بالنسبة لموسم 1992-1993 مقابل 650 د/طن
- زيت الزيتون : على إثر الصعوبات التي يمرّ بها القطاع والمتأتية من تفاعل عدّة عوامل منها وفرة الإنتاج وطنيا و عالميا ، و تفاقم المخزون وتدهور الأسعار العالمية ، تمّ الإتفاق على التخفيض في سعر زيت الزيتون على مستوى الإنتاج بالنسبة لموسم 1993-1994 لتصبح :
. زيت رفيع : 1315 د/طن عوضا عن 1750د/طن
. زيت معصري : 1055 د/طن عوضا عن 1390د/طن

أما بالنسبة لبقية المنتوجات الفلاحية ، فهي تخضع لقاعدة السوق وتفاعل العرض والطلب ، مع حرص الإدارة على ضمان شفافية المعاملات و تفادي كل ما من شأنه أن يخلّ بقانون السوق . وقد إتخذت في هذا الصدد بعض الإجراءات التنظيمية ، خاصة في شهر رمضان ، تفاديا للتجاوزات وذلك بتحديد أسعار قصوى لبعض المنتوجات الفلاحية .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ بعض المنتوجات الفلاحية يتم تحديد أسعارها بالإتفاق بين الأطراف المهنية ودون تدخل الإدارة مثل أسعار الطماطم الطازجة المعدة للتحويل (70 مليم/كغ سنة 1992) والتي تطورت أسعارها كالآتي :

	1991	1992	1993
وثلة نور في المشروع	1400 د/طن	1500 د/طن	1300 د/طن
وثلة نور تجارية	1200 د/طن	1250 د/طن	1000 د/طن

ويلاحظ أيضا أنّ أسعار مستلزمات الإنتاج تمت مراجعتها وذلك في إطار سياسة الإصلاح الإقتصادي الرامية إلى التخلّي تدريجيا عن دعم أسعار هذه المستلزمات والتدرج بها نحو حقيقة الأسعار . ونشير في هذا الصدد أنّه خلال الفترة 1992/ 1994 ، تمت مراجعة أسعار الأسمدة الكيميائية في مناسبتين لتصبح :

	1991	1992	1993
- الأمونيتر	140 د/طن	163 د/طن	108 د/طن
- مادة D A P	188 د/طن	218 د/طن	228 د/طن
- فسفاط رفيع 45٪	141 د/طن	156 د/طن	176 د/طن

و هكذا ، يتم رفع الدعم تماما عن مادتي الأمونتير و D A P بعد أن رفع الدعم عن مادة فسفاط رفيع 16٪ منذ سنة 1991 .

وفي نطاق سياسة حماية المنتوج الوطني من المزاحمة العالمية الغير شرعية ، تمت مراجعة المعلوم الموظف على لحم البقر المستورد في جويلية 1992 ليصل إلى 1200 مليم الكيلوغرام للحم و 670 مليم الكيلوغرام للبقر الحي ، في حين تمت مراجعة المعلوم الموظف على توريد مسحوق الحليب ليصبح 800 مليم الكيلوغرام بالنسبة للحليب المتزوع من الدهن و 680 مليم الكيلوغرام بالنسبة للحليب المحتوى على 26٪ من المادة الدهنية وذلك إبتداء من أكتوبر 1993 .

أما بخصوص التسويق ، فقد شهدت سنة 1993 صدور القانون المتعلق بالتدابير المهنية في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية ، وقد حدّد هذا القانون بصفة خاصة مسؤوليات الجمع والتي تخص التجميع ومعالجة المعلومات حول الإنتاج والتسويق ، وكذلك حول التسويق ، بالإضافة إلى تكوين مخزون إحتياطي بقيم اللجوء إليه عند الإقتضاء .

و تجدر الذكير بأن عمليات تسويق بعض المنتوجات الفلاحية لم تعد تخضع لقاعدة التدخل الوحيد ، مثل التمور (الذي وقع تحرير تسويقه) وزيت الزيتون (الذي سمح بإمكان الخواص تسويقه داخليا وخارجيا) و تورّيد الذرة الصفراء والزيوت النباتية .

أما على مستوى التسويق الخارجي ، فنشير إلى إنطلاق المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في بداية سنة 1994 بهدف إعداد إتفاقية جديدة تعوض إتفاقية سنة 1976 والبروتوكول الإضافي لسنة 1987 . وذلك إعتبارا لإنتهاء الفترة الإنتقالية في 31 ديسمبر 1995 . وعلى هذا الأساس ، سوف تكون العلاقات التجارية بين تونس و الإتحاد الأوروبي موضوع إتفاق جديد بداية من غرة جانفي 1996 .

كما تجدر الإشارة إلى إنتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي في نطاق الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، وهذا من شأنه أن يدعم التجارة الدولية ويفتح الآفاق أمام منتوجات البلدان النامية ، غير أنّه من ناحية أخرى ، من المنتظر أن تشهد أسعار بعض المنتوجات الفلاحية إرتفاعا في السوق العالمية بإعتبار الرفع التدريجي لدعم التصدير وذلك تفاعلا مع بنود الإتفاقية ، و نخصّ بالذكر الحبوب والذرة الصفراء و السكر والزيوت النباتية .

4.5 تحسين ظروف العيش في الريف :

يكتسي هذا العنصر أهمية بالغة في إستراتيجية التنمية الفلاحية وذلك بإعتبار ما له من تأثير مباشر على كل العاملين في القطاع سواء كانوا مستغلين أو عملة . وقد أكّد المخطط الثامن على ضرورة تحسين ظروف العيش وذلك بالإعتناء بالمسالك الريفية وتحسين نسبة التنوير والتزويد بالماء الصالح للشراب ، وكذلك بإيلاء المرأة الريفية عناية خاصة لما تلعبه من دور في التنمية الفلاحية .

بالتوازي مع الخطة العشرية لتعبئة المياه ، تمّ إعداد مخطط مديري لكلّ ولاية لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب وذلك عبر القيام بكشف عام لكل عمادة للتجمعات السكنية ومواردها المائية المستغلة وكيفية تلبية حاجيات الماء الصالح للشراب إعتبارا لنسبة نموّها وتطوّرها إلى آفاق سنة 2005 . وقد بلغت نسبة التزويد 70٪ في نهاية سنة 1993 مقابل 65٪ في نهاية 1992 .

أما بخصوص الأجر الفلاحي الأدنى المضمون ، فقد تمت مراجعته في ثلاث مناسبات منذ إنطلاق إنجاز المخطط الثامن :

- 1 ماي 1992 : 3,961 دينار/اليوم
- 1 أوت 1992 : 4,061 دينار/ اليوم
- 1 ماي 1993 : 4,261 دينار/ اليوم

و بخصوص المسالك الفلاحية فقد تمت تهيئة وتعبيد 400 كلم في نطاق برنامج وزارة التجهيز والإسكان إلى غاية سنة 1993 والشروع في إنجاز برنامج بمستوى على 960 كلم ضمن مشاريع الجيل الثاني للتنمية الريفية المندمجة ، مع الإشارة إلى إنطلاق الدراسات بخصوص مشروع لتهيئة المسالك الفلاحية مع البنك الدولي

أما المرأة الريفية والمرأة العاملة في الفلاحة ، فهي تحظى بعناية خاصة من لدن الإدارة والمهنة في نفس الوقت . من ذلك أنّ برامج الإرشاد الفلاحي يسند إستنباط برامج خاصة بالمرأة الريفية ، في حين أنّ الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وكذلك الغرف الفلاحية تولي المرأة رعاية خاصة لما لها من دور في النشاط الفلاحي .

6.5 الإجراءات التنظيمية :

تمّ خلال الفترة 1994/1992 إتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية هدفها تيسير تدخّل الإدارة في بعض الحالات وكذلك تنظيم العمل في بعض النشاطات ونشير في هذا الصدد إلى :

- إحداث وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1992 المؤرخ في 17 أفريل 1992 ، وهي مؤسسة تعنى بالتصرف في موانئ وتجهيزات الصيد البحري بما يضمن المحافظة على البنية الأساسية وحسن التصرف فيها إعتمادا على أساليب تدخّل مرنة حسب ما تتطلبه متطلبات القطاع
- إحداث المجلس الوطني للفلاحة في ماي 1992 ، وهو مجلس إستشاري يتكوّن من 26 عضوا يمثلون بعض الوزارات إلى جانب المنظمات الفلاحية وعدد من الفلاحين والفنيين والباحثين من مختلف الأنشطة الفلاحية . ويلعب هذا المجلس دورا هاما حيث أنّه يبدي رأيه في الإختيارات الجوهرية للسياسة الفلاحية خاصة و أنّ من بين أعضاءه مجموعة هامة من المهنيين الذين يعيشون واقع القطاع
- تنقيح التشريع المتعلق بضبط إستخدام المياه المستعملة المعالجة لأغراض فلاحية تعهد ضمان سلامة المنتوج وكذلك سلامة العاملين

- صدور القانون المتعلق بممارسة الصيد البحري في سنة 1994 ويهدف هذا القانون إلى تنظيم مجموعة الصيد البحري بمختلف مناطق الصيد البحري وإلى إحكام إستغلال الأصناف البحرية وحماية الوسط البيولوجي الذي توجد فيه
- صدور القانون المتعلق بالمناجم المنجمية المستغرقة في الصناعة والصناعات الغذائية في جويلية 1993
- تنقيح الرسوم المتعلق بإعادة تنظيم ديوان التنمية الريفية لسنة 1994 وذلك بتمكين الأشخاص الذاتيين و المعنويين من الحصول على الشراء عند الإنتاج لزيوت الزيتون و العصير و الزيوت المكررة و الزيوت الصالحة للأكل وبيع زيت الزيتون و الزيوت المكررة و الزيوت الصالحة للأكل بالجملة في السوق الداخلية إلى جانب الدولة
- تحرير التشريع الخاص بحماية النباتات سنة 1992 و ذلك بصدور القانون الذي يضبط الأحكام العامة المتعلقة بحماية النباتات وبتنقيح وإتمام بعض ذات الإستعمال الفلاحي
- إعادة تنظيم ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى سنة 1993 و ذلك بتحديد مهامه في تنمية إنتاج اللحوم وتنمية الموارد العلفية وعقلنة و تحرير التقنيات الخاصة بتربية الماشية وتوفير المرعى ومساهمة القطاع الخاص في تطويره إقتصاديا .

5. تنفيذ نمط قطاعي تهدف إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي و تطوير إنتاج الصناعات الغذائية :

بعد إجراء الدراسات ، تم رسم خطة قطاعية لتكثيف الإنتاج لبعض الأنشطة الفلاحية كالحبوب وتربية الماشية والزيتون والتمور والصناعات الغذائية و الصيد البحري ، إلخ . ومن أهداف الخطة الثمن تنفيذ هذه الخطة القطاعية بما يمكّن من تحسين الإنتاجية وتكثيف الإنتاج حتى الأهداف المرسومة على المستوى الكمّي

يخصص إنجاز هذه الخطة ، سوف يقع التعرض لها في الجزء الثاني من هذا التقرير وذلك عند عرض إنجازات مختلف القطاعات تباعا .

الجزء الثاني

الإنجازات الكمية

1. الإنجازات الجملية :

1.1 الإنتاج :

على مستوى الإنتاج العيني للقطاع الفلاحي ، يهدف المخطط الثامن إلى تحقيق نسبة نمو سنوية بمعدل 1.8 ٪ للإنتاج و 2٪ للقيمة المضافة وذلك بالمقارنة مع سنة الأساس (1991) التي كانت نتائجها طيبة ، وعلى هذا الأساس ، من المفروض أن يبلغ حجم الإنتاج الفلاحي 2449 مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1990 (معدل سنوي) مقابل 1929 مليون دينار كمعدل المخطط السابع ، وهكذا يكون التحول بنسبة 27٪ من مخطط إلى آخر .

أما بالنسبة للصناعات الغذائية ، فإن المخطط الثامن يهدف إلى تحقيق معدل نسبة نمو بـ 5.6٪ سنويا للقيمة المضافة وذلك بالاعتماد على التطور المرتقب في إنتاج اللحوم والحليب وزيت الزيتون و تحويل الحبوب والمبيرات والعلف المركب والمياه المعدنية .

بخصوص الثلاث سنوات الأولى (1992-1993-1994) ، يهدف المخطط الثامن إلى تحقيق معدل إنتاج سنوي للفلاحة والصيد البحري بقيمة 2327 مليون دينار بالأسعار الثابتة ، بما يمكن من تسجيل نسبة نمو سنوية لنفس الفترة بمعدل 0.1٪ للإنتاج و تحقيق معدل سنوي للقيمة المضافة يساوي 1833 مليون دينار بالأسعار الثابتة ، أي بنسبة نمو سنوية بمعدل 0.3٪ .

على ضوء ما تم تحقيقه من نتائج خلال 1992 و 1993 ، وما يتوقع تسجيله سنة 1994 ، من المنتظر أن يبلغ المعدل السنوي للإنتاج خلال الفترة ما قيمته 2327 مليون دينار بالأسعار الثابتة (100٪ من التقديرات) وأن تبلغ القيمة المضافة 1854 مليون دينار بالأسعار الثابتة (101 ٪ من التقديرات) . أما نسبة النمو السنوية فمن المنتظر أن تكون في حدود 0.1٪ بالنسبة للإنتاج (نفس النسبة المرتقبة) وفي حدود 0.9 ٪ بالنسبة للقيمة المضافة (مقابل توقعات بـ 0.3٪) .

الإنتاج والقيمة المضافة للفترة 1994/1992
(بالأسعار الثابتة لسنة 1990)

	تقديرات المخطط الثامن	الإنجازات المتوقعة	نسبة الإنجاز
المعدل السنوي للإنتاج	2327 م د	2327 م د	٪100
(النسبة السنوية للنموّ)	(٪0.1)	(٪0.1)	
المعدل السنوي للقيمة المضافة	1833 م د	1854 م د	٪101
(النسبة السنوية للنموّ)	(٪0.3)	(٪0.9)	

على هذا الأساس ، تكون إنجازات قطاع الفلاحة والصيد البحري بالنسبة للفترة 1992-1994 مطابقة لتقديرات المخطط الثامن بالنسبة للإنتاج و كذلك بالنسبة للقيمة المضافة . وتعتبر هذه النتيجة إيجابية خاصة و أنّ سنة الأساس (1991) كانت طيّبة و أنّ تقديرات المخطط كانت طموحة . وقد أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل مستويات الإنتاج المرتفعة المسجلة على مستوى مختلف الأنشطة الفلاحية وخاصة منها الحبوب (وذلك على الرغم من تراجع الإنتاج سنة 1994 بمفعول الجفاف) والزيتون و تربية الماشية . أما إنتاج قطاع الصيد البحري فلم يسجل التطوّر المرسوم له في إطار توقعات المخطط التي كانت في حدّ ذاتها طموحة للغاية ، حيث بقي مستوى الإنتاج في حالة إستقرار نتيجة تقلّص منتوجات السمك الأزرق من جرّاء الغياب الفجئ لإسراب السردينة من جهة و إنعكاسات الإستغلال المجحف لثروات خليج قابس خلال الثمانينات من جهة أخرى . في حين شهد قطاع الخضروات بعض الإضطرابات على مستوى التسويق من جرّاء وفرة الإنتاج في بعض الأحيان و ندرته في أحيان أخرى .

الإنتاج الفلاحي
المعدل السنوي للفترة 1992-1994(بحساب 1000 طن)

	تقديرات المخطط الثامن	الإنجازات المتوقعة	نسبة الإنجاز
الحبوب	1573	1640	٪104.3
الزيتون	808	1017	٪125.9
القوارص	232	225	٪97.0
التمور	84	82	٪97.6
البطاطا	235	213	٪90.6
الطماطم	610	517	٪84.8
لحم البقر (حيّ)	75	78	٪104.0
لحم الضأن (حيّ)	85	81	٪95.3
لحم الدواجن (حيّ)	68	70	٪102.9
الحليب	483	479	٪99.2
الأسماك	105	88	٪83.8

أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية ، فقد رسم له المخطط الثامن هدفا يتمثل في تحقيق معدل نسبة نمو للإنتاج بـ 4.9٪ للفترة 1992-1994 و معدل نسبة نمو للقيمة المضافة بـ 5.3 ٪ وذلك بالمقارنة مع سنة الأساس (1991) ، بحيث يكون معدل الإنتاج السنوي للفترة 1929 مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1990 و 378 مليون دينار للقيمة المضافة .

إعتمادا على نتائج 1992 و 1993 وعلى التوقعات المعيّنة لسنة 1994 ، من المنتظر أن يبلغ المعدل السنوي لإنتاج الصناعات الغذائية 1972 مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1990 (102٪ من التقديرات) و 383 مليون دينار للقيمة المضافة (101٪ من التقديرات) . و تكون نسبة النموّ السنوي للفترة 1992-1994 في حدود 6.1٪ بالنسبة للإنتاج (مقابل توقعات بـ 4.9٪) و 4.9٪ بالنسبة للقيمة المضافة (مقابل توقعات بـ 5.3٪) .

الإنتاج والقيمة المضافة للصناعات الغذائية
المعدل السنوي للفترة 1992-1994
(بالأسعار الثابتة لسنة 1990)

	تقديرات المخطط الثامن	الإنجازات المتوقعة	نسبة الإنجاز
الإنتاج	1929 م.د	1972 م.د	102.2٪
(النسبة السنوية للنموّ)	(4.9٪)	(6.1٪)	
القيمة المضافة	378 م.د	383 م.د	101.3٪
(النسبة السنوية للنموّ)	(5.3٪)	(5.9٪)	

1.2 الإستثمار :

بخصوص الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن ، حدّد حجم الإستثمارات في الفلاحة والصيد البحري بـ 1878 مليون دينار بالأسعار الجارية موزعة بين الإدارة (845 م.د) والمؤسسات العمومية (143 م.د) والخواص (890 م.د) . على أن يتمّ تمويل هذا الحجم العملي من الإستثمار بالإعتماد على موارد ميزانية الدولة (592 م.د) والموارد الخارجية (397 م.د) والقروض البنكية (523 م.د) و التمويل الذاتي (366 م.د) .

وقد رصد المخطط الثامن مبلغ 611 مليون دينار بالأسعار الجارية لإنجاز أشغال تتعلق بالريّ الفلاحي خلال الثلاث سنوات الأولى ، سواء منها تلك التي تدخل ضمن الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية ، أو التي تهم تهيئة المناطق السقوية (العمومية منها والخاصة) أو التزويد بالماء الصالح للشراب .

كما رصد الغطط الثامن ولنفس الفترة مبلغ 292 م.د لإنجاز الأشغال الغابية وأشغال المحافظة على المياه والتربة ، إضافة إلى رصد 242 م.د لقطاع تربية الماشية و 226 م.د للتجهيزات الفلاحية و 174 م.د للأشجار المثمرة و 165م.د للصيد البحري .

وقد إنطلق إنجاز الإستثمارات في الفلاحة والصيد البحري سنة 1992 بنسق أقلّ من توقعات المخطط الثامن حيث لم يبلغ حجم الإستثمارات المنجزة سوى 454 م.د مقابل توقعات بـ 502 م.د (نسبة الإنجاز : 90٪) . و تواصل هذا النسق خلال سنة 1993 بإنجاز 516 م.د فقط مقابل توقعات بـ 642 (نسبة الإنجاز : 80٪) ومن المنتظر أن يقع تحقيق حجم إستثمار بـ 628 م.د سنة 1994 مقابل توقعات بـ 735 م.د (نسبة الإنجاز : 85٪) . ويفسّر هذا الفارق بين الإنجازات والتقديرات أساسا بالتأخر النسبي في إنجاز مشاريع الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية وكذلك الخطة الوطنية للغابات والمحافظة على المياه وأديم الأرض بسبب عدم التوصل إلى تعبئة الموارد الخارجية في الإبّان .

الإستثمار العملي للفترة 1992-1994)
(بحساب مليون دينار . أسعار جارية)

	توقعات الخطط	الإنجازات المتملة	نسبة الإنجاز
الرّي الفلاحي	611	530	٪86.8
الصيد البحري	165	135	٪81.4
الأشجار المثمرة	174	159	٪91.7
التجهيزات الفلاحية	226	204	٪90.3
الغابات والمحافظة على المياه و أديم الأرض	292	197	٪67.3
تربية الماشية	242	198	٪81.8
الدراسات والبحوث والإرشاد	31	28	٪87.4
إستثمارات مختلفة	136	147	٪102.6
المجموع	1 878	1 598	٪85.1

إجمالا . بلغت نسبة الإنجاز 85٪ من حجم الإستثمار المتوقع خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن مع تفاوت طفيف بين مختلف القطاعات وكذلك بين مختلف المتدخلين حيث أن القطاع الخاص أنجز قرابة 90٪ من التقديرات مقابل 82٪ للإدارة و 76٪ للمؤسسات العمومية .

1.3 الميزان التجاري الغذائي :

إعتمادا على النتيجة الطيبة والإستثنائية المسجلة على مستوى الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 1991 والمتمثلة في تحقيق فائض بـ 171 مليون دينار ونسبة تغطية بـ 155٪ وذلك بعد عجز متواصل لمدّة تفوق 15 سنة ، حدّد المخطط الثامن هدفا طموحا جدّا يتمثل في تحقيق فائض سنوي بمعدل 100 مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1990 ، ونسبة تغطية بـ 126٪ لكامل فترة المخطط ، و فائض سنوي بـ 112.5 مليون دينار بالأسعار الجارية ونسبة تغطية بـ 128٪ للفترة 1992-1993 .

ولئن تعتبر هذه الأهداف طموحة جدّا في حدّ ذاتها ، فقد إتخذت جميع الإجراءات قصد بلوغها وتجسيمها وذلك بالعمل على تدعيم صادراتنا من المنتوجات الفلاحية نحو الأسواق التقليدية ، و إكتساح أسواق جديدة و إدماج منتوجات جديدة في قائمة المواد الغذائية المصدرة .

خلال سنة 1992 ، تمكّن الميزان التجاري الغذائي من حصر العجز في مستوى 45 مليون دينار فقط وذلك بتصدير ما قيمته 336 مليون دينار في حين بلغت الواردات 381 مليون دينار بالأسعار الجارية ، وبذلك بلغت نسبة التغطية 88٪ . أمّا خلال سنة 1993 ، فقد تمكّن الميزان التجاري الغذائي من تقليص العجز إلى 19 مليون دينار ورفع نسبة التغطية إلى 96٪ . وهي نتائج إيجابية جدّا بالقياس مع إنجازات العشرية الفارطة .

الميزان التجاري الغذائي
المعدل السنوي للفترة 1992-1993
(بحساب المليون دينار ، أسعار جارية)

	تقديرات المخطط	الإنجازات المسجلة	نسبة الإنجاز
الصادرات	518.5	367.3	٪70.8
الواردات	406.0	399.3	٪98.3
الفارق	112.5	- 32	-
نسبة التغطية	٪127.7	٪92	٪72

بلغت كميّات الحبوب المجمعة من طرف مؤسسات التجميع حوالي 13 مليون قنطار سنة 1992 و 10.8 مليون قنطار سنة 1993 ، مع العلم أنّه وقع تدعيم طاقة جمع وخزن الحبوب بدخول تعاضديتين جديدتين طور العمل لأوّل مرّة سنة 1993 ، الأولى بالوطن القبلي وتبلغ طاقتها 40 ألف قنطار والثانية بالقلعة الكبرى وطاقتها 60 ألف قنطار .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّه في نطاق تدعيم طاقة خزن الحبوب ، وضعت الدولة مخططا مديريّا لتطوير الطاقة الوطنية للخزن يهدف إلى مضاعفة الطاقة المتوفرة بالإرتقاء بها من قرابة 6.3 مليون قنطار إلى 12 مليون قنطار في موفّى سنة 1996 ، ثمّ إلى حوالي 14 مليون قنطار في فضون سنة 2001 .

وقد لاقى هذا البرنامج بفضل الحوافز والتشجيعات الممنوحة إقبالا كبيرا لدى الباعثين لا سيما في مستوى الخزانات بالضيعة حيث ينتظر أن يتم الإنجاز كلّيا قبل الآجال المحددة ، ممّا حدا بالوزارة إلى السماح من الآن بالشروع في إنجاز الطاقة المرسومة لسنة 2001 .

فبالنسبة للخزانات في مناطق الإنتاج تم منح 87 ترخيصا بطاقة جملية تبلغ 3.2 مليون قنطار منها 13 خزانا بطاقة 52 ألف طن جاهزة للإستغلال فيما ينتظر إنجاز 12 خزانا أخر بطاقة 41 ألف طن قبل بداية موسم جمع الحبوب لسنة 1994 .

بخصوص الخزانات في مناطق الإستهلاك ، منحت التراخيص المبدئية لـ 14 باعثا بطاقة جملية تبلغ 290 ألف طن منها 75 ألف طن لفائدة التعاضديات المركزية . و تتركّز هذه الطاقة بالخصوص في منطقة تونس الكبرى (196ألف طن) ، مع الملاحظة أنّ نسق تقدّم إنجاز هذا النوع من الخزانات بطيء نسبيا بإعتبار حجمها الكبير والدراسات المطلوبة وإشكالية توفير التمويل اللاّزم ، علما و أنّه ينتظر إنجاز 5 مشاريع بطاقة جملية تقدّر بـ 120 ألف طن قبل نهاية سنة 1994 .

بالنسبة للخزانات بالموانئ البحرية ، فإنّ ملفّها سجّل تأخّرا نسبيّا بسبب ضرورة التمعّن في إختيار الموقع الملائم ، وكذلك إختيار الباعثين .

على مستوى الأسعار ، حافظت هذه الأخيرة على مستوياتها منذ سنة 1992 ، أي:

- 26 د/ق للقمح الصلب
- 22.5 د/ق للقمح اللّين
- 15 د/ق للشعير (سعر تدخّل)
- 17 د/ق للتريتيكال

وتعتبر هذه المستويات مشجعة وذلك بالمقارنة مع الأسعار العالمية ، وهو ما حثّ الفلاحين على تسويق كميّة هامة من إنتاجهم عبر مؤسسات التجميع بإستثناء مادة الشعير التي عادة ما يحتفظ بها المنتجون لحاجياتهم الذاتية أو يسوّقونها عبر السوق الحرّة .

و قد مكنت مستويات الإنتاج المسجلة خلال السنوات الأخيرة البلاد من تحقيق إكتفاءها الذاتي من القمح الصلب والشعير وهو أحد الأهداف الجوهرية للمخطط الثامن . وإقتصرت الواردات على مادّتي القمح اللّين والذرّة الصفراء كما يبرزه الجدول التالي :

واردات الحبوب
(بحساب 1000 قنطار)

	معدل الخطة السابع	1992	1993
القمح الصلب	3 660	-	-
القمح اللّين	6 396	5 962	6 861
الشعير	1 705	-	-
الذرة	2 398	3 433	2 900
المجموع	14 159	9 395	9 761

و تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تصدير 361 الف قنطار من الشعير سنة 1993 إلى كلّ من ليبيا (300 الف قنطار) والمغرب (50 الف قنطار) والبرنامج العالمي للتغذية (11 الف قنطار) .

أمّا بالنسبة لموسم 1993-1994 ، فقد بلغت المساحة المبذورة 1.4 مليون هكتار منها 842 الف بالشمال و 560 الف بالوسط والجنوب . وتميّز هذا الموسم بتأخّر أمطار الخريف وكذلك بنقص كبير في الأمطار خلال شهري مارس و أفريل . ومن هذا المنطلق ، سوف تكون صابة هذا الموسم أقلّ بكثير من صابة 1993 حيث ينتظر أن تكون في حدود 8 ملايين قنطار فقط ، ممّا سينجرّ عنه اللجوء إلى التوريد لتلبية حاجيات البلاد .

2.1.2 البقول الجافة :

رغم الظروف المناخية الطيّبة التي ميّزت الموسمين الأوّلين للمخطط الثامن والتي ساعدت على تكثيف زراعة البقول الجافة وتحقيق مستويات عالية من الإنتاج في الهكتار الواحد ، فإنّ قطاع البقول لم يتمكّن إجمالا من بلوغ الأهداف المرسومة له خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط .

إعتمادا على نتائج 1992 و 1993 وعلى توقعات 1994 ، من المنتظر أن يبلغ المعدل السنوي للإنتاج خلال الفترة 1992-1994 حوالي 832 الف قنطار من البقول الجافة مقابل تقديرات بـ 855 الف قنطار ، بحيث تكون نسبة الإنجاز 97٪ . و تعود هذه النتائج من ناحية أولى إلى الشلص المنتظر للإنتاج خلال سنة 1994 بسبب قلّة الأمطار وعدم إنتظامها ، ومن ناحية ثانية إلى التراجع في المساحات المنجزة والتي بلغ معدّلها السنوي 99 الف هكتار مقابل تقديرات بـ 103 الف هكتار .

وتجدر الإشارة إلى التراجع الكبير المسجّل على مستوى المساحات المخصصة لمادة الحمص سنتي 1992 و 1993 نتيجة لمشاكل تسويق المنتوج و وجود مخزون كبير لدى الفلاحين .

إنتاج البقول الجافة
المعدل السنوي للفترة 1992-1994
(بحساب 1000 قنطار)

	توقعات المخطط	الإنجازات المتوقعة	نسبة الإنجاز
- فول	323.7	335	٪103.5
- فول مصري	94.6	100	٪105.7
- جلبانة	76.0	65	٪85.5
- حمص	344.3	295	٪85.7
- عدس	5.8	19	٪327.6
- لوبيا	10.4	18	٪173.1
المجموع	854.8	832	٪97.3

2.1.3 اللفت السكري :

لم يتطوّر إنتاج اللفت السكري خلال السنتين الأولتين للمخطط الثامن حسب النسق المرسوم لهذا المنتوج حيث لم يبلغ معدّل الإنتاج لهذه الفترة سوى 268 ألف طن مقابل توقعات بـ 330 ألف طن سنويا .

ويعود الفارق بين الإنجازات والتقديرات من ناحية إلى محدودية المساحات المبذورة التي لم تتجاوز 5580 هكتارا مقابل توقعات بـ 6312 هكتار ، ومن ناحية ثانية إلى الإنخفاض في المردودية (45 طن/هكتار مقابل توقعات بـ 53 ط/هكتار) .

أمّا بالنسبة لسنة 1994 ، فقد تمّ التعاقد بين شركات السكر والفلاحين المنتجين على مساحة 5 700 هكتار بذر حوالي 5 380 هكتار منها مقابل تقديرات بـ 6 360 هكتار من طرف المخطط الثامن . ومن المنتظر أن يتحسّن المردود في الهكتار بالمقارنة مع ما تحقق خلال سنة 1993 حيث يتوقّع إنتاج قرابة 293 ألف طن (54طن/هكتار) .

تطوّر زراعة اللفت السكري
المعدل السنوي للفترة 1992-1994

	توقعات المخطط	الإنجازات المتوقعة	نسبة الإنجاز
المساحة (هكتار)	6 330	5 513	87٪
الإنتاج (طن)	337 000	276 460	82٪
المردودية (طن/هكتار)	53.2	50.2	94

هذا و شهدت أسعار اللفت السكري على مستوى الإنتاج تطوّرا ملحوظا حيث إرتفعت من معدّل 32 د/طن سنة 1991 إلى 35 د/طن سنة 1992 لتصل إلى 39 د/طن في سبتمبر 1993 .

2.2 الأشجار المثمرة :

بصفة إجمالية ، فاقت الإنجازات المسجلة على مستوى الإنتاج توقعات المخطط الثامن بالنسبة للفترة 1992-1994 حيث بلغت نسبة الإنجاز 108٪ من التوقعات وذلك بفضل ما تحقق من نتائج طيّبة على مستوى إنتاج زيت الزيتون .

2.2.1 الزياتين :

سجّل الإنتاج الوطني من الزيت تطوّرا سريعا خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن حيث بلغ المعدل السنوي لهذه الفترة 203 ألف طن من زيت الزيتون مقابل تقديرات بـ 162 ألف طن ، ومقابل معدّل سنوي بـ 113 ألف طن خلال فترة المخطط السابع .

ويعود هذا التطوّر علاوة على الظروف المناخية الملائمة إلى الزيادة الهامة في إنتاج الزياتين الشابة و دخول الزياتين الصغيرة طور الإنتاج ، كما تعتبر سياسة الدولة والحوافز التي سنتها على مستوى الأسعار ومختلف التشجيعات الأخرى من أهمّ العوامل التي مكنت من تحقيق هذه النتائج .

كما حقق القطاع نتائج طيبة في ميدان التصدير خلال الفترة 1992/ 1994 إذ بلغ المعدل السنوي لصادراتنا من زيت الزيتون حوالي 109 ألف طن مقابل 82 ألف طن مقدّرة من طرف المخطط .

أما بالنسبة للسوق الداخلية ، فقد إتسمت بإستقرار الإستهلاك الداخلي لزيت الزيتون في حدود 45 ألف طن (إستهلاك ذاتي) إضافة إلى مبيعات الديوان القومي للزيت التي لا تفوق 3000 طن سنويا .

وكان لإرتفاع الإنتاج داخليا وخارجيا ولمحدودية السوق الخارجية إنعكاسات سلبية على التوازنات المالية للديوان القومي للزيت حيث أنّ تراكم المخزون أدّى إلى عجز مالي وإلى طرح إشكالية تنظيم القطاع الزيتي في البلاد . وأولت الحكومة العناية اللاّزمة لهذا الملف وتمّ إتخاذ العديد من الإجراءات قصد تطهير القطاع وتنشيطه من أهمّها :

- تطهير الوضعية المالية للديوان القومي للزيت
- فتح عملية تجميع الزيوت وترويجها أمام الخواص
- تحرير جولان الزيوت داخليا (عدم إخضاعها لترخيص مسبق)
- حذف سقف كمية الإستهلاك العائلي من زيت الزيتون التي يمكن شراءها لدى الديوان
- تحرير قطاع الزيت عند التصدير
- مراجعة سعر الزيت على مستوى الإنتاج وكذلك على مستوى الإستهلاك الداخلي

وتجدر الإشارة إلى أنّ تطهير الوضعية المالية للديوان القومي للزيت تعتمد على تحمّل الأعباء المالية من طرف كلّ المتدخلين في القطاع (الدولة ، الديوان ، المنتجون ، البنوك) .

بخصوص الأسعار على مستوى الإنتاج ، فقد شهدت إستقرارا خلال 1992 و 1993 في حدود 1750د/طن بالنسبة للزيوت الرفيعة و 1390 د/طن بالنسبة للزيت المعصري ، لتسوّل خلال سنة 1994 تراجعا على إثر الصعوبات المشار إليها أعلاه والتي يشهدها القطاع . وقد أبدت جميع الأطراف إستعدادها للتخفيض في الأسعار على مستوى الإنتاج مساهمة في عملية إعادة توازنات القطاع . على هذا الأساس ، حددت الأسعار على مستوى الإنتاج بالنسبة لسنة 1994 كما يلي : 1315 د/طن بالنسبة للزيت الرفيع (موهما من 1750 د/طن) ، و 1055 د/طن بالنسبة للزيت المعصري (موهما من 1390 د/طن) . كما تمّ التخفيض بـ 400 مليم/اللتر بالنسبة لزيت الزيتون على مستوى الإستهلاك تشجيعا على تطوير الإستهلاك الداخلي .

ونظرا لأنّ القطاع أصبح يتمتع بقدرات إنتاجية تفوق طاقة السوق وإعتبارا للأشواط الهامة التي قطعت في تنفيذ إستراتيجية قطاع الزياتين فقد وقعت مراجعة برنامج التوسع في الغراسات قصد التحكم أكثر في الإنتاج وتحقيق الملائمة بين العرض والطلب .

2.2.2 القوارص :

على الرغم من الإنتاج القياسي الذي سجله قطاع القوارص خلال سنة 1993 فإنّ القطاع يشهد صعوبات مختلفة ناتجة أساسا من :

- الأضرار التي ألحقتها الذبابة البيضاء بالغراسات
- ضعف المردودية والجودة
- قدم الغراسات ومحدودية عمليّات التشبيب
- تعرض القطاع لعوامل مناخية ظرفية غير ملائمة كسقوط البرد

إجمالا ، فقد بلغ المعدّل السنوي للإنتاج خلال الفترة 1992-1994 ، حوالي 225 ألف طن من القوارص مقابل توقعات بـ 232 ألف طن ، و بهذا تكون نسبة الإنجاز 97٪

بخصوص الغراسات ، فقد شملت مساحة 995 هكتار خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط مقابل توقعات بـ 900 هكتار .

على الرغم من التطوّر النسبي لصادرات الفواكه خلال الفترة 1992-1994 (200 20 طن سنة 1992 و 500 23 طن سنة 1993 و 000 25 طن منتظرة لسنة 1994) ، فإنّ صعوبات مختلفة حالت دون تحقيق نتائج أفضل في هذا الميدان . و تتمثل هذه الصعوبات أساسا في :

- المستوى المتوسط للإنتاج سنتي 1992 و 1994
- الظروف الإقتصادية الصعبة التي تمرّ بها بعض البلدان الأوروبية وما تولّد عنها من إنخفاض في الطلب والأسعار
- وفرة العرض في السوق الفرنسية وإنخفاض مستوى الأسعار نتيجة المزاحمة وكثرة الفلل البديلة
- تأخّر إنطلاق موسم التصدير سنة 1992 بسبب تأخّر نضج الفلل
- الإضطرابات المسجلة على مستوى الموانئ الفرنسية التي عطلت برنامج التصدير لسنة 1992 .

وقد تمّ إتخاذ عددا من الإجراءات قصد تنظيم عملية التصدير على السوق الفرنسية والمحافظة على مستوى جيّد للأسعار مع ضمان حضورنا المتواصل في هذه السوق خاصة . و تتمثل هذه الإجراءات في وضع رزنامة مدققة لرحلات البواخر بين تونس و مرسيليا أسبوعيا ، و ضبط حصة معينة لكلّ مصدّر في إتجاه السوق الفرنسية مع عدم الترخيص في تصدير الأحجام الصغيرة . وقد رصدت كذلك منحة تشجيعية للتصدير وصلت إلى 200 مليم/الكيلو بالنسبة للمبيعات بالعقد حسب سعر مضبوط (خارج بلدان المجموعة الأوروبية) و أخرى قيمتها ثلث التداخيل الصافية من العملة لتشجيع تصدير الأحجام المتوسطة والصغيرة بالنسبة للمبيعات بالمزاد خارج فرنسا .

2.2.3 التمور :

رغم النقص الذي شهده إنتاج التمور خلال سنة 1992 (75 ألف طن ، أي 91٪ من المستوى المقدّر) نتيجة تأثير جني صابة 1991 من بقلة النور ، فمن المنتظر أن يكون المعدّل السنوي للإنتاج للفترة 1992-1994 في مستوى توقعات المخطط وذلك بفضل إنتاج 1993 الذي بلغ 86 ألف طن ، وكذلك المستوى المنتظر لسنة 1994 وهو 86 ألف طن كذلك . وهكذا فإن المعدل السنوي لإنتاج التمور خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن سوف يكون في حدود 82 ألف طن مقابل 84 ألف طن مقدرة .

أمّا الغراسات ، فمن المنتظر أن تشمل 1626 هك خلال الفترة 1992-1994 مقابل 1620 هك مقدرة .

بالنسبة لتصدير التمور ، بلغت الكميات المصدّرة 100 17 طن خلال السنة الاولى للمخطط و 500 18 طن خلال السنة الثانية (1993) . و من المنتظر ان تكون صادراتنا من التمور 500 20 طن خلال سنة 1994 . و تعتبر هذه الكميات المصدرة منخفضة بالمقارنة مع ما كان متوقعا وذلك للاسباب التالية

- الركود المسجل على مستوى السوق الفرنسية
- مزاحمة التمور الجزائرية المعروضة باسعار منخفضة
- التاخير في إنطلاق موسم التصدير سنة 1992

هذا و تجدر الإشارة إلى أنّ قرار الترفيع في نسبة دعم مصاريف النقل سنة 1993 من 33٪ إلى 50٪ مكّن من إكتساح أسواق جديدة بكلّ من أوروبا الشمالية (النرويج وهولندا) و آسيا (اندونيسيا) . كما تمّ إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتيسير عملية نقل التمور وذلك بالغاء الترخيص المسبق ووضع كراس شروط يضبط واجبات كلّ متدخّل .

2.2.4 الكروم :

سجّل إنتاج الكروم نسقا تصاعديا لكنه لم يبلغ المستوى المتوقع ضمن المخطط حيث بلغت نسبة الإنجاز 93٪ بالنسبة لعنب التحويل و 90٪ بالنسبة لعنب الطاولة . و يعزى ذلك إلى تعرض القطاع إلى عوامل خارجية تسببت له في أضرار متفاوتة . و نذكر منها الأمطار القوية الإستثنائية المسجلة خلال شهر جويلية من سنة 1992 و ما تبعها من أمراض و إتلاف للمنتوج ، ورياح الشهيلي يومي 4 و 5 جويلية 1993 .

بالنسبة لعنب التحويل ، بلغ الإنتاج 47 الف طن سنة 1992 و 48 الف طن سنة 1993 ، و من المنتظر أن يكون انتاج سنة 1994 في حدود 56 الف طن ، بحيث يكون المعدّل السنوي للفترة 50 الف طن مقابل 54 الف طن مقدّرة ، و تكون بذلك نسبة الإنجاز 93٪ .

أمّا عنب الطاولة ، فقد بلغ الإنتاج 50 الف طن سنة 1992 ، و إرتفع إلى 60 الف طن سنة 1993 . وينتظر إنتاج 65 الف طن سنة 1994 ليبلغ المعدل السنوي للفترة 58 الف طن مقابل 65 الف طن مقدرة (نسبة الإنجاز 90٪)

و قد فاق المستوى السنوي لغراسات كروم عنب التخويل تقديرات المخطط حيث بلغت نسبة الانجاز 148 ٪ ، في حين كانت نسبة انجاز غراسات عنب الطاولة 114 ٪.

على مستوى التصدير ، نشير إلى أنّه نوحظ تراجع نسبي في صادراتنا من الغمور سنتي 1992 و 1993 حيث لم تبلغ التسليمات المصدرة سوى 85 ألف هكل و 73 ألف هكل رغم أهمية المخزون المتوفر خلال هذه الفترة (مقابل 92 ألف هكل سنة 1991) . وذلك راجع إلى وفرة العرض في السوق العالمية من جرّاء إرتفاع المخزون العالمي من الغمور وما تولّد عنه من انخفاض في الأسعار . و تتواصل المجهودات نحو إيجاد الحلول للنهوض بهذا القطاع خاصة على صعيد التسويق الخارجي .

2.2.5 الثمار الأخرى :

قارب إنتاج اللوز توقعات المخطط بالنسبة للفترة 1992-1994 حيث بلغ المعدل السنوي للإنتاج 49 ألف طن مقابل توقعات بـ 52 ألف طن (نسبة الإنجاز 95 ٪) وقد كان بالإمكان تسجيل إنتاج أفضل لولا الأضرار التي لحقت صابة سنة 1992 من جرّاء تساقط الأمطار خلال فترة الإزهار وكذلك البرد في شهر جوان من نفس السنة . إضافة إلى تفاقم ظاهرة حشرة الزيتي خلال سنة 1993 ومرض التجعّد في عديد الولايات .

بخصوص المشمش ، بلغ المعدّل السنوي للانتاج خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط 23 ألف طن ، وهو نفس المستوى المقدّر في المخطط

أمّا بقية الأصناف ، فقد بلغ معدل إنتاجها السنوي الجملي 270 ألف طن مقابل توقعات بـ 253 ألف طن وذلك بفضل دخول نسبة من الغراسات الفتية طور الإنتاج والظروف المناخية الملائمة . ومن أهم هذه الأصناف نذكر خاصة التفاح الذي بلغ إنتاجه 61 ألف طن سنة 1992 و 75 ألف طن سنة 1993 . وكذلك الإجاص الذي ما انفكّ إنتاجه يتطوّر من سنة إلى أخرى ليصل إلى 36 ألف طن سنة 1992 و 42 ألف طن سنة 1993 .

2.3 الخضروات :

خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن ، حقق قطاع الخضروات 93٪ من التقديرات بالنسبة للانتاج الجملي . و تتغيّر هذه النسبة من منتوج إلى آخر كما يبيّنه الجدول التالي

انتاج الخضروات
المعدل السنوي للفترة 1992-1994
(بحساب 1000 طن)

	تقديرات الخطط	الانجازات المحتملة	نسبة الانجاز
البطاطا	235	213	90.6
الخضر	610	517	84.8
الخضر الجافة	20	13	65.0
الحمص	198	187	94.4
الفاصولياء والبسلة	383	370	96.6
خضروات أخرى	473	462	97.7

2.3.1 البطاطا :

إعتبارا لما تم تحقيقه خلال سنة 1992 (218 ألف طن) و 1993 (200 ألف طن) ، وللإنتاج المنتظر سنة 1994 (220 ألف طن) ، يكون المعدل السنوي للانتاج للفترة 1992-1994 في حدود 213 ألف طن مقابل 235 ألف طن مقدّرة من طرف الخطط ، و تكون نسبة الإنجاز 91٪ . وقد كان بامكان القطاع تحقيق نتائج أفضل على مستوى الإنتاج لولا تفاعل عدّة عوامل منها :

- تقلّص المساحات المخصصة للزراعات الفصلية والأخرى فصلية بسبب تدنّي مستوى الأسعار خلال المواسم الفارطة
- الإضطرابات التي شهدتها عملية تزويد الفلاحين بالبذور ، خاصة بجهة الساحل .

و إنجرّ عن ذلك الإلتجاء للتوريد لسدّ حاجيات السوق من هذه المادة حيث تمّ توريد 25 700 طن سنة 1992 و 36 000 طن سنة 1993 و 4 560 طن خلال الثلاثية الأولى من سنة 1994 ، في حين وقع تصدير 12 500 طن سنة 1992 و 1 033 طن سنة 1993 ، ومن المنتظر أن لا تفوق صادراتنا 200 طن فقط سنة 1994 . ويرجع هذا التذبذب في الصادرات إلى عدم إنتظام الإنتاج و إلى غياب عقلية الإنتاج للتصدير حيث أنّ عمليّات التصدير عادة ما تقتصر على تسويق الفائض الذي لم يتمكن المنتج من تسويقه محليا .

محصول السكر ، تم توريد 13 200 طن خلال موسم 92-93 مقابل توريد 12 الف طن في الموسم الذي سبقه ، في حين إرتفعت واردات السكر الى 18 200 طن خلال موسم 93-94 مع الملاحظ أن حوالي 2 100 طن من السكر تم توريدها في نطاق البرنامج الطوعي لاكثار السكر الذي يشهد خلال الموسم الحالي انطلاقته الحقيقية

2.3.2 الطماطم :

بلغ انتاج الطماطم 420 الف طن سنة 1993 مقابل 550 الف طن سنة 1992 ، وتتج هذا التراجع (24 - /) خاصة من تقلص المساحات المخصصة لزراعة الطماطم الفصلية على إثر الصعوبات التي تعرض لها القطاع لتسويق المنتوج من ناحية ، و الاضرار الحاصلة من جراء موجة الشهيلي يومي 4 و 5 جويلية 1993 من ناحية اخرى .

بالنسبة لسنة 1994 ، ينتظر أن يكون الإنتاج في حدود 580 الف طن وهو نفس المستوى المسجل سنة 1991 ، وهكذا يكون المعدل السنوي للانتاج خلال الثلاث سنوات الاولى للمخطط الثامن 517 الف طن مقابل 610 الف طن مقدرة ، وبالتالي تكون نسبة الإنجاز 85 / .

شملت عملية التمويل 420 الف طن من الطماطم الطازجة سنة 1993 مكنت من إنتاج 75 الف طن من معجون الطماطم وهو مستوى يفوق حاجيات البلاد المقدرة في حدود 50 الف طن . و انخفض إنتاج معجون الطماطم إلى 50 الف طن فقط سنة 1993 بسبب تقلص المساحات المخصصة للطماطم الفصلية وما انجر عنه من تراجع في الإنتاج . بالنسبة لسنة 1994 ، ينتظر انتاج 80 الف طن من معجون الطماطم يوجه قسط هام منه للتصدير .

2.3.3 الفلفل :

كان انتاج الفلفل سنة 1992 في حدود 190 الف طن ، وانخفض الى 180 الف طن سنة 1993 بفعل موجة الشهيلي ومن المنتظر أن يبلغ 190 الف طن سنة 1994 بحيث يكون المعدل السنوي للثلاث سنوات الاولى من المخطط 187 الف طن مقابل توقعات بـ 198 الف طن (نسبة الإنجاز 94 /)

شمل موسم التمويل 26 الف طن من الفلفل الطازج سنة 1992 أي ما يعادل 13 الف طن من الهريسة و 18 الف طن من الفلفل الطازج سنة 1993 (أي ما يعادل 9 آلاف طن من الهريسة) ومن المتوقع أن يعود إنتاج الهريسة إلى مستواه العادي سنة 1994 وذلك ببلوغ مستوى 13 الف طن .

2.3.4 الدلاع والبطيخ :

على إثر تدهور الاسعار سنة 1992 تبعا لوفرة الإنتاج الذي بلغ 380 الف طن ، تقلصت المساحات المخصصة لهذه الزراعة سنة 1993 و تراجع الإنتاج إلى مستوى 330 الف طن فقط . أمّا بالنسبة لسنة 1994 ، فمن المنتظر ان يرتفع الإنتاج إلى 400 الف طن بحيث يكون المعدل السنوي للثلاث سنوات الاولى من المخطط 370 الف طن مقابل توقعات بـ 383 الف طن لنفس الفترة (نسبة الانجاز 97 ٪) .

2.3.5 البصل :

يتسم إنتاج البصل بعدم الإستقرار نظرا لتفاعل الفلاحين مع تغيّرات الاسعار ، فقد بلغ الإنتاج 250 الف طن سنة 1992 ليرتفع إلى 270 الف طن سنة 1993 بفعل إرتفاع المساحات المخصصة لهذه الزراعة ، وينتظر أن يتراجع الإنتاج سنة 1994 إلى 250 الف طن ، وبذلك يكون المعدّل السنوي للثلاث سنوات الاولى من المخطط 257 الف طن مقابل توقعات بـ 207 الف طن (نسبة الإنجاز 124٪) .

2.3.6 الزراعات العمية :

بلغت المساحات المزروعة تحت البيوت العمية 1356 هكتار سنة 1992 و 1370 هكتار سنة 1993 . وتبقى المساحات الغير مستغلة في حدود 45 هكتار . و تتوزع المساحات المزروعة تحت البيوت العمية بين زراعات بدوية (قرابة 1250هـ) و زراعات أخر فصلية (قرابة 100 هـ) . وقد مكّنت هذه المساحات من إنتاج 68 الف طن من الغضروات سنة 1993 تتوزع بين منتوجات بدوية (59 الف طن) و منتوجات اخر فصلية (9 آلاف طن) .

أمّا بخصوص إنتاج الباكورات عن طريق إستغلال المياه الجوفية الحارة ، فقد بلغت المساحات المجهزة 70 هكتار سنة 1993 و تتوزع بين ولايات قبلي و توزر وقابس مقابل 64 هـ سنة 1992 ، مع التذكير أنّ المخطط يهدف إلى بلوغ مساحة 170 هكتار في نهاية سنة 1996 .

2.4 تربية الماشية :

2.4.1 الموارد العلفية :

شملت الزراعات العلفية خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن 247 الف هكتار كمعدل سنوي مقابل تقديرات بـ 262 الف هكتار (نسبة الإنجاز 94 ٪) وقد مكّن إنتاج الأعلاف من قرط وتبن وعلف أخضر مخزون من سدّ حاجيات القطيع . مع الملاحظة أن إنحباس الامطار ببعض مناطق الجنوب و تأخرها خلال موسم 93-94 إنجرّ عنه تدهور في حالة المراعي ممّا تسبّب في إرتفاع الطلب على الأعلاف وخاصة منها الشعير والسداري .

ولتأمين عملية تزويد المربين بهذه المواد في احسن الظروف تم اتخاذ الإجراءات التالية

- تحديد أسعار مادة السداري على مستوى الإنتاج (10د/قنطار) وكذلك على مستوى التوزيع (13د/قنطار) مع التخفيض إلى 12.5د/ق بالنسبة لولايات الجنوب
- تحديد حصة من السداري لكلّ ولاية وتكليف ديوان الحبوب بعملية التوزيع مع تخصيص 40٪ من الكمية الجملية لفائدة ولايات الجنوب
- التخفيض في سعر الشعير عند الإستهلاك بولاية تبازة (12.5 د/قنطار) ثمّ تعميم التخفيض على جميع الولايات (14د/قنطار) إبتداء من 24 نوفمبر 1993
- التخفيض بـ 5د/طن في سعر معالجة التبن بالامونياك
- تكليف ديوان تربية الماشية والتعاضدية المركزية للحوم ومربّي الماشية بتولّي عملية تزويد المربين بمادتي القرط والتبن التي توفرها الضيعات التابعة لديوان الأراضي الدولية والوحدات الإنتاجية .

2.4.2 القطيع :

مكنت الظروف المناخية الملائمة التي عرفتها البلاد خلال سنتي 1992 و 1993 من تجاوز أهداف المخطط الخاصة بتطوّر القطيع وذلك بالنسبة للأبقار حيث كانت نسبة الإنجاز 104٪ و كذلك الأغنام والماعز (نسبة الانجاز 105٪) .

بلغ عدد الأبقار الإناث 372 ألف كمعدل سنوي للفترة 1992/1993 مقابل توقعات بـ 357 ألف . وقد أمكن تحقيق هذه النتائج بالرفع من عدد الأبقار الأصيلة وذلك تماشيا مع توجهات المخطط الرامية إلى الترفيع في عدد الأبقار من النوع الأصيل وتقليص عددها من النوع المحلي . ويتوزع القطيع كالآتي

- النوع الاصيل : 115.5 ألف أنثى مقابل توقعات بـ 106 آلاف (نسبة الإنجاز 109٪)
- النوع المحلي والشركي : 256.3 ألف أنثى مقابل توقعات بـ 251.5 ألف (نسبة الإنجاز 102٪)

أما بالنسبة للأغنام والماعز فيهدف المخطط إلى استقرار حجم القطيع في مستوى 4 ملايين أنثى . في حين بلغ حجم القطيع 4.2 مليون أنثى .

2.4.3 الإنتاج :

أ- اللحوم :

تمكّن قطاع تربية الماشية من تحقيق اهداف المخطط بالنسبة للإنتاج العام من اللحوم حيث بلغ المعدل السنوي للإنتاج خلال الفترة 1992/1994 حوالي 150 ألف طن مقابل توقعات بـ 143 ألف طن (نسبة الانجاز 105٪).

وقد أمكن تحقيق هذه النتيجة بفضل إرتفاع إنتاج لحوم الابقار ولحوم الدواجن وخاصة لحم الديك الرومي الذي يشهد تطوّرا سريعا خلال السنوات الاخيرة .

أمّا إنتاج لحم المامز والضأن فقد بلغ معدّله السنوي الثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن 42.8 ألف طن مقابل توقعات بـ 45.4 ألف طن (نسبة الإنجاز 94٪).

إنتاج اللحوم (بحساب ألف طن)
المعدل السنوي للفترة 1992-1994

الأصناف	تقديرات المخطط	الإنجازات المحققة	نسبة الإنجاز
لحم الأبقار	39	40.6	104٪
لحم الضأن والماعز	45.4	42.8	94٪
لحم الدجاج	51	52.6	103٪
لحوم أخرى	7.5	14	187٪
المجموع	142.9	150	105٪

و تجدر الإشارة إلى أنّ الإجراءات المتخذة لفائدة قطاع الابقار ساهمت في تحقيق هذه النتائج ، وتمثلت في :

- تحرير أسعار لحم البقر المحلي على جميع المستويات
- مراجعة المعلوم الموظف على لحم البقر المستورد
- إقرار معلوم على البقر الحيّ المستورد لغاية التسمين

ب - الحليب :

بلغ المعدل السنوي لانتاج الحليب خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن 478.7 الف طن مقابل توقعات بـ 483 الف طن ، و تكون بذلك نسبة الانجاز 99.1 . وقد كان قطاع الحليب محلّ عناية خاصة و اتخذت لمعالجته اجراءات تشجيعية قصد الرفع في الانتاج وتقليص إعتماد البلاد على التوريد . وشملت هذه الإجراءات

- مراجعة سعر الحليب على مستوى الانتاج بصفة دورية حيث تمّ الترفيع في هذا السعر بـ 10 مليمات/اللتر خلال فيفري 1993 ليصبح كالآتي

. حليب غير مبرد : 310 مليم/اللتر في الضيعة و 325 مليم/اللتر في مركز التجميع او في المصنع
. حليب مبرد : 320 مليم/اللتر في الضيعة و 335مليم/اللتر في مركز التجميع او في المصنع

- تحرير شبكة جمع الحليب التي بلغت طاقتها قرابة 500 الف لتر يوميا سنة 1993 موزعة على 107 مركز تجميع
- مراجعة منحة تجميع الحليب دوريا وهي تبلغ الآن 35 مليم/اللتر
- تشجيع الفواتير وتعاهديات الخدمات على احداث مراكز لتجميع الحليب والتصرف في بعض المراكز التابعة للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والدواوين
- اسناد منحة للحليب الخارج المصنع بنسبة 70 مليم/اللتر حاليا

ت - البيض :

شهد المعدل السنوي لإنتاج البيض خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن تطوّرا نسبيا حيث بلغ 1046 مليون وحدة ، لكنه بقي دون توقعات المخطط (1170 مليون وحدة) . و يعود هذا الفارق بين الانتاج والتوقعات إلى التراجع الملموس في انتاج البيض خلال سنة 1993 على إثر موجة التسمم التي شهدت جويلية التي تسببت في فقدان 600 الف دجاجة بيّاض

2.4.4 التغطية الصحية للقطيع :

أ - الحماية ضد أهمّ الأمراض :

يرتكز برنامج المخطط الثامن للحماية ضد الامراض على تنظيم عدد من الحملات القومية المجانية ضدّ أهمّ الامراض . وقد تمّ إنجاز كلّ هذه الحملات خلال سنتي 1992 و 1993 ، و تتواصل حملة سنة 1994 في ظروف عادية .

- **الحمّى القلاعية** : تم اللقاح بحملتين خلال سنتي 1992 و 1993 شملت على التوالي 4.4 مليون رأس و 3.8 مليون رأس من الابقار والاغنام والماعز والإبل . وقد مكنت هذه الحملات من القضاء على هذا المرض حيث تم تعلن أيّة اصابة خلال 1993

- **السلّ عند الابقار** : شملت حملة مراقبة القطعان ضدّ مرض السلّ 2004 قطيعا خلال سنتي 1992 و 1993 . وقد تمّ ذبح 1016 رأس مع تعويض المربين ، في حين تمّ تطهير 127 قطيع وحماية 1100 قطيع بالقطاع العمومي . ومكنت هذه العمليات من التخفيض في نسبة الإصابات من 8 ٪ سنة 1985 إلى 0.25 ٪ سنة 1993 .

- **الحمّى المالطية** : شملت حملات التلقيح 1.8 مليون رأس من الاغنام والماعز و 11 الف رأس من الابقار سنة 1992 ، و 1.9 مليون رأس من الاغنام والماعز و 8 الاف رأس من الابقار سنة 1993 ، مع الإشارة إلى أنّ عدد القطعان المصابة والمعلن عنها خلال سنة 1993 بلغ 11 قطيعا وتسبب في 82 حالة إجهاض .

- **الكلب** : شملت حملة التلقيح ضد داء الكلب 340 الف كلب سنة 1992 و 940 الف سنة 1993 ، ومن المنتظر أن تشمل 470 الف كلب سنة 1994 . وقد إنخفض عدد الإصابات بصفة ملموسة حيث لم يبلغ عددها سوى 192 سنة 1993 (منها 113 حالة عند الكلاب) مقابل 581 حالة خلال سنة 1992 .

- **الجدري عند الأغنام** : بلغ عدد الاغنام الملقحة ضدّ داء الجدري 2.3 مليون رأس سنة 1992 و 2.5 مليون رأس سنة 1993 ، و يشتمل برنامج 1994 على 2 ملايين رأس ، مع الإشارة إلى أنّ عدد الاصابات شمل 302 قطيعا سنة 1993 .

- **الذبابة اللولبية** : تواصلت حملة التلقيح ضد الذبابة اللولبية (التي إنتشرت بالقطر الليبي) خلال سنتي 1992 و 1993 ، علما و أنه لم تسجل ولو اصابة واحدة بالبلاد التونسية ، كما أنّه تم القضاء نهائيا على هذا المرض بالقطر الليبي سنة 1992 .

- **الحمّى القلاعية** : تم اللقاح بحملتين خلال سنتي 1992 و 1993 شملت على التوالي 4.4 مليون رأس و 3.8 مليون رأس من الابقار والاغنام والماعز والإبل . وقد مكنت هذه الحملات من القضاء على هذا المرض حيث تم تعلن أيّة اصابة خلال 1993

- **السلّ عند الابقار** : شملت حملة مراقبة القطعان ضدّ مرض السلّ 2004 قطيعا خلال سنتي 1992 و 1993 . وقد تمّ ذبح 1016 رأس مع تعويض المربين ، في حين تمّ تطهير 127 قطيع وحماية 1100 قطيع بالقطاع العمومي . ومكنت هذه العمليات من التخفيض في نسبة الإصابات من 8 ٪ سنة 1985 إلى 0.25 ٪ سنة 1993 .

- **الحمّى المالطية** : شملت حملات التلقيح 1.8 مليون رأس من الاغنام والماعز و 11 الف رأس من الابقار سنة 1992 ، و 1.9 مليون رأس من الاغنام والماعز و 8 الاف رأس من الابقار سنة 1993 ، مع الإشارة إلى أنّ عدد القطعان المصابة والمعلن عنها خلال سنة 1993 بلغ 11 قطيعا وتسبب في 82 حالة إجهاض .

- **الكلب** : شملت حملة التلقيح ضد داء الكلب 340 الف كلب سنة 1992 و 940 الف سنة 1993 ، ومن المنتظر أن تشمل 470 الف كلب سنة 1994 . وقد إنخفض عدد الإصابات بصفة ملموسة حيث لم يبلغ عددها سوى 192 سنة 1993 (منها 113 حالة عند الكلاب) مقابل 581 حالة خلال سنة 1992 .

- **الجدري عند الأغنام** : بلغ عدد الاغنام الملقحة ضدّ داء الجدري 2.3 مليون رأس سنة 1992 و 2.5 مليون رأس سنة 1993 ، و يشتمل برنامج 1994 على 2 ملايين رأس ، مع الإشارة إلى أنّ عدد الاصابات شمل 302 قطيعا سنة 1993 .

- **الذبابة اللولبية** : تواصلت حملة التلقيح ضد الذبابة اللولبية (التي إنتشرت بالقطر الليبي) خلال سنتي 1992 و 1993 ، علما و أنه لم تسجل ولو اصابة واحدة بالبلاد التونسية ، كما أنّه تم القضاء نهائيا على هذا المرض بالقطر الليبي سنة 1992 .

ب - مراقبة الأوبئة :

في إطار تسهيل عملية التدخل لحماية القطعان ضدّ الأمراض والأوبئة ، والقيام بهذه المهمة بصفة أنجع و أسرع ، تمّت برمجة احداث شبكة لتجميع المعلومات وتحليلها وإرسالها بالسرعة اللازمة قصد التمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب .

وفي هذا الصدد ، يتم حاليا التفكير في إختيار المواقع التي سوف تحدث فيها المراصد أو مراكز المراقبة ، و من المنتظر أن يبدأ العمل الفعلي في غضون سنة 1995 .

ت - الإنتصاب الحرّ للبياطرة :

يندرج المخطط الثامن على تمثل البياطرة الذين يعملون لحسابهم الخاص بعض الانشطة التي كانت تقوم بها الإدارة وذلك بالتشجيع على الإنتصاب الحرّ . وقد سجّل إلى موفى 1993 إنتصاب 90 بيطريا (48 بالشمال الشرقي ، 16 بالشمال الغربي ، 25 بالوسط و 1 بالجنوب)

ث - المراقبة الوقائية والصحية للمنتوجات الحيوانية :

يهدف هذا البرنامج إلى حماية صحة الإنسان بضمان سلامة المنتوج والمحافظة على جودته ، ويعتمد على تجهيز مختلف الولايات بوحدات مراقبة للمواد الغذائية من أصل حيواني . ولم يدخل هذا البرنامج حيز العمل بعد وذلك لعدم توفّر الإعتمادات .

2.5 الصيد البحري :

يمرّ قطاع الصيد البحري منذ بداية التسعينات بفترة تتميّز بصعوبات ناتجة عن تضخّم الاسطول و الإستغلال المفرط للثروات السمكية خلال الثمانينات والتلوث الذي اصاب خليج قابس .

2.5.1 الإنتاج :

من المنتظر أن يبلغ المعدّل السنوي للإنتاج خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن 87.8 ألف طن مقابل توقعات بـ 105 ألف طن ، بحيث تكون نسبة الإنجاز 83.7٪ ويرجع الفارق بين الإنتاج والتوقعات إلى عدّة عوامل منها :

ب - مراقبة الأوبئة :

في إطار تسهيل عملية التدخل لحماية القطعان ضدّ الأمراض والأوبئة ، والقيام بهذه المهمة بصفة أنجع و أسرع ، تمّت برمجة احداث شبكة لتجميع المعلومات وتحليلها وإرسالها بالسرعة اللازمة قصد التمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب .

وفي هذا الصدد ، يتم حاليا التفكير في إختيار المواقع التي سوف تحدث فيها المراصد أو مراكز المراقبة ، و من المنتظر أن يبدأ العمل الفعلي في غضون سنة 1995 .

ت - الإنتصاب الحرّ للبياطرة :

يندرج المخطط الثامن على تمثل البياطرة الذين يعملون لحسابهم الخاص بعض الانشطة التي كانت تقوم بها الإدارة وذلك بالتشجيع على الإنتصاب الحرّ . وقد سجّل إلى موفى 1993 إنتصاب 90 بيطريا (48 بالشمال الشرقي ، 16 بالشمال الغربي ، 25 بالوسط و 1 بالجنوب)

ث - المراقبة الوقائية والصحية للمنتوجات الحيوانية :

يهدف هذا البرنامج إلى حماية صحة الإنسان بضمان سلامة المنتوج والمحافظة على جودته ، ويعتمد على تجهيز مختلف الولايات بوحدات مراقبة للمواد الغذائية من أصل حيواني . ولم يدخل هذا البرنامج حيز العمل بعد وذلك لعدم توفّر الإعتمادات .

2.5 الصيد البحري :

يمرّ قطاع الصيد البحري منذ بداية التسعينات بفترة تتميّز بصعوبات ناتجة عن تضخّم الاسطول و الإستغلال المفرط للثروات السمكية خلال الثمانينات والتلوث الذي اصاب خليج قابس .

2.5.1 الإنتاج :

من المنتظر أن يبلغ المعدّل السنوي للإنتاج خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن 87.8 ألف طن مقابل توقعات بـ 105 ألف طن ، بحيث تكون نسبة الإنجاز 83.7٪ ويرجع الفارق بين الإنتاج والتوقعات إلى عدّة عوامل منها :

- الأضرار التي لحقت بالمخزون السمكي في السواحل الشرقية من جرّاء الإستغلال الجائر والتي تستدعي إعادة تكوينه سنوات عديدة
- تدني صيد السمك الأزرق نتيجة تواصل ظاهرة غياب السردينة في خليج قابس من ناحية وقلّة الإقبال على صيد هذه الأسماك لضعف مردوديتها التجارية من ناحية أخرى
- إضطراب الأحوال الجوية إنجرّ عنه نقص في أيام الصيد

تطوّر إنتاج الأسماك
المعدل السنوي للفترة 1992-1994
بحساب الطن

أنواع الصيد	توقعات المخطط	الإنجازات المنتظرة	نسبة الإنجاز
صيد ساحلي	44 300	38 970	88.0
صيد بالكركارة	21 000	16 500	78.6
صيد بالأضواء	33 700	28 370	84.2
أنواع أخرى	6 000	4 000	66.7
المجموع	105 000	87 840	/83.7

و قد كان الإنتاج دون توقعات المخطط في جلّ مناطق الصيد و خاصة بقابس إحيث لم تبلغ نسبة الإنجاز سوى 55٪) وصفاقس ومدنين . في حين فاقت الإنجازات التقديرات بكلّ من المنستير والمهدية و نابل .

2.5.2 وسائل الإنتاج :

يقدّر عدد وحدات الصيد التي أصبغت إلى الأسطول خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن بـ 348 مركبا ساحليا و 48 وحدة للصيد بالكركارة و 47 وحدة صيد بالأضواء و 6 وحدات لصيد التن . بحيث يكون المجموع 449 وحدة مقابل توقعات بـ 452 . هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه في نطاق إستغلال مياه الشمال . تم بعث 24 وحدة صيد بولايتي بنزرت وجندوبة خلال سنتي 1992 و 1993 مقابل تقديرات بـ 40 وحدة .

2.5.3 تربية الأسماك :

شهدت سنة 1993 الإنتهاء من إعداد المخطط المديري لتربية الأسماك الذي مكّن من

- تشخيص 50 موضوعا لإنجاز مشاريع تربية الأحياء توجد هي حول التسويق الداخلي وبصيرات الموانئ مما سيمكن من تحقيق إنتاج إضافي بـ 20 ألف طن من الأسماك الموجهة أساسا للتصدير
- دراسة إمكانية التسويق وتشخيص الأسواق الخارجية وميزاتها

وبخصوص ما تم إنجازه في ميدان تربية الأحياء خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن ، فقد وقع تأجيل أغلب المشاريع المبرمجة إلى غاية الانتهاء من إعداد المخطط الجهوي حيث لم يقع إنجاز سوى مشروع واحد سنة 1992 ومن المنتظر إطلاق الأشغال بالنسبة لمشروعين والشروع في الدراسات المتعلقة بمشروعين آخرين سنة 1994

2.5.4 التصدير :

بلغت صادراتنا من منتوجات البحر 12 ألف طن سنة 1992 و حوالي 15 ألف طن سنة 1993 مقابل توقعات بـ 14 ألف طن و 18 ألف طن على التوالي . و من المنتظر أن تبلغ 15 ألف طن سنة 1994 .

مكنت صادرات منتوجات البحر من توفير 66.5 مليون دينار من العملة الصعبة سنة 1992 و نحو 90 مليون دينار سنة 1993 وذلك بفضل إرتفاع صادرات السمك الطازج .وقصد دعم صادراتنا نحو السوق الأوروبية الموحدة وقع الشروع في تنفيذ برنامج لتأهيل قطاع الصيد البحري لمقتضيات الجودة و يشمل هذا البرنامج

- وضع إطار قانوني جديد لضمان الجودة
- تعصير هياكل وتنظيم المراقبة
- تجهيز قوارب الصيد والموانئ و وسائل نقل المنتوجات ومراكز التحويل والتسويق بمعدات تضمن إستجابة المنتوج التونسي للمواصفات المطلوبة

2.5.5 الإحاطة بالقطاع :

في نطاق الإحاطة بالقطاع وتوفير الإطار الخاص والمد العاملة المختصة ، تمّ خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط تكوين 147 ربّان صيد أعماق و 124 ربّان صيد ساحلي و 121 فنّي في الميكانيك و 372 بحري مختص و 38 غواص بحري و 27 تقني في تربية الأسماك . في حين بلغ عدد المتخرجين من المدرسة العليا للعلوم الفلاحية المتخصصين في الصيد البحري 14 مهندسا خلال سنتي 1992 و 1993 . ومن المنتظر تخرج 6 مهندسين آخرين سنة 1994

2.6 الصناعات الغذائية :

تمكّن قطاع الصناعات الغذائية من تحقيق نتائج فاقت تقديرات المخطط بالنسبة لسنتي 1992 و 1993 حيث بلغ معدّل نسبة النمو 5.9 ٪ بالنسبة للانتاج و 6.3٪ بالنسبة للقيمة المضافة مقابل تقديرات بـ 5.6 ٪ و 5.9 ٪ على التوالي

و إعتمادا على النتائج المنتظرة لسنة 1994 ، فإنّ المعدّل السنوي لانتاج الصناعات الغذائية سوف يبلغ 1972 مليون دينار بالاسعار الثابتة لسنة 1990 مقابل توقعات بـ 1929 مليون دينار بالنسبة للثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن . أمّا القيمة المضافة فسوف تكون في حدود 390 مليون دينار مقابل 378 مليون دينار متوقعة بالنسبة لنفس الفترة ، وهكذا من المنتظر أن تكون نسبة الإنجاز 102 ٪ للانتاج و 103٪ للقيمة المضافة

إنتاج الصناعات الغذائية
المعدل السنوي للفترة 1992-1994
(بحساب مليون دينار ، أسعار ثابتة 1990)

	تقديرات المخطط	الإنجازات المحتملة	نسبة الإنجاز
الإنتاج	1929	1972	102
القيمة المضافة	378	390	103

2.6.1 الإنتاج حسب القطاعات :

أ - اللحوم : فاق المعدل السنوي لإنتاج اللحوم عبر المسالخ تقديرات المخطط بالنسبة للفترة 1992-1994 وذلك بالنسبة للبقر والدواجن (40 ألف طن و 22 ألف طن على التوالي) في حين كان قريبا من التقديرات بالنسبة للحم الضأن ولحم الماعز . وقد ساهم تطوّر إنتاج لحم الديك الرومي بصفة ملحوظة في تحقيق أهداف المخطط بالنسبة للحم الدواجن .

وتجدر الإشارة أنّه تم توريد 17 400 طنا من اللحوم سنة 1992 و 12 ألف طنا سنة 1993 ، ومن المنتظر توريد 14 ألف طن سنة 1994

2.6 الصناعات الغذائية :

تمكّن قطاع الصناعات الغذائية من تحقيق نتائج فاقت تقديرات المخطط بالنسبة لسنتي 1992 و 1993 حيث بلغ معدّل نسبة النمو 5.9 ٪ بالنسبة للانتاج و 6.3٪ بالنسبة للقيمة المضافة مقابل تقديرات بـ 5.6 ٪ و 5.9 ٪ على التوالي

و إعتمادا على النتائج المنتظرة لسنة 1994 ، فإنّ المعدّل السنوي لانتاج الصناعات الغذائية سوف يبلغ 1972 مليون دينار بالاسعار الثابتة لسنة 1990 مقابل توقعات بـ 1929 مليون دينار بالنسبة للثلاث سنوات الاولى من المخطط الثامن . أمّا القيمة المضافة فسوف تكون في حدود 390 مليون دينار مقابل 378 مليون دينار متوقعة بالنسبة لنفس الفترة ، وهكذا من المنتظر أن تكون نسبة الإنجاز 102 ٪ للانتاج و 103٪ للقيمة المضافة

إنتاج الصناعات الغذائية
المعدل السنوي للفترة 1992-1994
(بحساب مليون دينار ، أسعار ثابتة 1990)

	تقديرات المخطط	الإنجازات المحتملة	نسبة الإنجاز
الإنتاج	1929	1972	102
القيمة المضافة	378	390	103

2.6.1 الإنتاج حسب القطاعات :

أ - اللحوم : فاق المعدل السنوي لإنتاج اللحوم عبر المسالخ تقديرات المخطط بالنسبة للفترة 1992-1994 وذلك بالنسبة للبقر والدواجن (40 ألف طن و 22 ألف طن على التوالي) في حين كان قريبا من التقديرات بالنسبة للحم الضأن ولحم الماعز . وقد ساهم تطوّر إنتاج لحم الديك الرومي بصفة ملحوظة في تحقيق أهداف المخطط بالنسبة للحم الدواجن .

وتجدر الإشارة أنّه تم توريد 17 400 طنا من اللحوم سنة 1992 و 12 ألف طنا سنة 1993 ، ومن المنتظر توريد 14 ألف طن سنة 1994

ب - الحليب : من المنتظر أن يحقق قطاع الحليب المصنّع ومشتقات نتائج إيجابية خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الثامن حيث سيبلغ نسبة النموّ 5.7٪ مقابل توقعات بـ 4.6٪ في السنة . وقد قاربت الإنجازات التوقعات بالنسبة للحليب المعقّم والمبستر ، وفاقت الإنجازات التقديرات بالنسبة للياغورت بـ 2.1 و أمكن تحقيق أهداف المخطط بالنسبة لإنتاج الأجبان .

و يرجع تحقيق هذه النتائج الإيجابية إلى عدّة عوامل أهمّها الإجراءات التي وقع اتخاذها لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الغير متكافئة مع الحليب المورّد وذلك بإقرار معلوم ضريبي على توريد مسحوق الحليب وكذلك تمكين الحليب المعلّى المصنّع من الانتفاع بالدعم

وفي مجال تجميع الحليب ، بلغت الكميات المجمعة سنة 1993 حوالي 210 مليون لتر مقابل 170 مليون لتر سنة 1992 . وهكذا تقترب نسبة التجميع من 50 من الإنتاج الجملي

أمّا على مستوى تصنيع الحليب المنتج محليا ، فقد بلغت الكميات المستعملة لإنتاج الحليب المبستر و المعقم حوالي 70 مليون لتر سنة 1993 من جملة 210 مليون لتر مجمّعة ، في حين إستعملت الكمية الباقية في تصنيع مشتقات الحليب .

ت - الزيوت : شهدا لتطوّر انتاج الزيتون ، تمكّن قطاع زيت الزيتون من تحقيق نتائج فاقت تقديرات المخطط بحوالي 42٪ ، وقد وقع دعم طاقة العصر خاصة في سنة 1992 بطاقة إضافية فاقت من ناحيتها التوقعات وذلك حتى يتمكّن القطاع من مجابهة تطوّر إنتاج الزيتون ، فقد تمّ بعث 120 وحدة عصر جديدة مقابل 100 وحدة مبرمجة لكامل فترة المخطط . كما وقع تحسين عدد هام من الوحدات القديمة ، ممّا ساهم في تحسين جودة الزيوت المنتجة .

ث - المصبرات : عرف هذا القطاع ركودا خلال سنتي 1992 و 1993 نتيجة تراجع إنتاج معجون الطماطم ومصبرات الأسماك وخاصة منها مصبرات التن حيث سجّل بالنسبة لمعجون الطماطم نقص بـ 5.7٪ راجع أساسا إلى تقلص إنتاج الطماطم الطازجة المعدّة للتحويل وبالنسبة لمصبّرات التن نقص بـ 17٪ . ومن المنتظر أن يرتفع إنتاج معجون الطماطم سنة 1994 إلى 80 ألف طن .

ج - الحبوب ومشتقاتها : من المرتقب أن يطرأ إنتاج القمح تزايد قدره 2.3 خلال الثلاث سنوات الأولى في حين يكون انتاج الشعير دون المستوى 6.4 لنفس الفترة .

أما انتاج العلف المركب فمن المنتظر أن يطرأ تزايد قدره 24 نتيجة إزدياد الطلب على هذه المادة من جراء ضعف انتاج الموارد العلفية التي تتأثر كثيرا بالجفاف .

2.6.2 الإستثمارات :

إعتمادا على ما تمّ إنجازه من إستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية خلال سنتي 1992 و 1993 و ما هو منتظر لسنة 1994 ، سوف يبلغ حجم الإستثمارات 259 مليون دينار مقابل توقعات بـ 232.5 مليون دينار (نسبة الإنجاز 111) . وقد ساهم القطاع الخاص بأكثر من ثلاثة أرباع الإستثمارات المنجزة في القطاع وشملت الإستثمارات الجديدة وكذلك إستثمارات التوسيع وتجديد التجهيزات بما سيمكّن من إحكام إستغلالها وتحسين جودة المنتوج .

وتجدر الإشارة إلى أنّ قائمة الجديدة لتشجيع الإستثمارات مكّنت عمليات التكييف والتحويل الأولي لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري من نفس الإمتيازات الممنوحة للقطاع الفلاحي ، وهو ما من شأنه أن يدعم الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية .

الجزء الثالث

تقدم إنجاز المشاريع و البرامج

1. مشاريع تعبئة الوارد المائية:

1.1 سدّ سجنان :

إنتهت الأشغال بهذا السدّ في ماي 1994 مع تسجيل تأخير نسبي على سير الأشغال ناتج عن فسخ العقد الأوّل للأشغال مع المقاول و إبرام عقد جديد لإتمام الأشغال . علما و أنّ أشغال إنجاز قناة سجنان - جومين قد انتهت منذ جويلية 1993

وسوف تمكّن هذه القناة من تحويل مياه سدّ سجنان إلى محطة سيدي مبارك قرب ماطر لربطها مع مياه سدّ جومين في إتجاه مجردة - الوطن القبلي . وتبلغ طول هذه القناة 38 كلم وتقدّر تكلفتها بـ 32 مليون دينار.

1.2 مشروع تهيئة وادي بربرة :

إنتهت كلّ الدراسات التنفيذية للمشروع كما تمّت دراسة العدوى الاقتصادية وتأثيرات المشروع على البيئة قصد تشخيص الحلول الملائمة للحفاظ على البيئة بمنطقة المشروع ولتركيز المتساكنين الذين ستشغ نقلتهم . ويحتوي المشروع في مرحلته الأولى على إنجاز سدّ زويتينة ومحطة ضخ ومنشآت تحويل مياه السد إلى وادي مجردة والتهيئات المصاحبة لحوض السدّ .

أ - سدّ زويتينة :

تمّ إبرام العقد مع المقاولة يوم 12 جويلية 1993 و انطلقت الأشغال في سنة 1994 . وسوف يمكّن هذا السدّ من تعبئة 80 مليون متر مكعب من المياه بتكاليف تقدّر بـ 81 مليون دينار تساهم في تمويله إيطاليا والبنك الأوروبي للاستثمار ، في حين تساهم كندا في كلفة الدراسات ومتابعة الأشغال . ومن المنتظر أن يكون السدّ جاهزا سنة 1997 .

ب - محطة الضخ ومنشآت تحويل المياه :

تمّ طرح العروض في جانفي 1993 وفتحت في جويلية 1993 و تم إختيار المقاولات و سوف تنطلق الأشغال خلال سنة 1994 . وستمكّن هذه المنشآت من تحويل مياه سدّ زوبتينة إلى وادي مجردة عبر سدّ بوهرتمة ، و تبلغ تكاليفها الجملية 100 مليون دينار بإقتصاد في التكاليف نظرا للظروف الملائمة لسوق العالمية ولسنة الشراكة مع المقاولات التونسية . يساهم في تمويل هذه التكاليف البنك الافريقي للتنمية والبنك الاوروبي للاستثمار . ومن المنتظر أن تنتهي الأشغال سنة 1997

1.3 مشروع مركّب سيدي البرّاق :

يحتوي هذا المشروع على إنجاز سدّ سيدي البرّاق وتهيئة حوضه وكذلك تحويل مياهه إلى سدّ سجنان ومنه إلى جومين ثم إلى قناة مجردة - الوطن القبلي

تمّ إبرام العقد مع المقاولة يوم 5 ماي 1993 ، و سوف يمكّن هذا السدّ من تعبئة 260 مليون متر مكعب بتكاليف جملية قدرها 130 مليون دينار تساهم في تمويلها المقاولة نفسها والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

وبدأ تركيز الحفيرة في سبتمبر 1993 و إنطلقت الأشغال الفعلية للسدّ في 1994

أمّا عن تحويل مياه السدّ إلى سجنان ، فقد وقع الإعلان عن المناقصة في 18 مارس 1994 و ستنطلق الأشغال في أواخر 1994

1.4 سدّ سيدي يعيش :

وقع طرح العرض لسدّ سيدي يعيش في 15 جانفي 1993 وفتحت العروض في 22 جويلية 1993 و تم إختيار المقاولة والتمويل . ومن المنتظر أن تنطلق الأشغال في فيفري سنة 1994 . ويهدف إنجاز هذا السدّ إلى تغذية المائدة المائية بقفصة علما و أنّ السدّ سيسمح بتعبئة 20 مليون متر مكعب بتكاليف 25 مليون دينار ، و من المنتظر أن يكون السدّ جاهزا سنة 1997

1.5 سدّ الرمل :

سيمكّن هذا السدّ من قدرة مخزنة للمياه على مساحة 6 آلاف هكتار كما سيساهم في حماية المناطق السفلى من الفيضانات ويمكّن من تعبئة 23 مليون متر مكعب من المياه سنويا بتكلفة 25 مليون دينار.

و قد تم الاعلان عن العروض وهي الآن في طور التحليل لإختيار أنسب وعلى أستطير أن يكون السدّ جاهزا سنة 1997

1.6 سدّ المعي :

تم الاعلان عن العروض لإعداد كراس الشروط للمناقصات وسيتم الإعلان عن عروض الاشغال خلال سنة 1994 على أن تنطلق الاشغال سنة 1995.

2. مشاريع الغابات :

2.1 مشروع تنمية الغابات :

يهدف هذا المشروع إلى تطوير إنتاج الخشب وتحسين نوعيته وغراسة أشجار غابية منتجة على أراضي مهيّئة وغراسة أشجار ذات نموّ سريع على ضفاف الأودية والتجديد الطبيعي والإصطناعي للغابات الصنوبرية لشجر الفلّين والزّان والصنوبر البحري . و تكوين مقاولات صغرى للخدمات الغابية.

ويعطي هذا المشروع ولايات أريانة و بن عروس ونابل وبنزرت وباجة وجندوبة والكاف والقيروان وزغوان وسليانة والقصرين . و تمتد فترة تنفيذه من 1988 إلى 1994.

و نظرا للنتائج الطيبة التي سجلها المشروع ، تقرر تدعيمه بإضافة مرحلة ثانية تهدف إلى توفير ظروف التنمية المندمجة وديمومة التصرف في الموارد الغابية مع تشريك فعّال للسكان المحليين وتخلّي القطاع العام عن بعض الخدمات الغابية لفائدة القطاع الخاص.

وتمتد فترة إنجاز المرحلة الثانية على 6 سنوات إبتداء من سنة 1994 وتقدّر تكلفتها بـ 150 مليون دينار منها قرض بـ 69 مليون دولار من البنك العالمي .

2.2 مشروع تنمية الغابات والمراعي بالقيروان

يهدف هذا المشروع إلى تنمية مساحة 20 ألف هكتار من المحافظة على الموارد الطبيعية ويحصر ربح معتمديات ولاية القيروان ، و تتمثل أهم مكوناته في

- غراسة الأشجار بدوية في المنحدرات على مساحة 2 700 هكتار
- التشجير الرعوي على مساحة 5 آلاف هكتار
- المحافظة على المياه والتربة على مساحة 500 هكتار
- الإحياء والمحافظة على موارد العلف على مساحة 4 آلاف هكتار
- فتح 20 كلم وصيانة 100 كلم من المسالك الفلاحية
- تمويل الأنشطة التنموية التي ترمي إلى تشريك المنتفعين في أشغال التنمية
- تدعيم وحدة إنجاز المشروع لتحسين أساليب التخطيط وتنفيذ مبدأ الإدماج والمشاركة

وتقدر تكلفة المشروع بـ 16.8 مليون دينار ويساهم في تمويله الصندوق الدولي للتنمية . وتمتد فترة الإنجاز على 7 سنوات إبتداء من 1994 . ومن المنتظر أن تنطلق عملية إنجاز مكونات المشروع خلال السداسية الأولى من سنة 1994 .

2.3 مشروع تحسين المراعي

يهدف هذا المشروع إلى

- تحسين إنتاج المراعي
- حماية الأراضي من الإنجراف وتنمية مناسب العلف
- إحداث مواطن الشغل وتحسين مستوى عيش المربين الصغار

وتقدر تكلفته بـ 10 مليون دينار تساهم المجموعة الأوروبية المشتركة في تمويله من طريق الهبة . و تمتد فترة الإنجاز على 5 سنوات انطلاقا من 1989 . وقد تم إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 1994 غراسة قرابة 14 ألف هكتار من التشجيرات العلفية وتحسين المراعي على 3 300 هكتار وفتح 5 كلم من المسالك الفلاحية وصيانة 47 كلم . وقد تم إستعمال قرابة 75 % من الاعتمادات المرصودة

2.2 مشروع تنمية الغابات والمراعي بالقيروان

يهدف هذا المشروع إلى تنمية مساحة 20 ألف هكتار من المحافظة على الموارد الطبيعية ويحصر ربح معتمديات ولاية القيروان ، و تتمثل أهم مكوناته في

- غراسة الأشجار بدوية في المنحدرات على مساحة 2 700 هكتار
- التشجير الرعوي على مساحة 5 آلاف هكتار
- المحافظة على المياه والتربة على مساحة 500 هكتار
- الإحياء والمحافظة على موارد العلف على مساحة 4 آلاف هكتار
- فتح 20 كلم وصيانة 100 كلم من المسالك الفلاحية
- تمويل الأنشطة التنموية التي ترمي إلى تشريك المنتفعين في أشغال التنمية
- تدعيم وحدة إنجاز المشروع لتحسين أساليب التخطيط وتنفيذ مبدأ الإدماج والمشاركة

وتقدر تكلفة المشروع بـ 16.8 مليون دينار ويساهم في تمويله الصندوق الدولي للتنمية . وتمتد فترة الإنجاز على 7 سنوات إبتداء من 1994 . ومن المنتظر أن تنطلق عملية إنجاز مكونات المشروع خلال السداسية الأولى من سنة 1994 .

2.3 مشروع تحسين المراعي

يهدف هذا المشروع إلى

- تحسين إنتاج المراعي
- حماية الأراضي من الإنجراف وتنمية مناسب العلف
- إحداث مواطن الشغل وتحسين مستوى عيش المربين الصغار

وتقدر تكلفته بـ 10 مليون دينار تساهم المجموعة الأوروبية المشتركة في تمويله من طريق الهبة . و تمتد فترة الإنجاز على 5 سنوات انطلاقا من 1989 . وقد تم إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 1994 غراسة قرابة 14 ألف هكتار من التشجيرات العلفية وتحسين المراعي على 3 300 هكتار وفتح 5 كلم من المسالك الفلاحية وصيانة 47 كلم . وقد تم إستعمال قرابة 75 % من الاعتمادات المرصودة

3. مشاريع التنمية المدمجة :

3.1 مشروع التنمية الفلاحية بسيدي مهذب :

يهدف هذا المشروع إلى

- تهيئة 32 الف هكتار من الأراضي
- إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 16 الف هكتار
- أشغال مختلفة للتنمية الفلاحية بصفة عامة
- إنجاز 104 كلم من الطرقات وتوفير الآلات لانجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة

وتقدر التكلفة العملية للمشروع بـ 39 مليون دينار يساهم في تمويلها كلّ من البنك العالمي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية وتمتد على 5 سنوات إنطلاقا من سنة 1992 .

وقد تمّ إقتناء القسط الأوّل من الآلات المبرمجة كما شملت الإنجازات أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 800 1 هكتار بولايتي صفاقس وسيدي بوزيد مقابل 280 3 هكتار مبرمجة . ويرجع الفارق إلى التأخير المسجّل أثناء اقتناء الآلات حيث لم يتمّ ذلك الأ في جويلية 1993 بسبب تعقّد الإجراءات . وينتظر أن يقع تلافي هذا التأخير في المستقبل .

3.2 مشروع تنمية المعتمديات الداخلية لولاية المهدية :

يشمل هذا المشروع المعتمديات الداخلية لولاية المهدية وهي السواسي وشربان وهبيرة وأولاد شامخ و بومرداس والعم وسيدي علوان ويهدف إلى

- تحسين دخل المتساكنين وخلق مواطن الشغل
- الحدّ من الإنجراف والتنمية الفلاحية
- الرفع من الرعاية الصحية وتحسين المستوى التعليمي

وقد دخل المشروع حيز التنفيذ الفعلي سنة 1986 وتمّ تعديل عناصره على ضوء نتائج الدراسة التقييمية التي تمت سنة 1990 مع الحاق برنامج إضافي لسنتي 1992 و 1993 وتمديد أجل السحب إلى 1994 . وقد تمت تهيئة 17 الف هكتار من الأراضي بأشغال المحافظة على المياه والتربة خلال سنتي 1992 و 1993 وغراسة قرابة 3 الاف هكتار من الشجيرات العلفية وحماية الغراسات على 1800 هكتار .

3.3 مشروع التنمية المندمجة بعروض وادي ملاق :

يهدف هذا المشروع إلى تحسين دخل حوالي 900 3 من صغار ومتوسطي الفلاحين وتحسين ضروف عيش 400 1 مزارع وذلك بأربع مقاطعات بشمال ولاية القصرين وهي تالة وحيدرة والعيون وحدليان وبغطي مساحة 190 ألف هكتار.

وتبلغ تكلفة المشروع 24 مليون دينار منها 12 مليون وحدة ستغطى من الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية و 5.3 مليون دينار على البنك الإسلامي للتنمية و 6.7 مليون دينار على ميزانية الدولة . وتمتد فترة الانجاز على 7 سنوات ابتداء من 1990.

وقد تمّ في إطار هذا المشروع انجاز ما يلي

- إقتناء كلّ المعدّات و وسائل النقل
- إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 15 ألف هكتار (52٪ من البرنامج العملي)
- التهيئة الغابية والرعوية على 17 ألف هكتار (57٪ من البرنامج العملي)
- تحسين 51 كلم من المسالك الفلاحية (30٪ من جملة البرنامج)

كما تمّ انجاز مكوّنات أخرى مثل تكوين النساء الريفيات وإسناد القروض الفلاحية واحداث وتجهيز مراكز الإرشاد.

4. مشاريع أخرى :

4.1 مشروع إنتاج الباكورات بإستعمال المياه الجوفية السخنة :

يهدف هذا المشروع إلى إحداث 170 هكتار من البيوت المكيفة و انتاج 18 ألف طن من الباكورات توجّه 30٪ منها للتصدير . وقد تطوّرت مساحة البيوت المكيفة المحدثة بصفة بطيئة حيث بلغت 64 هكتار سنة 1992 ثمّ 70 هكتار سنة 1993 وينتظر أن تصل إلى 80 هكتار في أواخر سنة 1994 . أمّا بالنسبة للانتاج فقد بلغ 6 300 طنا وقع تصدير 1 200 طنا منها خلال سنة 1993 وبخصوص التهيئة . فإنّ دراسة التنفيذ لا تزال بصدد الإنجاز بالنسبة لولايات قابس و توزر وقبلي . مع الاشارة إلى أنّه في الميدان العقاري تمّ اعداد دراسات تقسيم الأراضي علما و أنّه بالنسبة للأراضي الدولية سيتم كراءها لفائدة الخواص . وبالنسبة للأراضي الاشتراكية تلغو مجالس الولاية بكراءها.

3.3 مشروع التنمية المندمجة بعروض وادي ملاق :

يهدف هذا المشروع إلى تحسين دخل حوالي 900 3 من صغار ومتوسطي الفلاحين وتحسين ضروف عيش 400 1 مزارع وذلك بأربع مقاطعات بشمال ولاية القصرين وهي تالة وحيدرة والعيون وحدليان وبغطي مساحة 190 ألف هكتار.

وتبلغ تكلفة المشروع 24 مليون دينار منها 12 مليون وحدة ستغطى من الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية و 5.3 مليون دينار على البنك الإسلامي للتنمية و 6.7 مليون دينار على ميزانية الدولة . وتمتد فترة الانجاز على 7 سنوات ابتداء من 1990.

وقد تمّ في إطار هذا المشروع انجاز ما يلي

- إقتناء كلّ المعدّات و وسائل النقل
- إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 15 ألف هكتار (52٪ من البرنامج العملي)
- التهيئة الغابية والرعوية على 17 ألف هكتار (57٪ من البرنامج العملي)
- تحسين 51 كلم من المسالك الفلاحية (30٪ من جملة البرنامج)

كما تمّ انجاز مكوّنات أخرى مثل تكوين النساء الريفيات وإسناد القروض الفلاحية واحداث وتجهيز مراكز الإرشاد.

4. مشاريع أخرى :

4.1 مشروع إنتاج الباكورات بإستعمال المياه الجوفية السخنة :

يهدف هذا المشروع إلى إحداث 170 هكتار من البيوت المكيفة و انتاج 18 ألف طن من الباكورات توجّه 30٪ منها للتصدير . وقد تطوّرت مساحة البيوت المكيفة المحدثة بصفة بطيئة حيث بلغت 64 هكتار سنة 1992 ثمّ 70 هكتار سنة 1993 وينتظر أن تصل إلى 80 هكتار في أواخر سنة 1994 . أمّا بالنسبة للانتاج فقد بلغ 6 300 طنا وقع تصدير 1 200 طنا منها خلال سنة 1993 وبخصوص التهيئة . فإنّ دراسة التنفيذ لا تزال بصدد الإنجاز بالنسبة لولايات قابس و توزر وقبلي . مع الاشارة إلى أنّه في الميدان العقاري تمّ اعداد دراسات تقسيم الأراضي علما و أنّه بالنسبة للأراضي الدولية سيتم كراءها لفائدة الخواص . وبالنسبة للأراضي الاشتراكية تلغو مجالس الولاية بكراءها.

وبقوة المشروع الخاص باستعمال المياه الجوفية في القطاع الفلاحي بغاية تأهيل الفلاحين وتكوين المكوّنين إضافة إلى تنظيم دورات تربص و ورشات عمل

4.2 تطوير طاقة خزن الحبوب :

يهدف هذا المشروع الذي دخل حيز الانجاز الفعلي سنة 1992 إلى تطوير طاقة خزن الحبوب بناء خزانات على مستوى الضيعة (330 الف طن في افاق سنة 1996) وعلى مستوى مناطق الاستهلاك (195 الف طن في افاق 1996) و خزانات في الموانئ (60 الف طن) . وشهد هذا المشروع اقبالا هاما من صرف الباعثين ، سواء منهم الخواص أو المتعاهدين ، مع التذكير أن ديوان الحبوب سوف لن يتدخل مباشرة لانجاز هذه الخزانات . وقد تمّ إلى غاية الثلاثي الاوّل من سنة 1994 اسناد الرخص لـ 88 مطلبا لإنجاز خزانات بمناطق الإنتاج تشمل طاقة جملية ـ 327 الف طن .

و قد تمّ الإنتهاء من الاشغال بالنسبة لـ 22 مشروعا (90 الف طن) ، في حين تكون نسبة تقدّم الإنجاز مختلفة لـ 12 مشروعا (48 الف طن) والبقية (54 مشروعا و 189 الف طنا) في طور الدراسات

أمّا عن الخزانات في مناطق الاستهلاك ، فإنّ الطلبات كثيرة وقد تمّ إسناد 14 رخصة لإنجاز طاقة 289 الف طنا وهي تفوق تقديرات المخطط الديوي لخزن الحبوب منها 4 مشاريع في طور متقدم من الإنجاز وتشمل 106 الف طن .

بخصوص الخزانات بالموانئ ، فقد سجّل بعض التأخير الناتج عن صعوبة تشخيص المواقع بالموانئ (تونس و سوسة و صفاقس) . وقد تلقى ديوان الحبوب 32 مطلبا لإنجاز الخزانات بالموانئ وهو بصدد دراستها قصد إختيار الباعثين الذين ستوكل لهم مهمة إنجاز هذه الخزانات .

وبقوة المشروع الخاص باستعمال المياه الجوفية في القطاع الفلاحي بغاية تأهيل الفلاحين وتكوين المكوّنين إضافة إلى تنظيم دورات تربص و ورشات عمل

4.2 تطوير طاقة خزن الحبوب :

يهدف هذا المشروع الذي دخل حيز الانجاز الفعلي سنة 1992 إلى تطوير طاقة خزن الحبوب بناء خزانات على مستوى الضيعة (330 الف طن في افاق سنة 1996) وعلى مستوى مناطق الاستهلاك (195 الف طن في افاق 1996) و خزانات في الموانئ (60 الف طن) . وشهد هذا المشروع اقبالا هاما من صرف الباعثين ، سواء منهم الخواص أو المتعاهدين ، مع التذكير أن ديوان الحبوب سوف لن يتدخل مباشرة لانجاز هذه الخزانات . وقد تمّ إلى غاية الثلاثي الاوّل من سنة 1994 اسناد الرخص لـ 88 مطلبا لإنجاز خزانات بمناطق الإنتاج تشمل طاقة جملية ـ 327 الف طن .

و قد تمّ الإنتهاء من الاشغال بالنسبة لـ 22 مشروعا (90 الف طن) ، في حين تكون نسبة تقدّم الإنجاز مختلفة لـ 12 مشروعا (48 الف طن) والبقية (54 مشروعا و 189 الف طنا) في طور الدراسات

أمّا عن الخزانات في مناطق الاستهلاك ، فإنّ الطلبات كثيرة وقد تمّ إسناد 14 رخصة لإنجاز طاقة 289 الف طنا وهي تفوق تقديرات المخطط الديوي لخزن الحبوب منها 4 مشاريع في طور متقدم من الإنجاز وتشمل 106 الف طن .

بخصوص الخزانات بالموانئ ، فقد سجّل بعض التأخير الناتج عن صعوبة تشخيص المواقع بالموانئ (تونس و سوسة و صفاقس) . وقد تلقى ديوان الحبوب 32 مطلبا لإنجاز الخزانات بالموانئ وهو بصدد دراستها قصد إختيار الباعثين الذين ستوكل لهم مهمة إنجاز هذه الخزانات .

F 2

MICROFICHE N° 08437

République Tunisienne

MINISTERE DE L'AGRICULTURE

CENTRE NATIONAL DE

DOCUMENTATION AGRICOLE

TUNIS

الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة

المركز القومي

للتوثيق الفلاحي

تونس

F 2

الجزء الرابع
الإستنتاجات والمقترحات

بالإعتماد على هذا التقييم المحلي والقطاعي ، وكذلك على مدى تقدم إنجاز المشاريع ، يمكن الخروج بالإستنتاجات والمقترحات التالية قصد ضمان أوفر الحظوظ لتحسيم أهداف المخطط خلال الفترة المتبقية .

1 - على مستوى المؤشرات الفعلية :

تطور الإنتاج الفلاحي بنسق جيد مطابق للتقديرات حيث أنّ المعدل السنوي للثلاث سنوات الأولى كان مطابقا للمعدل السنوي الذي صمّاه المخطط لنفس الفترة . غير أنّه وإعتبارا لتعرّض القطاع لإنعكاسات التقلبات المناخية ، وقصد ضمان تحقيق الاهداف بالنسبة للفترة المتبقية ، وجب العمل على إستغلال الظروف المناخية الملائمة قدر الإمكان بالنسبة للفراسات الفعلية ، وعلى تكثيف إستغلال المناطق السقوية حتى تساهم بصفة فعّالة في تطوير الإنتاج الفلاحي وتقبيض تأثيرات المناخ .

بخصوص الإستثمار لم تمثل الإنجازات سوى 85 ٪ من التوقعات . ومقدر ما يجب العمل على تدارك هذا التأخير ، يلاحظ أنّ هذه الظاهرة سيرت الإستثمار في جلّ الأنشطة الإقتصادية ولم ينفرد بها القطاع الفلاحي . غير أنّ نسبة الإنجاز تختلف بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث كانت على التوالي 81 ٪ و 90 ٪ . ويرجع الفارق بين الإنجازات والتقديرات بخصوص الإستثمار العمومي أساسا إلى الصعوبات التي اعترضت الدولة في تعبئة الموارد المالية الخارجية في الإبان .

أما بالنسبة للاستثمار الخاص ، فيرجع الفارق بالأساس إلى عدم إقبال الفلاحين على إنجاز أشغال المحافظة على المياه وتهيئة الأرض على ضيعاتهم وبمبادرة منهم وذلك لعدم تعوّدهم على مثل هذه الأشغال ، وإلى تراجع الإستثمار في قطاع الصيد البحري الذي يعرّ مغترة إنتقالية . أمّا بقية الأنشطة فقد سجلت مستويات إستثمار متقاربة مع التقديرات . غير أنّ هذا لا يحجب بعض الصعوبات التي لا تزال تعرقل تطوّر الإستثمار الخاص في الفلاحة والتي تهم أساسا موضوع التمويل (القروض والضمانات) . وفي هذا الصدد ، وجب العمل على

- القيام بحملات تحسيسية وإعلامية حول محتوى المجلة الجديدة للإستثمار وما أتت به من إمتيازات وإضافات للقطاع الفلاحي

- دراسة شكل الضمانات بالنسبة للقروض الطويلة المدى
- دراسة موضوع القرض الفلاحي الذي يبقى حاجزا دون انجاز مشاريع التنمية ، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين . ومن هذا المنطلق يقترح إيجاد صيغة خاصة للقروض بالنسبة للفلاحة الصغرى

نتائج الميزان التجاري الغذائي المسجلة خلال سنتي 1992 و 1993 كانت طيبة بالمقارنة مع ما كانت عليه خلال السداسيات حيث قاربت نسبة التغطية 90٪ . غير أنّ هذه النتائج تبقى دون توقعات الخطط التي تعتبر طموحة جدا وبإمكان القطاع الفلاحي تحسين نتائج الميزان التجاري الغذائي عبر تكثيف المجهودات الرامية إلى رفع مداخيل الفلاحة ، التقليدية منها والحديثة ، وخاصة المنتوجات المصنعة التي تكتسي المنتوج الفلاحي قيمة اضافية وتشتمل على أن تستجيب للمواصفات المفروضة على السوق الدولية .

2. على مستوى السياسة الفلاحية :

إنّ مختلف الإجراءات التي تمّ اتخاذها منذ انطلاق انجاز المخطط الثامن صمنت للقطاع الفلاحي مناخا ملائما وشملت مختلف المجالات التي نصّ عليها المخطط وتبقى بعض العناصر تتطلب مزيد العناية والتدخل حتى يتمكّن القطاع من توظيف الموارد الطبيعية المتاحة على أحسن وجه و استغلالها الإستغلال الأمثل . وتشمل هذه العناصر

- معالجة المشكل العقاري المتمثل أساسا في تشتت الملكية من ناحية وفي ظاهرة نقص الإستغلال والاهمال من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد ، وجب العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لمعالجة هذه المسائل وذلك بعرض مشاريع الحلول التي توصلت إليها الإدارة على استشارة قصد بلورتها واستنباط الطرق العملية لتطبيقها ولو بصفة تدريجية
- مراجعة التشاريع الخاصة بتسويق المنتوجات الفلاحية بهدف ضبط وتوضيح مجال تدخّل كلّ الاطراف وإضفاء الشفافية على المعاملات ، وتسهيل التحصّل على المعلومات المتعلقة بالكميات المسوّقة وبالأسعار
- ضبط مواعيد محدّدة للإعلان عن أسعار المنتوجات الفلاحية الخاضعة لنظام التسعيرة ، والإعلان عن هذه الأسعار حتى في صورة عدم تغييرها
- تمكين المجامع المهنية من كامل عائدات الضرائب الموظفة على تسويق المنتوجات الفلاحية حتى تتمكن هذه المجامع من القيام بدورها في تعديل العرض والطلب و استقرار الأسعار
- تقييم إنعكاسات إتفاقيات الغات (GATT) على القطاع الفلاحي قصد تمكين هذا الأخير من الإستعداد لمعطيات الجديدة والتأقلم معها

- دراسة شكل الضمانات بالنسبة للقروض الطويلة المدى
- دراسة موضوع القرض الفلاحي الذي يبقى حاجزا دون انجاز مشاريع التنمية ، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين . ومن هذا المنطلق يقترح إيجاد صيغة خاصة للقروض بالنسبة للفلاحة الصغرى

نتائج الميزان التجاري الغذائي المسجلة خلال سنتي 1992 و 1993 كانت طيبة بالمقارنة مع ما كانت عليه خلال السداسيات حيث قاربت نسبة التغطية 90٪ . غير أنّ هذه النتائج تبقى دون توقعات الخطط التي تعتبر طموحة جدا وبإمكان القطاع الفلاحي تحسين نتائج الميزان التجاري الغذائي عبر تكثيف المجهودات الرامية إلى رفع مداخيل الفلاحة ، التقليدية منها والحديثة ، وخاصة المنتوجات المصنعة التي تكتسي المنتوج الفلاحي قيمة اضافية وتشتمل على أن تستجيب للمواصفات المفروضة على السوق الدولية .

2. على مستوى السياسة الفلاحية :

إنّ مختلف الإجراءات التي تمّ اتخاذها منذ انطلاق انجاز المخطط الثامن صمنت للقطاع الفلاحي مناخا ملائما وشملت مختلف المجالات التي نصّ عليها المخطط وتبقى بعض العناصر تتطلب مزيد العناية والتدخل حتى يتمكّن القطاع من توظيف الموارد الطبيعية المتاحة على أحسن وجه و استغلالها الإستغلال الأمثل . وتشمل هذه العناصر

- معالجة المشكل العقاري المتمثل أساسا في تشتت الملكية من ناحية وفي ظاهرة نقص الإستغلال والاهمال من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد ، وجب العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لمعالجة هذه المسائل وذلك بعرض مشاريع الحلول التي توصلت إليها الإدارة على استشارة قصد بلورتها واستنباط الطرق العملية لتطبيقها ولو بصفة تدريجية
- مراجعة التشاريع الخاصة بتسويق المنتوجات الفلاحية بهدف ضبط وتوضيح مجال تدخّل كلّ الاطراف وإضفاء الشفافية على المعاملات ، وتسهيل التحصّل على المعلومات المتعلقة بالكميات المسوّقة وبالأسعار
- ضبط مواعيد محدّدة للإعلان عن أسعار المنتوجات الفلاحية الخاضعة لنظام التسعيرة ، والإعلان عن هذه الأسعار حتى في صورة عدم تغييرها
- تمكين المجامع المهنية من كامل عائدات الضرائب الموظفة على تسويق المنتوجات الفلاحية حتى تتمكن هذه المجامع من القيام بدورها في تعديل العرض والطلب و استقرار الأسعار
- تقييم إنعكاسات إتفاقيات الغات (GATT) على القطاع الفلاحي قصد تمكين هذا الأخير من الإستعداد لمعطيات الجديدة والتأقلم معها

- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع الفلاحي وخاصة منتوجاته الموجهة للتصدير عند إعداد الاتفاقية التجارية المعقودة بين تونس والاتحاد الأوروبي ما بعد 1995

- تعصير طرق معالجة وإعداد المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير حتى تستجيب لمتطلبات السوق العالمية خاصة من ناحية الجودة والمواصفات المتعلقة بالصحة ، إضافة إلى التحكم في التكلفة بجعلها مناسبة للسوق العالمية

- تطوير قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر أهم سند للقطاع الفلاحي بما يوفره من خدمات تمكّن من إضفاء قيمة إضافية على المنتوجات الفلاحية ، وكذلك من تعديل للعرض والطلب بما ينعكس إيجابيا على المنتج الفلاحي وعلى المحول الصناعي وبضمن ديمومة نمو الانتاج الفلاحي

3. على مستوى الإستراتيجيات المتعلقة بالموارد الطبيعية :

تشمل الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالموارد الطبيعية مجالات المياه والغابات والمحافظة على المياه والتربة . وقد تمّ تشخيص هذه الإستراتيجيات لتنوع أهداف معيّنة في ظرف عشر سنوات من الإنجاز وتمّ وضع البرامج التنفيذية لهذه الإستراتيجيات التي انطلقت منذ سنة 1990 . وقد أفرزت النتائج لحدّ الآن بعض الصعوبات التي حالت دون انجاز مختلف عناصر الإستراتيجيات في مجالها . ومن هذا المنطلق ، يقترح

- تعديل برنامج تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمياه والغابات والمحافظة على المياه والتربة وذلك بالإعتماد على ما تمّ انجازه وكذلك على نسق الإنجاز وقدرة الإدارة على توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للانجاز والمتابعة ، وعلى قدرة المقاولات على التنفيذ

- بخصوص الإستراتيجية الوطنية للغابات ، فقد سجلّت هذه الأخيرة فارقا هاما بين التقديرات و الإنجازات ، راجع إلى عدّة عوامل ، أهمّها الإرتفاع المسجّل على مستوى أسعار إنجاز التشجير ، وهكذا فإن نسق الإنجاز كان دون المتوقع ، و يجب إعادة تقييم تكاليف الإستراتيجية

- إنّ أشغال المحافظة على المياه وأهم الأرض صلّت عدّة طويلة من مشمولات الإدارة ، ولئن أكدّ المخطط الثامن على ضرورة إنجاز جزء من هذه الأشغال من طرف الباعثين الفواعل ، فإنّ الإنجازات كانت دون التوقعات بكثير حيث أقرّ المخطط الثامن إنجاز أشغال المحافظة على المياه وأهم الأرض من طرف الفلاحين الفواعل بمبلغ إستثمار 21 مليون دينار للفترة 1992-1994 في حين كانت الإنجازات في حدود 4.3 مليون دينار فقط . ومن هذا المنطلق وجب التفكير

- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع الفلاحي وخصة منتوجات التصدير الموجهة للتصدير عند إعداد الاتفاقية التجارية المعيدة بين تونس والاتحاد الأوروبي ما بعد 1995

- تعصير طرق معالجة وإعداد المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير حتى تستجيب لمتطلبات السوق العالمية خصة من ناحية الجودة والمواصفات المتعلقة بالصحة ، إضافة إلى التحكم في التكلفة حتى تنافسية العالمية

- تطوير قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر أحد سند للقطاع الفلاحي بما يوفره من خدمات تمكّن من إضفاء قيمة إضافية على المنتوجات الفلاحية ، وكذلك من تعديل للعرض والطلب بما ينعكس إيجابيا على المنتج الفلاحي وعلى التحوّل الهيكلي ويضمن ديمومة نمو الانتاج الفلاحي

3. على مستوى الإستراتيجيات المتعلقة بالموارد الطبيعية :

تشمل الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالموارد الطبيعية مجالات المياه والغابات والمحافظة على المياه والتربة . وقد تمّ تشخيص هذه الإستراتيجيات لبلوغ أهداف معيّنة في ظرف عشر سنوات من الإنجاز وتمّ وضع البرامج التنفيذية لهذه الإستراتيجيات التي انطلقت منذ سنة 1990 . وقد افرزت النتائج لحدّ الآن بعض الصعوبات التي حالت دون إنجاز مختلف عناصر الإستراتيجيات في مجالها ، ومن هذا المنطلق ، يقترح

- تعديل برنامج تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمياه والغابات والمحافظة على المياه والتربة وذلك بالإعتماد على ما تمّ إنجازه وكذلك على نسق الإنجاز وقدرة الإدارة على توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للانجاز والمتابعة ، وعلى قدرة المقاولات على التنفيذ

- بخصوص الإستراتيجية الوطنية للغابات ، فقد سجّلت هذه الأخيرة فارقا هاما بين التقديرات و الإنجازات ، راجع إلى عدّة عوامل ، أهمّها الإرتفاع المسجّل على مستوى أسعار إنجاز التشجير ، وهكذا فإن نسق الإنجاز كان دون المتوقع ، و يجب إعادة تقييم تكاليف الاستراتيجية

- إنّ أشغال المحافظة على المياه وإحياء الأرض صلّت لمدّة طويلة من مشمولات الإدارة ، ولئن أكدّ المخطط الثامن على ضرورة إنجاز جزء من هذه الأشغال من طرف الباعثين الخواص ، فإنّ الإنجازات كانت دون التوقعات بكثير حيث أقرّ المخطط الثامن إنجاز أشغال المحافظة على المياه وإحياء الأرض من طرف الفلاحين الخواص بمبلغ استثمار 21 مليون دينار للفترة 1992-1994 في حين كانت الإنجازات في حدود 4.3 مليون دينار فقط . ومن هذا المنطلق وجب التفكير

في إيجاد الصيغة الملائمة لتشجيع الفلاحين الخواص على القيام بهذه الاشغال بأنفسهم . علما وان المعلة المدينة للاستثمار تخوّل لهم الحصول على سلفة تصل إلى 50٪ من حجم الإستثمار في هذا الميدان

4. على مستوى تأطير وتنظيم المنتجين :

يكتسي مجال تأطير وتنظيم المنتجين أهمية كبرى بإعتبار ما يوفره من خدمات لفائدة الفلاحين . ولئن قامت الدولة بمجهودات كبيرة في هذا الميدان فمن توفير المناخ الملائم لبروز ونموّ تعاضديات الخدمات الفلاحية ، فإنّ المجال لا يزال فسيحا لتطوّر العمل التشاركي والتنظيمات المهنيّة . ويقترح في هذا الصدد

- تكثيف الجهود في ميدان دعم وتعاضديات الخدمات الفلاحية التي تمثل أحد الحلقات الهامة في مجال تأطير الفلاحين و مساعدتهم ، و تمكنهم من ضمان التزويد بالمستلزمات وتسويق المنتوج في أحسن الظروف
- توسيع مجال تدخل الغرف الفلاحية الذي إقتصر لحدّ الآن على عقد الندوات وربط الصلة مع بعض الأطراف المهنية الخارجية . والعمل على تكثيف تدخلها في ميدان الإرشاد عبر عقود مع الإدارة تأخذ بمقتضاها هذه الغرف تدريجيا وبإعانة من الإدارة مسؤولية الإرشاد الفلاحي .

ملحق

متابعة انجاز المخطط الثامن 1992 - 1994
مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
المحتوى المادي
(جدول أ)

القطاع : الفلاحة والصيد البحري

بيان المشاريع	الصنف	المحتوى المادي		الانجاز المادي				توقعات سنة 1994	ملاحظات
		المبرمج في المخطط	المحين	الى غاية 1991	سنة 1992	سنة 1993	سنة 1994		
(1)	(2)	(3)	(4)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	
1. سد سجنان	م3	انجاز السد	انجاز السد	انجاز الاشغال	مواصلة الاشغال	مواصلة الاشغال	الاستغلال		
2. فتاة جوفين مجردة	م3	"	"	"	"	"	"		
3. مركب بربوره :	م2								
- سد زواغة		انجاز السد	انجاز السد	طرح للمناقصة	اختيار المقاول	أشغال قارورة	الاشغال	الاستغلال 1996	
- محطة ضخ		الانجاز الكامل	الانجاز الكامل	اعداد الدراسات	طرح للمناقصة	قابل العرض	الاشغال		
4. مركب سيدي براق	م2								
- سد سيدي براق		انجاز كامل	انجاز كامل	طرح للمناقصة	اختيار المقاول	أشغال قارورة	الاشغال	الاستغلال 1998	
- تهيئة الوعر		انجاز كامل	انجاز كامل			طلبات عروض	الأشغال		
- تحويل المياه		انجاز كامل	انجاز كامل			طلبات عروض	الأشغال		

متابعة انجاز المخطط الثامن 1992 - 1994
مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
المحتوى المادي
(جدول أ)

القطاع : الفلاحة والصيد البحري

بيان المشاريع	الصنف	المحتوى المادي		ما عدن للشروع	الانجاز المادي				ملاحظات
		المبرمج في المخطط	المحين		ما عدن 1994	سنة 1992	سنة 1993	توقعات سنة 1994	
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
5. سد سيدي بعلي	م3	141 مل	141 مل	دراسة الأثر	-	الساحة	قيد الدرس	51 مليون	51 مليون دج 1996
6. سد عين الزرق	م3	"	"	"	-	الساحة	الساحة	51 مليون	51 مليون دج 1997
7. سدود تلية	عدد	10	10	"	3	10	22	48	
8. مشروع تنمية الغابات				الغابات					
- تهيئة الغابات		21 546 هك	21 546 هك	"	11 115 هك	1529 هك	4 434 هك	5 944 هك	
- استغلال الغابات		50 436 هك	50 436 هك	"	21 961 هك	4 481 هك	5 473 هك	11355 هك	
- غراسات		6 111 هك	6 160 هك	"	2 666 هك	1030 هك	4 هك	3.462 هك	
- فتح مسالك غابية		241 كلم	241 كلم	"	-	-	30 كلم	30 كلم	
- تهيئة مسالك غابية		1582 كلم	1582 كلم	"	-	-	-	35 كلم	

متابعة انجاز المخطط الثامن 1992 - 1994
مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
المحتوى المادي
(جدول أ)

القطاع : الفلاحة والصيد البحري

بيان المشاريع (1)	الصنف (2)	المحتوى المادي: للبرمجة في المخطط (3)	المحتوى المادي: المعين (4)	منفذ المشروع (5)	الانجاز المادي: الى غاية 1991 (6)	الانجاز المادي: سنة 1992 (7)	الانجاز المادي: سنة 1993 (8)	الانجاز المادي: توقعات سنة 1994 (9)	ملاحظات (10)
أ- مشروع منشآت الموانئ				الجماعات					
الولاية: جيجل الميناء:				"					
- الرصيف العائم		240 م ط	240 م ط	"	-	-	-	-	
- تحسين الموانئ		5000 م ط	5000 م ط	"	-	-	-	-	
- مقاومة الأمواج		500 م ط	500 م ط	"	-	-	-	-	
- فتح مسالك		10 كلم	10 كلم	"	-	-	-	-	
- توسعة مسالك		20 كلم	20 كلم	"	-	-	-	-	
- تهيئة منابت الخلفاء		4130 م ط	4130 م ط	"	-	-	-	-	
- تهيئة الشرفة البرية		240 م ط	240 م ط	"	-	-	-	-	

متابعة انجاز المخطط الثامن 1992 - 1994
مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
للمحتوى المادي
(جدول أ)

القطاع : الفلاحة والصيد البحري

بيان المشاريع (1)	الصنف (2)	المحتوى المادي للمشروع في المخطط (3)	المحتوى المادي المحين (4)	مدة الشروع (5)	الانجاز المادي بالغاية 1994 (6)	الانجاز المادي سنة 1992 (7)	الانجاز المادي سنة 1993 (8)	توقعات سنة 1994 (9)	ملاحظات (10)
1) مشروع تحسين الواحات				الظابات					
مع 44 :				..					
- دراسات تهيئة		16.000 دك		..	155 و11 دك	711 دك		1566 دك	
- تحسين الواحات		870 و7 دك		..	1454 و1 دك	1530 دك			
- فتح مسالك		20 كلم		..	-	5 كلم			
- تهيئة مسالك		20 كلم		..	-	47 كلم			
11) البرنامج الوطني للظابات				..					
- التشجير الغابي		90000 دك	90000 دك	..		124571 دك	9.947 دك	9845 دك	
- الغراسات الرعوية		11000 دك	10000 دك	..		15184 دك	7.238 دك	6516 دك	
- تحسين المراعي		10000 دك	3000 دك	..		36885 دك	4627 دك	15438 دك	

متابعة انجاز المخطط الثامن 1992-1994
مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
المحتوى المادي
(جدول أ)

القطاع : الملاحة والصيد البحري

بيان المشاريع	الصنف	المحتوى المادي للمرجع المخطط	المحين	مدعمة للشروع	الانجاز المادي بلغ غاية 1994	سنة 1992	سنة 1993	توقعات سنة 1994	ملاحظات
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
01. مصبّ قصبة الواعين				الدفعات					
مع ECE:				"					
- طريق سيّار		16.000 هك		"	11.000 هك	741 هك		1.500 هك	
- قصبة الواعين		7.000 هك		"	1.454 هك	1.530 هك			
- فتح مسالك		20 كلم		"	-	5 كلم			
- تهيئة مسالك		20 كلم		"	-	47 كلم			
11. التوزيع الوطني للطاقات:				"					
- المشروب الغازي		90.000 هك	90.000 هك	"		18.851 هك	9.947 هك	9.845 هك	
- العزلات الرغوية		100.000 هك	100.000 هك	"		15.114 هك	7.258 هك	6.516 هك	
- قصبة الواعين		100.000 هك	100.000 هك	"		14.115 هك	4.057 هك	5.935 هك	

متابعة انجاز المخطط الثامن 1992-1994
مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
المحتوى المادي
(جدول أ)

القطاع : الفلاحة والصيد البحري

بيان المشاريع	الصنف	المحتوى المادي للمشروع في المخطط	المحتوى المادي المحين	منفذ للشروع	الانجاز المادي بالرعاية 1991	الانجاز المادي سنة 1992	الانجاز المادي سنة 1993	توقعات سنة 1994	ملاحظات
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
- احداث كتبان		2000 كلم	2000 كلم	الغابات		516 كلم	225 كلم	240 كلم	
- توقيع كتبان		4000 كلم	4000 كلم	"		1494 كلم	574 كلم	518 كلم	
- تجديد الغابات		35000 هك	35000 هك	"		2215 هك	2571 هك	8944 هك	
- تكثيف الغابات		13657 هك	13657 هك	"		9125 هك	3532 هك	4950 هك	
- دراسة تهيئة الغابات		210000 هك	210000 هك	"		47953 هك	21110 هك	5100 هك	
- فتح مسالك غابية		1000 كلم	1000 كلم	"		244 كلم	311 كلم	425 كلم	
- تهيئة مسالك غابية		16000 كلم	16000 كلم	"		1979 كلم	8367 كلم	1525 كلم	
- فتح ممرات واقية من النار		10000 كلم	10000 كلم	"		195 كلم	193 كلم	116 كلم	
- تهيئة ممرات واقية من النار		300 كلم	300 كلم	"					
- مقاومة الحشرات		5000 هك	5000 هك	"		21232 هك	4224 هك	2224 هك	

برنامج إعمار الخماسي 1992 1994
مشاريع التنمية الأساسية والتجهيزات الجماعية
جدول قطاعي
المبوب المالي
(جدول ب)

القطاع: الفلاحة والصيد البحري

بملايين الدينارات

البيان	المكان حسب الولاية	الكلفة الجملية وتقديرات التمويل								المدفوعات							
		الجملة	موارد الميزانية	موارد القروض	الهبات	الجماعات المحلية	المساهمة	القطاع الخاص	موارد أخرى	إلى غاية 1991		سنة 1992		سنة 1993		سنة 1994	
										الجملة	منها بالعملة الصعبة	الجملة	منها بالعملة الصعبة	الجملة	منها بالعملة الصعبة	الجملة	منها بالعملة الصعبة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)	(17)	(18)
1 سد سجنان	70	23,33	23,33	-	-	-	-	-	28,6	40,35	10,91	-	2,71	-	1,53	-	5,2
2 وادي سجنان	32	8,8	8,8	-	-	-	-	-	14,4	28,37	16,63	-	0,69	9,335	2,179	6,1	2,75
3 مركز بوزرة	221	19,27	19,27	-	-	-	-	-	177,45	5,59	3,54	0,129	0,44	16,91	2,0	108	33
4 مركز سيدي براق	150	5,5	5,5	-	-	-	-	-	142,26	13,23	8,82	0,150	1,525	37,25	1,5	44	24
5 مركز سيدي بوعلي	20	4,5	4,5	-	-	-	-	-	25	-	-	-	-	18,4	1,615	5,0	6,21
6 مركز الزوار	20	6	6	-	-	-	-	-	10	-	-	-	-	-	-	10	-
7 خزان مياه سجنان																	
الخزان والتجهيزات		12,59	12,59	-	-	-	-	-	50,56	1,4	0,45	-	2,856	3,08	0,225	15	3
8 التسيير والدراسات	66,06	5	5	-	-	-	-	-	53,37	44,92	6,63	14,34	3,32	4,34	12,66	15	15

الإنتاج النباتي

بحساب 1000 طن

	توقعات الخطط الثمن			الإنجازات		
	1992	1993	1994	1992	1993	1994
- الحبوب	1550	1550	1620	2195	1914	810
قمح صلب	950	960	1000	1323	1134	500
قمح لين	135	145	155	261	279	130
شعير	420	400	420	570	478	200
ترمشكار	45	45	45	41	23	10
- الأشجار المثمرة						
زيتون الزيت	1100	650	675	1325	675	1050
حوامض	185	250	260	185	281	208
عنب تحويل	52	54	56	47	48	56
عنب طاولة	61	65	68	50	60	65
لوز	45	54	56	45	47	55
مشمش	21	24	25	20	24	25
تمور	82	84	86	75	86	86
غلال أخرى	240	250	270	260	276	275
- الخضروات						
بطاطا	225	235	245	218	200	220
طماطم	600	610	620	550	420	580
فنارية	19	20	20	12	13	14
فلفل	190	195	210	190	180	190
بطيخ و دلاع	380	380	390	380	330	400
خضر أخرى	460	470	490	450	465	470
- تربية الماشية						
أبقار	72	75	78	73	80	82
أغنام	82	85	88	77	82	85
ماعز	16	17	18	14	15	16
دجاج	66	68	70	68	70	72
طيور أخرى	12	15	17	20	34	30
بيض	1150	1170	1190	1078	960	1100
حليب	450	480	520	450	486	500

الإنتاج الغلامي
بحساب 1000 طن

	توقعات المخطط الثامن			الإنجازات		
	1992	1993	1994	1992	1993	1994
- الصيد البحري	95	105	115	89	85	90
الصيد الساحلي	42	45	46	40	38	39
الصيد بالكركارة	18	21	24	16	17	17
الصيد بالاصوا	30	33	38	29	26	30
انواع اخرى	5	6	7	4	4	4
- منتوجات مختلفة						
فول	40	41	44	47	43	40
حمص و حلبانة	40	42	44	47	33	32
لفت سكري	320	340	350	291	245	350
فبغ	6	5	6	5	6	6
حلفا	25	30	35	25	30	31
فلين	11	12	12	7	9	9
قيمة الانتاج بحساب مليون دينار (اسعار ثابتة 1990)	2293	2284	2404	2464	2294	2221
القيمة المضافة بحساب مليون دينار (اسعار ثابتة 1990)	1800	1800	1900	1950	1843	1770

الإستثمارات الفلاحية

بعساب المليون دينار ، أسعار جارية

ب الأنشطة

	نفقات الخط الثامن			الإنجازات		
	1992	1993	1994	1992	1993	1994
المياه	155.9	217.7	237.4	140.7	175.4	214.3
الصيد البحري	44.5	56.9	63.9	47.0	37.7	49.8
الاشجار المثمرة	43.1	85.7	72.1	49.4	50.7	59.3
التجهيزات الفلاحية	59.4	71.2	95.4	65.6	67.0	71.5
الغابات والمحافظة على المياه والتربة	73.5	101.0	117.7	55.0	59.5	82.3
دراسات و بحوث و إرشاد	8.2	10.4	12.9	7.0	11.6	8.9
تربية الماشية	70.0	83.6	87.9	57.4	67.6	73.0
انشطة مختلفة	47.0	42.3	47.2	32.0	46.0	68.9
المجموع	501.6	641.8	734.5	454.1	515.5	628.0

الإستثمارات الفلاحية

بحساب المليون دينار . أسعار جارية

حسب المتدخلين

	توقعات المخطط الثامن			الإنجازات		
	1992	1993	1994	1992	1993	1994
الادارة	228.7	298.8	317.6	182.9	222.2	288.3
المؤسسات العمومية	38.9	46.7	57.5	31.2	33.3	44.7
الخواص	234.0	296.3	359.4	240.0	260.0	295.0
المجموع	501.6	641.8	734.5	454.1	515.5	628.0

الإستثمارات الفلاحية

بحساب المليون دينار . أسعار جارية

حسب مصادر التمويل

	توقعات المخطط الثامن			الإنجازات		
	1992	1993	1994	1992	1993	1994
ميزانية الدولة	160.5	199.8	213.8	199.4	207.0	218.7
تمويل خارجي	104.8	144.0	148.4	53.6	77.9	150.4
قروض بنكية	152.8	172.9	196.8	87.4	96.0	116.8
تمويل ذاتي	83.5	125.1	157.5	113.7	134.6	142.1
المجموع	501.6	641.8	734.5	454.1	515.5	628.0

FIN

74....

VUES